



# جمال البناء

دار الفكر الإسلامي



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



جمال البناء

دار الفكر الإسلامي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

## مقدمة

### بسم الله الرحمن الرحيم

كثيرة هي الكتابات عن الربا ، ولكن هذا الكتاب يأتى بشيء جديد في طريقة المعالجة ووفرة المعلومات والشواهد والأصالحة فى استنباط الأحكام ، يساق هذا كله بترتيب منطقى يسلم بعضه البعض ويعرض بأسلوب متميز مفعم بالحياة ..

ويبدأ الكتاب بسرد المعالجات التقليدية عن الربا . والجديد الذى يأتى به حتى فى هذا - هو بعث محاضرات نادى دار العلوم ، وهى المحاضرات التى لم يشهدها هذا الجيل ، ولم يكتب عنها أو يستشهد بها الذين تناولوا الموضوع على أهميتها ، ثم هو يصل هذه المعالجة فى مستهل القرن بمعالجات الماجامع الإسلامية فى الشهور والأيام التى سبقت ظهور الكتاب .

ويرى المؤلف أن هذه المعالجات لم تصل إلى لب الموضوع ، أى الربا كأداة لاقتصاد سلطانى من ناحية ، وكممارسة معينة من ناحية أخرى ، ولهذا خصص فصلين أحدهما عن حكمة الإسلام فى تحريم الربا نسيئة . والثانى عن مقومات الاقتصاد الإسلامي .

ولما كانت البنوك هي - كما ذهب إلى ذلك المؤلف - «بنت الربا .. وأمه» التي أغرتت بتضخمها الريبوى الاقتصاد الحديث وهيمنت عليه فقد عقد المؤلف فصلاً مسهباً عنها تعرضاً فيه لنشأتها لتقديم القروض وسر الائتمان و«خلق النقود» والتطرق من الائتمان إلى الاختيارات والجريمة التكراء للبنوك عندما تأخذ من القراء لتعطى الأغنياء ولتقلب رأساً على عقب أي سياسة لتنمية يراد بها العدل ورفع مستوى معيشة الشعب . وبعد الفصل أضافه أصيلة مركزة في موضوعه لا نجدها في كتب الاقتصاد التقليدية أو كتب الربا الإسلامية .

ويختتم الكتاب بفصل عن البنوك الإسلامية والملابسات التي ظهرت فيها وأساليب التي تنهجها ومدى سلامتها ، وما ارتأه من تحفظات على «المضاربة» مع عرض استراتيجية ثومن البنوك الإسلامية ومستقبلها وتمكنها من أن تقوم بدورها كطبيعة للاقتصاد الإسلامي .

من هذه الإشارات المقتصدية ، يتضح أن الكتاب يقدم روية جديدة متحررة من الموروثات ، وأنه يعالج موضوعه معالجة جادة ويستخدم مادة ثرية بحيث تتضمن ما لم تتضمنه الكتب الأخرى . فالقارئ الذي سيدفع ثمنه - وهو ثمن التكفة - سيكون رابحاً .

وعلى الله قصد السبيل

ديسمبر سنة ١٩٨٦

دار الفكر الإسلامي

القاهرة  
ربيع ثان سنة ١٤٠٧

## الفصل الأول

### المعالجات التقليدية للربا

---

ظفرت قضية الربا بعناية علماء المسلمين من الصدر الأول حتى الآن لما تضمنته النصوص القرآنية من وعيد شديد لمفترفيه قل أن يتوعد به القرآن أحداً من قادة الشرك والطغيان والمفسدين في الأرض فساداً لاصلاح له ، ثم لما أضافته الأحاديث . بحيث جاوز الربا جريمة الزنا بأضعاف مضاعفة . ومن ناحية أخرى ، فإن الربا تصرف اقتصادي مالم يحرم مثل هذا التحرير ، فيمكن أن يسلك سبيلاً في قنوات النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على حياة الناس عامة كما حدث بالفعل .

من أجل هذا . فلا يمكن أن نقول إن هذا الموضوع لم يظفر بمعالجات عديدة ومسهبة . ولكننا نقول إن هذه المعالجات «تقليدية» وكأى شيء آخر في مجال الدراسات الإسلامية فإن هذه

المعالجات التقليدية تعود الى المفسرين والمحاذين ، فتنقل آراءهم ، ثم تختم المعالجة بما جاء في أقوال آئمة المذاهب ، وترى بهذا أنها قد أوفت القول بما لم يدع قوله لقائل وذهب فيه كل مذهب .

ومن ملاحظاتنا الخاصة ، فإن قضية الربا كانت موضوعاً لاهتمام خاص ومعالجة دفعت به الى صفحات الجرائد وقاعات الاجتماعات في مناسبتين على الأقل : الأولى في العقد الأول للقرن العشرين ، عندما بدأت فكرة تكوين بنك مصر ، وإنشاء صناديق توفير بالبريد الأمر الذي يتضمن من مقدمه مجموعة محاضرات نادى دار العلوم كما سيلى ، والثانية في السبعينيات . عندما بدأت فكرة تكوين بنوك اسلامية وأعقبها مباشرة تكوين بنك فيصل في القاهرة .

ومن أبرز مدارس في المناسبة الأولى «الندوة التي عقدها نادى دار العلوم في القاهرة لمناقشة هذا الموضوع وتضمنت عدداً من المحاضرات ومن المقدمة التي صدرت بها هذه المحاضرات ، كما من خاتمة المحاضرات ، يتضمن صراحة السبب الذي دعا إليها . فقد جاء في المقدمة «أما بعد . حمداً لله . والصلة والسلام على رسول الله . فلما اشتبهت الأزمة المالية بمصر هذا العام . وكثير القيل والقال في إنشاء مصارف وطنية . واختلفت أقوال الكتاب في أنواع المضاربات والبيوع والسلم والربا ، ولاسيما هذا الأخير ، فمن منكر ومن متأنل ، أراد نادى دار العلوم أن يجمع لكل من يهمه البحث فيه جميع ماقيل في هذا الموضوع من النصوص الشرعية ومن المترخصين وأراء

المتأولين من جميع أهل العصر . فأعد لذلك عدة حلقات بحث فيها الخطباء في الموضوع من جميع جموعه . ورأى مجلس إدارة النادى أن تجمع هذه الخطب في مجموعة تنشر للملأ . حتى تكون خير مرجع شامل لأكثر ما قيل في الموضوع وليس للنادى رأى خاص فيه يعتبر كفتوى شرعية . أو أصل دينى . لأن هذا ليس من أعماله الخاصة» .

و جاء في الخطبة الأخيرة التي ألقاها حفني ناصف «المسألة المعروضة للبحث هي . هل يجوز أن يكون للمصريين في مصر مصرف «بنك» أهل بالمعنى الحقيقي . يقوم بتأسيسه جماعة من مصر بأموال مصرية . يفترض منه المصريون ما يحتاجون إليه من النقود بفائدة معتدلة . ويخلصوا بذلك من استبداد المصارف الأجنبية منهم» .

أما في المناسبة الثانية . فقد برزت فيها بعض الهيئات الإسلامية ذات الطابع الدولى والمؤسساتى ولاتزال أصداؤها تتردد . وفيما بين هذين على يمعالجة الأمر عدد من الفقهاء والعلماء فى كتب أصدرواها خاصة لهذا الموضوع - وسنعرض بعضها .

#### محاضرات نادى دار العلوم :

ألقيت هذه المحاضرات ابتداء من ١٢ ربیع الأول ١٣٢٦ عندما ألقى الشیخ عبد العزیز شاویش المحاضرة الأولى حتى المحاضرة الأخيرة «الناسعة» التي ختم بها حفني بك ناصف الندوة

في ٢٩ ربيع الأول ١٣٢٦ وكانت المحاضرات تتلى تباعاً . وفيما نظن ، فلم يكن هناك مناقشات أو أنها إن وجدت فلم تسجل في الكتاب الذي أصدره النادى متضمناً هذه المحاضرات<sup>(١)</sup> . والذى لاريب فيه أن هذه المحاضرات قد ظفرت بعناية كبيرة . وعلقت عليها الجرائد . ولعل أهم هذه التعليقات هي ما كتبه صاحب الأهرام في العدد ٩١٥٠ يوم الجمعة ٢٣ من ربيع الأول سنة ١٣٢٦ عندما كان يصدّد الحديث عن إنشاء بنك وطني في مصر وجاء فيه : «سمع أعضاء نادى دار العلوم هذه الصيحة . فأخذوا يتباخرون في هذه المسألة . ويتساءلون أين حد الربا . وحد الاستثمار ، ولكن مباحثهم لا تزال عقيمة . لأنه لم يجر أحد منهم على البت بالحكم مخافة أن يرمى بالكفر فهم في خطبتهم يحومون حول الموضوع حوماً . ولا يဂابونه مجاهة . مع أن المفتر له الشيخ محمد عبده تقدمهم في هذا السبيل وأفتى على قاعدة أن الله أراد بالناس اليسر لا العسر . وأن الفائدة غير الربا . وأن الربا المحرم دينا هو الربا المحرم قانوناً والمحسوب جنائياً» كما ألف الشيخ ابراهيم بن عثمان السنودى المنصورى كتاباً في الرد على هذه المحاضرات بعنوان «توجيه الملام إلى من حل الربا

(١) طبعت المحاضرات في مطبعة الواقع بأول شارع درب الجماميز بمصر - دون تاريخ والكتاب في ١٣٦ صفحه من القطع الكبير ٢٣ سم × ١٥ سم وتضمنت محاضرات الاساندة الشيخ عبد العزيز شاويش والشيخ محمد سلامة والشيخ محمد الخضرى والشيخ اسماعيل خليل والدكتور توفيق صدقى والشيخ عبد الوهاب النجار والشيخ دسوقى جوهري والشيخ محمد رشيد رضا وحفى بك ناصف . والقيت المحاضرات جميعها بقاعة مدرسة عبد العزيز .

فى الاسلام» وتتضمن اشاره مقتضية الى محاولات سابقة لاستثناء فوائد البنوك من اطار الربا قام بها رفيق العظيم والدكتور محمد توفيق صدقى و محمود عطيه سليمان من زفتى «لرغبتهم فى تأسيس بنك»

ومحاضرات نادى دار العلوم تكاد تكون حلقة منسية فى الكتابات الحديثة . ولعل أحدث ما قرأت عن ذلك هي الاشارة الموجزة فى كتاب الشيخ أبو زهرة عن الربا وجاء فيها ..

.. ولكن فى أول هذا القرن طفت المدنية الاوربية على الأمة الاسلامية وأفسدت مقاييس الأمور عندها . فوجد من بين المسلمين من يؤمنون بالحضاره الاوربية أكثر من إيمانهم بحقائق الأديان وهدى القرآن . وأثر تفكير هؤلاء فى بعض نادر جدا من علماء المسلمين فوجد فى نهاية العشر سنين الأولى من هذا القرن من ينادى بتحليل الفائدة القليلة . وكانت آنذاك تسعه فى المائة بمقدسى القانون . فما أن انطلق ذلك العالم بتلك القالة حتى انبرى له علماء أجلاء وبينوا أنها نبوة . وحفل نادى دار العلوم بالردود . فاللتزم الرجل الصمت ولم يعدها ونامت هذه الفكرة ، أو قبرت حتى استيقظت مرة أخرى فى السنوات الأخيرة ، وجهر بها بعض من العلماء فحق علينا أن نناقش قولهم وما يبنون عليه كلامهم<sup>(١)</sup> .



---

(١) تحريم الربا تنظيم اقتصادى للشيخ ابو زهرة ص ٥٤ (الدار السعودية - جدة) .

وكما أشرنا ، فقد كان أول المحاضرين في نادي دار العلوم هو الشيخ عبد العزيز شاويش الذي استهل محاضرته بندق فاس لتخبط المسلمين تجاه الإسلام «اختلطت البدعة بالسنة حتى اشتبه الأمر على الناس ، بل حلت البدعة محل السنة في كثير من الأحوال . حتى أننا نجد معظم الناس تستوحش نفوسهم عند ذكر الأحكام الشرعية إذا أتت عن طريق الكتاب أو عن طريق السنة .

و هذه الحالة التي نحن فيها قد أوعد بها النبي ﷺ بقوله في الدين « وسيعود غرباً كما بدأ » وهل من غريبه أشنع وأبشع من أن تذكر أحكام الله من كتابه ، فستنكر وتتلى آياته فلا تمر بالسماع إلا وهي منطلقة .

أصبحت حالة المسلمين أيها السادة : منتهى العجب وعبرة العبر . يشربون الخمر ولا يبیعونها . ويأكلون الربا ولا يؤكلونه . فكأنهم قضى عليهم أن يخسروا الدنيا والآخرة . أما خسرانهم الدنيا فلتترجمهم عن طلب الرزق من الأسباب والطرق التي يزعمون أنها محرمة . وكذلك لأنفاقهم مالهم في سبيل الشيطان . فنراهم يأكلون الربا ويفسقون ويقامرون . ويختلفون إلى معاهد الفحش . وأماكن التصف حتى إذا سمعوا دعوة مصلح وتأويل عالم لشيء من كتاب الله ثارت حميتهم الكاذبة ، وعلت أصواتهم المنكرة ، وقالوا إن فلانا يريد تحليل الموقوذة ، وفلانا يحاول إباحة الربا ، وفلانا كذا . وفلانا كذا .. حتى يخيل لسامع مقالاتهم وهو جاهل بأخلاقهم وأحوالهم أنهم ملائكة الله هبطت إلى الأرض

لإنفاذ دينه من أيدي المارقين ، أو أنهم الشهب جعلت رجوما للشياطين . فمن المسائل التي هي في الحقيقة عقدة العقد ، وعضلة العضل . أيها السادة مسألة الربا في الاسلام . فان الانسان ليقرأ مباحثه في كتب الفقه . فلا يكاد يخرج من بابها الا وقلبه منخلع . وفؤاده وجل . ونفسه جازمة بأن لا محicus من الخلود في النار . وأن لا أمل في مغفرة الله تعالى . وأن نظره واحدة في فصل من فصول الربا لتحمل الانسان على الجزم بأن معظم معاملتنا من المبایعات والمزاجرات والقرض والسلم والصرف ونحوها كلها لاخلو من ربا فكيف يكون شأن المسلمين اذا أيها السادة . وهم محفوفون كل وقت بالسنة من نيران جهنم ليس بينهم وبينها الا أن يموتونا فنكوى بها جيابهم وجنوبهم وظهورهم» .

إن هذه الفقرات تصور حيرة المسلمين في فترة الانتقال ما بين الحضارة الأوربية الباهرة وبقايا ورواسب العقيدة ، كما أنها تنتهي بأن للمحاضر رأيا غير ماتضمنته الكتب التقليدية ، وبالفعل فإنه بعد أن استعرض أقوال المفسرين والفقهاء . انتهى إلى أن «ال» في الربا هي للعهد . أى أنها تتناول العقد المخصوص الذي كان مسمى فيما بينهم (العرب) بأنه ربا – كما قال الفخر الرازى . وإن هذا الربا المعروف هو الربا النسبيه المضاعفة وإن الربا الذي ليس فيه مضاعفة كان يحصل القرض بفائدة قليلة لم يؤخذ تحريمه من الكتاب الكريم . وإنما أخذ من القاعدة الأساسية الفاضية باعطاء القليل حكم الكثير سدا للذرائع وأغلقا للباب «بالمرة» .

وناقش الشيخ عبد العزيز شاويش حديث «كل قرض جر نفعا فهو ربا»، فقال «وقد استدل الفقهاء على تحريم كل قرض جر نفعا بما أخرجه البيهقي في المعرفة عن فضاله بن عبيد بلفظ» كل قرض جر نفعا فهو وجه من وجوه الربا «ورواه في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وأبن عباس موقوفا عليهم ورواه الحارث بن أبي أسامة من حديث علي عليه السلام بلفظ أن النبي ﷺ نهى عن قرض جر نفعا ، وفي رواية «كل قرض جر منفعة فهو ربا» وفي أسناده سواد بن مصعب وهو متروك . قال عمر بن زيد في المغني لم يصح فيه شيء ووهم أمام الحرمين والخذالي فقالا انه صح (قال) ولاخبرة لهما بهذا الفن ، أى فن الحديث ، لأنهما ليس من رجاله انتهى ملخصا من نيل الأوطار ج ٥ ص ١٠٠ .

ولخص نتيجة بحثه عن ربا النسبة وما جاء فيه من نقول في :

- (١) أن الأئمة رضوان الله عليهم اختلفوا في آية «أحل الله البيع وحرم الربا»، فقال بعضهم إنها من كلام الله تعالى . وقال بعضهم أنها من كلام المشركين ..
- (٢) معظم المفسرين على أن الآية من قبيل المجمل الذي يحتاج بيانه إلى تفسير السنة لأنه لا يمكن أن تكون «ال» للاستغراف اذ الربا معناه الزيادة ، ولو كانت للاستغراف لشملت كل ما فيه زيادة ، فيدخل فيها البيوع المباحة ، وهذا خلاف الواقع اذ ينافقه قوله تعالى قبل ذلك وأحل الله البيع ، قال

الفخر الرازى فى قوله تعالى وحرم الربا انما يتناول العقد المخصوص الذى كان مسمى فيما بينهم بأنه ربا .

(٣) قد علمت مما تقدم أن الربا الذى كان معروفا في الجاهلية انما هو ربا النسيئة المضاعف وقد افتقننا لكم فيما سبق ما فيه الكفاية فارجعوا اليه .

(٤) أن الربا الذى ليس فيه مضاعفة كان يحصل القرض بفائدة قليلة لم يؤخذ تحريمه من الكتاب الكريم ، وإنما أخذ من القاعدة الأصولية القاضية باعطاء القليل حكم الكثين سدا للذرائع وأغلاقا للباب بالمرة ، وكذا من الحديث الذى أتينا عليه آنفا وهو كل قرض جر نفعا فهو ربا .

(٥) علم من كلام عمر بن زيد السابق أنه لم يصح في هذا الباب حديث ، وأنه لا عبرة بما قاله إمام الحرمين والغزالى من أنها صحيحة .

ولاحظ أن قاعدة اعطاء القليل حكم الكثير سدا للباب ليست بالقاعدة الإجماعية ، فإن مثل هذه المسألة ، مثل القول في الخمر ، فان مشربها حرم بنص القرآن . وقد اختلفت الأئمة في قليلا غير المسكر كالقطرة والقطرات فمنهم من قال بمنعه اعطاء القليل حكم الكثير وسدا للذرائع .

وقال الشيخ شاويش .

«و قبل الانتقال بكم أيها السادة الى ربا الفضل أريد أن آتكم هنا بما خطر لى في توجيه القول بتحريم القليل والكثير من الربا فأقول .

من المعلوم أنه اذا افترض زيد من خالد مائة جنيه مثلاً أصبح هذا المبلغ ديناً في ذمة زيد المقترض لابد أن يدفعه المقترض الذي لا يتحمل شيئاً من الغرم لو أصابت هذا المال جائحة أو سرقه سارق أو اعتدى عليه معتمد . فالمقترض اذا لا علاقه له بتلك العين المقترضة ، فإذا اشتغل المقترض بهذا المال فائماً يشتغل بماله . وإذا ربح شيئاً فائماً نال ذلك الربح بشيئين أحدهما هذا المال الذي انتقل إلى ملكه بمجرد القرض والثانى ما بذلك في ذلك السبيل من العمل والكد . فإذا لم يكن صاحب المال الأصيل (المقترض) يتحمل شيئاً من الغرم ، فكيف له أن يدعى قسطاً من الغنم ؟ يهلك المال المقترض من غير تعد منه ، و لأنفريط في سبيل حفظه ، ثم هو مع ذلك يتلزم للدائن بتعامنه ، بل يتلزم أيضاً ما فرض عليه من الربا . ولعل هذا هو السر في تحريم الربا وتحليل المضاربة الشرعية ، إذ في المضاربة الشرعية يكون المال من جانب والعمل من جانب والربح بينهما بالاتفاق ولا يضمن العامل الربح الذي يضارب فيه إلا إذا تعدى عليه أو فرط في صيانته ، وفيما عدا ذلك فهو وكيل لصاحب المال في ماله شريك له في ربحه .

ومن المعلوم أن لرب المال أن يشترط على المضارب إلا بيع البضائع التي يضارب فيها بربح أقل من عشرة في المائة مثلاً من رأس مالها ، فإذا وقع هذا الشرط في عقد المضاربة أمكن لرب المال أن يعرف من أول الأمر ما يصيبه من الربح على وجه التقرير .

وغير خفى أن اعطاء هذا المال على مضاربة يحمل صاحب المال على البحث عن تصرف العامل فى ماله لأنهما شريكان فى الربح فكان جديرا الا يترك العامل من غير مراقبة حرصا على حظه من الفائدة ، وبهذا يجد العامل أيضا نفسه تحت اشراف ذى المال ورقابته ، فلا يبعث بالمال عبد المقترضين الذين انما يعيشون بمال يعتقدون أنه ملك لهم منذ تم لهم عقد القرض . ان معظم المقترضين للأموال من المصارف (البنوك) لم تدمر بيوتهم أليها السادة ، ولم يجردوا مما ملكت أيديهم لمجرد أنهم خالفوا الله فتعاملوا بالربا ، بل ان مرجع تفريض أركانهم وسوء متقلبهم أنهم يأخذون ما يقترضون بالغا مبلغ ، ثم يتصرفون فيه تصرف السفهاء المفسدين يذهب أحدهم الى المصرف (البنك) ويأخذ منه ماتناولته يده وما تحمله أملاكه وأسبابه ، حتى اذا خرج من بابه انطلق يعدو عدو الظالم اما لكرأس يعاقرها او لغادة يداعبها او لميسر يلعبه او لظالم يستعين به على نهب أو سلب أو قتل او حرب وقد يأخذه وبيني به في ضياعه قصرا مرداً من قوارير حتى اذا فرغ من تشبيده وقضى فرط سفهه بتبذيد ما بقي بيده انقلب راجعا الى المدن العظيمة فاشترى له الأثاث الفاخر والفراش الوثير والآنية الثمينة ، فإذا قصرت يده هرول الى المصارف ورهن كل مالديه من تليد وطارف وعاد الى حيث الفراش والرياش والأرائك والطنافس ، ثم يتذكر مالذ من المالك والمشارب فتحلبه أشداقه وراءها وينسى ما به من أعباء تلك الديون ، فيذهب الى معاهدها ليقضى منها لبانته حتى اذا جاءت سكرة الحجز بالحق تلفت يمنة ويسرة يحاول ملجاً يأوى اليه حين

لأوزر ويلتمس مخرجا يفر منه فلا يجد إلا حميما وعداها أليما .  
فأمثال هؤلاء أيها السادة لم يفسدهم مجرد دخول الربا في  
معاملاتهم ، وإنما قضت عليهم جهالتهم وسفه أحلامهم وقصر  
أنظارهم وفساد أخلاقهم أن يفعلوا ذلك . ولو أن القرض خال من  
الربا كما يفعلونه لو كان ذلك المال الذي يبدهونه غلة أرضهم  
أو رأس مال تجارتهم . ولذلك نجد بعض من يأكلون الربا أو  
يؤكلونه لا يكاد يصيغ لهم أذى ، أولئك الذين يعرفون كيف يتتفعون  
بما في أيديهم وماخلفهم من المال والأسباب .  
وزبدة القول بتعامله أن أمامنا أمران .

- (١) أن نتابع جماعة المسلمين الكثرين لتحريم الربا القليل  
احتياطاً وتحرزاً كما حرمنا الكثير المضاعف بعبارة  
القرآن الكريم . والمخرج اذا من هذه الشدة التي كادت تزهق  
النفوس أن نلجلأ إلى المضاربة الشرعية التي يكون فيها المال  
من جانب العمل من جانب . والربح بينهما على ما اتفقا ..
- (٢) أن نقصر على تحريم ما حرم الله في كتابه . وهو ربا  
النسية المضاعف الذي نزل فيه القرآن . وليس في  
العرب أذ ذاك ربا سواه . وهنا نخالف الجمهور بحكم  
العقل أو بحكم الضرورة . فنتجاوز عما قل من الفائدة  
التي لا تمثل الدين قدرًا . ولا تؤدي إلى غبن المدين غبنا  
فاحشا . كما فعلت الحكومتان الإسلامية والعثمانية  
والفارسية . واعلموا أيها السادة أن القول بتکفير مستحل هذا  
النوع القليل يبني على تکفير خلفاء المسلمين وقضائهم

وعلمائهم ، فان قضاه الترك الشرعيين فى البلاد العثمانية .  
يتندذ جميع أحكام هذا فى البلاد التى تحت رياستهم .  
وبقضائهم فليتأمل المسلمون فيما عسى أن يكون عاقبتهم  
وليتذروا فان الخطر من ورائهم محظط .

★ ★ ★

ومن الذين ذهبوا الى تحريم الممارسات المصرفية  
واعتبارها ربا الشيخ محمد الخضرى فى خطبته التى قال  
فيها ..

أيها السادة :

ليس موضوع بحثنا الان تحريم الربا وتحليله اذ ليس ثمت  
مجال لذلك بعد قوله تعالى ( وأهل الله البيع وحرم الربا ) وليس  
منا من يخطر بباله أن يخالف نص الآية العظمى وإنما البحث  
يدور على سؤالين كاتنا ولايزالان موضوع البحث بين السلف  
من المجتهدین رضوان الله عليهم وهذا هما .

- (١) ما هو الربا الذى تنص الآية على تحريمه ؟
- (٢) فى أي نوع من الأنواع التى يتداولها الناس يكون

الربا ؟

ومتى أمكنت الاجابة عليهما أمكن أن نطبق بعض  
المعاملات الجزئية المنتشرة بيننا وهى التى سال سيلها حتى صار  
فى كل جيب منها أثر .

تعلمون أن الأساس في الأحكام الشرعية لا يخرج عن كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ وعلى هذا الأساس ينبعن الإجماع والقياس فكانه ليس أمامنا في الحقيقة إلا كتاب وسنة فمتى وجدنا فيما ضاللنا لأنعدوها إلى غيرها وإنما فزعننا إلى اجماع المسلمين فان لم يكن قاس القانوس من المجتهدين حسبما يريهم الله سبحانه فلننظر نظرة في الكتاب الكريم متبعين في ذلك سنة من قبلنا مهتدين بهديهم .

جاء في القرآن الكريم ذكر الربا في أربعة مواضع :

- (١) في سورة الروم وإنما بدأنا بها لأنها الأولى في هذا الموضوع أذ هي مكية والآخر مدنية قال تعالى (وما آتتيم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتتيم من زكاة تریدون وجه الله فأولئك هم المضيغون) .
- (٢) آية النساء وقد جاءت بقصد البيان لمعايير اليهود وإبرتكابهم مانهى الله عنه قال تعالى متكلما عنهم (وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل) .
- (٣) آية آل عمران قال تعالى (يأيها الذين آمنوا لاتأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون) .
- (٤) آيات البقرة وهي آخر الآيات نزولا في هذا الموضوع اتفق على ذلك المفسرون قال تعالى (الذين يأكلون الربا لا يقومن إلا كما يقوم الذي يتخطبه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من رب له فانتهى فله ماسلة وأمره إلى الله ومن عاد

فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يمحق الله الربا ويربى  
الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم . يأليها الذين آمنوا انقووا  
الله وذرروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا  
فاذدوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤس اموالكم  
لاتظلمون ولا تظلمون ) .

اما آية الروم فان من يعتد بقولهم من المفسرين أولوها بما  
لایدخل تحت بحثنا، أولوها بما يعطى الناس بعضهم بعضا يعطى  
الرجل العطية يريد أن يعطى أكثر منها وتلك بعض هداياهم بذلك  
فسر الآية ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد وطاوس وقتادة  
والضحاك نقل ذلك عنهم شيخ المفسرين الطبرى . ومن هذا  
المعنى قوله تعالى مخاطبا للنبي ﷺ (ولاتمنن تستكثرون) أى لاتهب  
احدا هبة وأنت تطمع أن يرد عليك أكثر منها .

ويبيّن أن هذا هو المراد لا مانحن فيه أمران : الأول -  
أنه عبر فيها بقوله آتتكم أى أعطيتم بخلاف قوله في الربا الذي  
نحن فيه : لاتأكلوا الربا - الذين يأكلون الربا . وقابل ذلك بقوله  
وما آتتكم من زكاة تريدون وجه الله فالأولى عطية يراد بها  
الاستكثار والثانية عطية يراد بها وجه الله . الأولى مذمومة  
معقونة والثانية محمودة مباركة - الأمر الثاني - ان هذه الآية  
مكية ولم يعهد التشريع الجزئي فيما نزل بمكة من الآى وإنما  
الأمر فيها مقصور على التوحيد واليوم الآخر وأمهات مكارم  
الأخلاق كالعدل والاحسان الخ . أما التشريع الجزئي فانما هو في  
الآيات المدنية كما نص عليه الامام الشاطبى في المواقفات وكما  
يعرفه من أتقن علم القرآن وتأويله .

وأما آية النساء فهى تاريخية ينبئنا الله فيها عن قوم حرم عليهم الربا فأخنوه فعاقبهم الله سبحانه وتعالى وحرم عليهم طبيات أحلت لهم .

بقى الكلام فى الآيتين الآخريتين المنھى فيهما عن أكل الربا آية آل عمران وآية البقرة .

جاء الربا فيهما معرفا بأى وهى لاتعدو ثلاط معان الاستغراق والجنس والمعهد .

ليس يمكن أن يجعلوها للاستغراق المجرد عن العهد لأن المعنى حينئذ أن كل ربا أى كل زيادة حرام منھى عن أكله وهذا باطل لأن الزيادة قد تكون فى البيع وقد أخبر الله صريحا أنه أحله فقال وأحل الله البيع فمن الضرورى أن تكون هناك زيادة أخرى لاحظها المشرع ونھى عنها ولابد أن يكون للسامع بها عهد حتى يصح أن يكون مكلافا .

ولا جائز أن تكون آل للجنس لأنهم يريدون به الماهية أى الحقيقة بقطع النظر عن تشخصها فى فرد من الأفراد ولا معنى للنھى عن كل الحقائق الذهنية فانها لا توجد فى الخارج إلا مشخصة بصفات تميزها وإذا بحث الباحث فانما يبحث عن تلك الصفات .

لذلك قال المفسرون ان آل فى الآيتين للعهد الذهنى أو التكريمي فان الذين رد الله عليهم قالوا انما البيع مثل الربا فهو شيء معهود لهم متعارف عندهم يشتبه أمره بالبيع حتى خيل اليهم

أن يقيسوا أحدهما على الآخر فيقولوا إنما البيع مثل الربا يعني أن البيع الذي هو حلال باتفاق لا يدعى أحد تحريرمه يشبه الربا فما معنى تحرير هذا وتحليل ذاك .

ولابد اذا لفهم الآية من الرجوع الى تعرف ما كان العرب يغسلونه اذا أربوا .

قال المفسرون كان العربي اذا داين رجلا لأجل وحان الأجل يقول لمدينه أعط او أرب فايهمما اختار كان والارباء مختلف فقد يكون بالعين وقد يكون بالسن فالعين كأن تكون الناقة ناقتين وبالسن كأن تكون الجذعة حقه والحقيقة بازا الخ .

والمعنى المفهوم من ذلك أن هنا زيادة مقابلة أجلا ولا مقابل لها الا ذلك . هذا ما كانت العرب تفعله وهو ما جاء القرآن الكريم بالنهي عنه ولقد أوضحه رسول الله ﷺ بقوله إنما الربا في النسبة و معناه أن الربا المحرم أن تكون الزيادة المعطاة في مقابلة النسبة لا في مقابلة سلعة تباع . الى هنا تبيّن حقيقة الربا وهي الزيادة في مقابل الأجل .

بقى الجواب عن السؤال الثاني وهي الأشياء التي يكون فيها الربا حراما . أكل شيء أجل اداوه فزيد فيه للتأجيل يكون حراما منهيا عنه أم خاص بشيء دون شيء ؟

هذا وقف المجتهدون رضي الله عنهم موافقهم المعهودة في الاستنباط بعد أن اتفقا كلهم على أن الآية من قبيل المجمل لابد لها من بيان والأجمال إنما هو في بيان الأنواع لافي الحقيقة فرجعوا

الى السنة النبوية فيها مرجع كل مستنبط في فهم ما أجمل من القرآن لأن رسول الله ﷺ هو المبلغ عن الله سبحانه وتعالى وهو أعلم الناس بما يراد منه . روى لهم الحديث المشهور بحديث الأشياء الستة وهي الذهب والفضة والبر والشعير والملح والتمر . فالزيادة التي تقابل أجلاً من هذه الأشياء ستة محرمة لا محالة بالنص فمن يأخذ أرببي ومن يأخذ مائة جنية ذهباً بمائة وعشرين المحصول فقد أرببي وارتکب مانهي الله عنه . وبعد أن انفقو على ذلك أجلاً فقد أرببي وارتكب مانهي الله عنه . اختلفوا بعد فيما وراء هذه الأشياء الستة هل يبقى على أصل الاباحة حتى لو أخذت قطراً من الزبيب بقطار ونصف إلى أجل كان مباحاً أو هناك شيء أدق من هذه النظرة الأولى .

من مجتهدي المسلمين جماعة كانوا لا يتجاوزون ظواهر النصوص بل يقفون عندها ولا يتعدونها ورئيسهم داود بن على الذي عاش في القرن الثالث من الهجرة وهو لاء الظاهيرية قصروا أمر التحرير على هذه الأشياء الستة ورأوا الزيادة لأجل فيما عدتها حلالاً .

أما رجال القياس الذين يقولون إن الأصل في الأحكام التعليل فإنهم قالوا إن النص على هذه الأشياء لابد أن يكون لعنة فلنبحث عن هذه العلة ومتي ظفرنا بها الحقنا بهذه الأشياء ما مثلها في تلك العلة وهنا اختلفت بهم الطرق في استنباط العلة التي تجمع هذه الأشياء فقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي إنما حرمت الزيادة في هذه الأشياء للنقدية في التقادين ولكن الأربعية الأخرى

مطعومة فالحق بها كل مطعم و قال الامام مالك بن أنس ان العلة فيما وراء النقدية أنها يقتات بها وتدخل فالحق بها كل مقتات به مدخل . و قال الامام أبو حنيفة ان العلة كون هذه الأشياء مقدرة بالكيل أو الوزن فكل ماكيل أو وزن فذلك حكمه . وليس من شأننا الترجيح بينهم أيهم أصاب وجه الحق في استنباطه على أن ذلك لايفيدنا كثيرا بعد اتفاقهم على أن النقادين مما يحرم فيه الارباء وهو الزيادة في مقابلة أجل فهو محرم باجماع المسلمين .

أما ربا الفضل المجرد عن النساء فهو الصرف وكما يبتاع الإنسان ذهبا مصنوعا وزنه عشرة مثاقيل بذهب قدره اثنا عشر مثقالا وهذا هو الذي كان فيه الخلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم فقليل منهم أخلوا لأنه ليس بربا حقيقة وإنما الربا في النسبة ومن هؤلاء ابن عباس والكثير حرموه والأمر فيه مبين وبما قدمناه ظهرت معنى المثلية في قول من قالوا إنما البيع مثل الربا فان في كل زيادة وغالية الأمر أن الزيادة في البيع مقابلة عمل قام به البائع من تحضير السلعة وأنه كان ضامنا لها اذا هلكت وزيادة في الربا في مقابلة مثال الدائن من عدم انتفاعه بما له في تلك المدة فرد الله عليهم بالفرق بين الزيادتين حيث أحل الأولى وحرم الثانية لمعان سيأتي الكلام عليها .

يظهر مما قدمناه أن ما يفعل الآن من المعاملات في البنوك من اعطاء المائة بمائة وعشرة مثلا الى أجل هو ربا النسبة محرم شرعا بالكتاب والسنة والاجماع لأن هنا زيادة قابلت أجلا في أحد النقادين .

وأما حديث الأضعاف المضاعفة في آية آل عمران فأنما يراد به أن الدين قد يصير أضعافاً مضاعفة إذا توالت عليه الآجال وقد ذكر الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش أن العرب كانوا يؤجلون ويزيدون زيادة في السن فيأخذون بدل بنت المخاض بنت اللبون وبينهما في السن سنة فain هنا الأضعف لكن أن توالي التأجيل سنة فسنة فقد تصير بنت المخاض بنت مخاض أو ثلاثة وما يقطع قول كل خطيب قوله تعالى (وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم) يجعل لهم ان هم تابوا رؤوس الأموال فحسب ولم يزدتهم عليها لا قليلاً ولا كثيراً . ولا يغيب عننا ماكنا مبتلين به منذ زمن ليس بطويل من مديانات الأرواح واليهود للفلاحين في القرى فإن الربا كان يضاعف الدين مراراً مع توالي الآجال حتى لا يبقى للمدين شيئاً فنرى من هذا البيان أن الربا الذي يؤل إلى أضعاف الدين من أفراد ما حرم وليس هو كل ما حرم .

بقي علينا أن نفهم بعد لم حرمت الشريعة هذه الزيادة المقابلة لأجل خصوصاً ونحن نرى الناس قد ضاقت بهم الحيل فasherأبـتـ أعدـهـمـ لـمـ يـقـالـ فـيـ هـذـاـ مـوـضـوـعـ وـكـلـ يـوـدـ أـنـ يـرـىـ لـفـسـهـ مـخـرـجـاـ مـنـ هـذـاـ مـضـيقـ مـعـ دـمـ اـعـتـارـهـ مـخـالـفـاـ لـشـرـيـعـتـهـ التـىـ رـضـيـهـ لـفـسـهـ .

لأنزعـمـ فـيـ هـذـاـ مـقـامـ أـنـ الـرـبـاـ مـسـلـوـبـ الـمـنـفـعـةـ فـيـ كـلـ جـزـئـيـاتـهـ فـانـ هـذـاـ مـسـادـرـ لـلـبـدـاءـ فـانـ نـرـىـ صـورـاـ كـثـيرـةـ وـفـيـهـ لـلـرـبـاـ فـوـانـدـ نـكـادـ تـخـرـجـ الـإـنـسـانـ مـنـ ضـرـورـةـ لـحـقـتـهـ أـوـ كـارـثـةـ أـلـمـ بـهـ وـلـكـنـ الشـارـعـ دـائـمـاـ يـرـاعـيـ فـيـ شـرـيـعـهـ الـجـهـةـ الـغالـبـةـ فـيـ الـأـمـرـ فـانـ

غلب عليه الشر في الجملة حرمه وإن غلب عليه الخير في الجملة أحله لكنه لا يهمل الجزئيات التي تظهر فيها الضرورات بمظاهرها المؤلم وحيثنذ يبيع الشارع للفرد أن يمس مما حرم بقدر ما يخرجه من الضرورة ألا ترون أن الشارع قد حرم الخمر والميسر وهو يقول في محكم الكتاب (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما أثم كبير ومنافع للناس وأثمهما أكبر من نفعهما) فرجع جانب الأثم وحرم حتى القليل لأنه ذريعة إلى الكثير ولم ير اع بالضرورة في هذا التشريع العام ماعليه بعض الأفراد القليلين جداً من غلوهم في الشرب حتى لا يskروا لأنها إنما يراغى في تشريعه الجهة الغالبة وقد أباح كثير من الفقهاء لمن أحاطت به العلة وأخبره الطبيب العدل أنه لاشفاء له إلا بالخمر أن يتناول منها بقدر ما يزيل علته بناء على القاعدة العامة (الضرورات تبيح المحظورات) والضرورات تقدر بقدرها . كذلك الحال في الربا فان الشارع رأى أن مضاره في جملة الأمة أكثر من نفعه وأنه يؤل بالأموال أن تكون دولة بين الأغنياء من الأمة وهو الأمر الذي أحس بثقل وطأته العلماء من غير المسلمين والشارع يريد أن تكون الثروة متباينة بين الأمة كافة غنيها وفقيرها لهذا أقل باب الربا وحرمه بتاتاً قليلاً وكثيره ولا أطن الوجدان والحاجة تحولان بيننا وبين الحقيقة مهما كان لهما من القوة .

كان الناس لعهد غير بعيد قبل أن تكثر بيننا البنوك يكتفى الواحد منهم بما بيده من الأرض التي يزرعها ويستغلها ان كان من المالك ويكتفى بما يكسبه من العمل بماله القليل أو الكبير ان

كان من التجار ويرضيه الكفاف من العيش ان كان من العمال فكان الشيء القليل الذى فى البلد يقوم بحاجتهم فلم تتنقل عليهم وطأة الدين ولم يتصرف فيما صاحب الدين بماله من الحق والقدرة تصرف السيد بعده أو المخدوم بخدمته .

فاضت أموال أوربا ودخلت مصر على أيدي المهرة من أصحابها وفتحت للناس أبواب الاستدانة مقابل ريع قليل أو كثير يؤدى فى أجل معين . كان ماذا ؟ كان الناس أمام هذا الضرر الطاغى أحد رجلين مالك لأفنة يراها أقل مما يجب أن يظهر به أمام الناس فاستدان ليكثر منها . وتاجر بيده مائة دينار يشغله بها فرأها لانفصال فاراد أن يتجر بالف فاستدان ليثال ذلك . وقل من هذين بكثير رجل ذو حاجة أراد الاستدانة سدادا من عوز حتى اذا ناله شيء من الربح سدد ماعليه .

كان من وراء ذلك أن كثرت بأيدي الناس أموال معظمها ليس لهم وتبع ذلك بحكم الطبيعة ارتفاع عام في أسعار الأراضي وأثمان السلع وأثمان المأكولات وحسب هذا كله من الثروة التي فاضت على البلد .

والحاسب يرى أنه اثقل الكاهل بديون أجنبية تقدر بنحو مائتي مليون من الجنيهات نصفها على الحكومة والنصف الآخر على الأمة .

أيها السادة . يعرف رجال العمران الثروة بأنها فاضت مابين الإيراد والمنصرف فالذى ايراده عشرة ومصرفيه ثمانية ذو

ثروة والذى ايراده ألف ومصروفه ألف ومائة لا ثروة له . و اذا نحن نظرنا الى البلاد جملة نراها الان من الصنف الثاني و قبل ان تفتح البنوك أبوابها للدين والارباء من الصنف الأول كثرت الان ايراداتها وكثرت الاموال بأيدي الناس ولكن ما يحتجون اليه لمصرفهم أكثر مما باليديهم لأنه صار من الضروري دفع الفائدة السنوية على ما في الذمة من الديون وهي نحو عشرة ملايين من الجنيهات تخرج من أيدينا كل عام ولا تستفيد منها شيئا . مثل هذه البوس الحقيقي نراه اذا نظرنا الى الأفراد فقد اخبرنى الثقات الذين لا يدفع قولهم فى مثل هذا الشأن انه قلما يوجد فرد من ملاك الأطليان الا و كاهمه مثل بعدها العباء الثقيل عباء الدين الذى لم يستدنه لسد ضرورة لحقت وانما استدنه طمعا أن تزيد ثروته فلم يدرك ما أمل وكم من بيوت كان لها شأن عظيم فانقلب الان ظهرا على عقب وصار يضرب بها المثل فى تقلب الأحوال .

انى اعرف موسرا عظيما و سريا كريما استدان فى العام الماضى ألف جنيه بسعر المائة ثلاثة ثلائين ليقضى فسحة الصيفية بباريس وارياضها .

ومما يدلنا على أنه لا ثروة لنا فى الحقيقة ان البنوك لما قبضت أيديها عن التسليف ذهل الناس أشد ذهول ووقفت حركات العمل لأن العمال كانوا يشتغلون بغير مالهم لتنمو ثروتهم فما أقسى حكم الوهم الذى يخيل الى الناس انهم مثروون وهم فى الحقيقة الى الخراب سائرؤون .

لو كانت الأموال المعدة للدوران بين الناس من مال الأمة وكانت المصيبة أقل اذ كنا نقول ان مال الأمة بين افرادها بقدر ما يذهب من جيب أحدهم يدخل جيب الآخر ولكنها أموال الغير لاتثبت باليدينا الا بقدر ما تأخذ مثلها وتعود الى صاحبها وان لم تجد لها مثلا اكتسبت حقا على العقارات حتى يأتي يوم نرى فيه ان ما باليدينا هو عارية مستردة أو نرى انفسنا فيه عمالا بالأجر .

انا بالحقيقة سأترون في هذا الطريق وقد خطونا فيه خطوات واسعة والفضل في ذلك كله للنظرة الأولى التي تصل بالانسان الى مالا يحمد منبهه وتنميء الأمانى الواسعة وهو لا غافل عما يضمـ له الزمان . أنا لا أنكر أن الناس قد تورطوا كثيرا حتى صاروا بحال لامكـهم من ترك ما هم فيه ولكن لابد أن عبر الزمان ستتبـهم يوما ما فيـنظر عـقاـؤـهم وذـوـ الرـأـيـ منـهـمـ الىـ الـأـمـرـ نـظـرـ متـدـبرـ فيـقـلـونـ منـ السـرـفـ وـتـبـذـيرـ المـالـ فـيـمـاـ لـاـ طـائـلـ تـحـتـهـ .

ويراعون مثل عامتنا (على قد لحافك مد رجليك) .

قلت لو كان المال مالنا كانت المصيبة أقل لأن فيما نحن فيه الآن مصيبيتين أما لو كنا نتصرف فيما لنا فان المصيبة تكون واحدة وهي مال المال لأن يكون بأيدي جماعة من الأغنياء فيستحلـونـ ابتـزـازـ الأـمـوـالـ منـ الـفـقـرـاءـ وـهـمـ عـلـىـ مـهـادـ الـرـاحـةـ لاـيـعـلـمـونـ وـهـذـاـ مـاـنـظـرـ إـلـيـهـ الشـارـعـ اـذـ حـرـمـ الـرـبـاـ وـهـذـاـ بـعـينـهـ مـاـنـرـاهـ فـيـ الـأـمـ الـتـيـ يـهـمـنـاـ جـداـ أـنـ نـكـونـ مـاـمـلـيـنـ لـهـاـ فـيـ كـلـ شـئـ منـ غـيـرـ أـنـ نـعـدـ لـأـيـ أـمـرـ عـدـتـهـ . فـانـ الـأـغـنـيـاءـ فـيـهـمـ يـعـدـونـ وـبـيـدـهـمـ مـثـارـ الـثـرـوـةـ الـعـامـةـ يـغـلـونـ وـيـرـخـصـونـ كـمـاـ يـشـأـونـ وـالـسـوـادـ الـأـعـظـمـ

في هاوية من الفقر حتى أدهم ذلك لأن يتحولوا مذاهب وآراء  
تضاد الأمن وتعبث به .

والنتيجة ، أيها السادة ، أن ربا النساء محرم بجماع  
ال المسلمين قليله وكثيره وإن مضاره في الهيئة الاجتماعية عظيمة  
وأنه يهد الأمة للوقوف محاربة أمام الله سبحانه كما قال فان لم  
تفعلوا فانروا بحرب من الله ورسوله وسيعلم هؤلاء الذين يبنون  
الحقائق على الأوهام أى منقلب ينقلبون والسلام .

وأقى المحاضرة الرابعة الشيخ اسماعيل خليل  
فاستعرض التعريفات الواردة بكتب المفسرين والفقهاء لكلمة  
«الربا» وانتهى إلى أنه لم يكن للربا عند العرب مسمى في المعاملة  
إلا ما كان منه في الديون . اذ يلزم المدين أو المستقرض برد  
زيادة مخصوصة على رأس المال في مقابلة الأجل وأنه لافرق  
بين أن تكون الزيادة قليلة أو كثيرة ولابين أن يضاعف الفضل  
بتضاعف الأجل ولايضاعف لعدم الحاجة إلى تضاعف الأجل  
وإن كان الغالب أن المعاملة بذلك كانت تستلزم المضاعفة  
ضرورة لأن الذي كان يقبل الاقتراض بالربا هو المحتاج جداً  
وكلما تذهب حاجته في نهاية الأجل) ولهذا جاء في حديث رسول  
الله ﷺ «إنما الربا في النسيئة» أو «لاربا إلا في النسيئة» وهذا  
حديث متفق على صحته .

ثم استعرض حكم الاسلام في الربا ورأى أن الاسلام أخذ  
في الربا ، كما أخذ في الخمر ، بأسلوب التدرج ، فلم ينزل في  
مكة سوى آية واحدة يحتمل أن يكون المراد بها مانكره بعض

المفسرين وهو الهدية مع النظر الى المكافأة بأكابر ، ثم نزلت آية سورة آل عمران التي نهت عن أكل الربا أضعافا مضاعفة . والمضاعفة تحدث عندما تتكرر الآجال ولو كان الربا واحدا في المائة ، أو في الالف أو في المليون من رأس المال . وكل ربا (أى فضل أو زيادة) حصلت له المضاعفة بهذا المعنى انطبق عليه نهى هذه الآية لا محالة .

وبقى بعد نزول هذه الآيات بعض صور من الربا وكان بعض العرب يرى أن الاتجار بطريق البيع يتضمن زيادة كبيرة عن ثمن الشراء ، خاصة اذا عاد البائع فباع لمن اشتري منه وارادوا أن يقيسوا الربا على البيع فقالوا اذا كانت الزيادة التي تحدث بسبب البيع تعد مقبولة لأنها بالترافقى فما بال الربا لا يبعد كذلك «انما البيع مثل الربا» .

بقى الأمر على هذا الاجمال حتى كمل استعداد الأمة للتلقى النهى العام . ولم يبق من حاجة للتدرج بأكثر مما حصل . اذ ذاك أنزل الله تعالى في آخر ما نزل من القرآن آيات الربا في سورة البقرة ولم يعد لأحد بعدها أن يتمسك بآية آل عمران التي قيد النهى فيها بأن يكون الربا أضعافا مضاعفة ، فآيات البقرة نزلت بعد آل عمران ، بل قال بعضهم أنها كانت آخر آيات القرآن نزولا خاصه بعد أن حرم الرسول الربا على وجه عام في حجة الوداع . ورأى المحاضر أن الذين يفرون عند حد التقييد الوارد في آية آل عمران من يجعلون القرآن عضين وخلص إلى أنه «إذا تقرر ماتقدم ثبت أن ربا النسبة محرم بنص الكتاب العزيز وإن جاحد تحريمها

جاحد للنص الصريح محکوم عليه عند العلماء الكثیرین بالکفر والعياذ بالله . وان قلیله وكثیره سواء في التحریم فهو حرام بالاجماع .. حرام بالنص الصريح ، حرام بالعقل ، حرام عند اليهود حرام عند النصارى ، حرام في جميع ماتقدم من الشرائع الالهية» .

وعن المحاضر بتفنید شبهتين الأولى هي أن القوانين جميعها تجيز استغلال الأماكن بالتأجير ، وليس التأجير الا عبارة عن الانتفاع بالعين المستأجرة ، فلم لا يجوز استغلال النقود بتأجيرها ، وأى فرق بين الأرض المعدة لسكن وبين النقود التي يتجر بها أو يصرف منها على زراعة أو صناعة ، فقال ان الاجارة ليست إلا بيع منفعة الشيء لمدة معلومة في مقابلة عوض معلوم مع بقاء العين وردها نفسها عند نهاية المدة ، ولم يرد في شرع من الشرائع ان الاجارة تجيز للمستهلك استهلاك العين ، فان اجازة ذلك تملك للعين نفسها لا للمنفعة فالاعيان الثابتة والمنقوله تؤجر للانتفاع بها مع بقاء عينها من غير أن يتصرف المستأجر في العين نفسها ويستهلكها وهذا جار حتى في الأعيان التي يؤثر عليها الاستعمال كالثوب المؤجر للبسه . أما النقود فإنه لا يملك الانتفاع بها الا باستهلاك عينها حيث يكون التبادل في المعاملات ، وليس لأحد أن يستهلك عينا من الأعيان بحق الا إذا ملك هذه العين .

وقد أدعى مثل هذه الدعوى العرب الأقدمون الذين قالوا «انما البيع مثل الربا» وأوضح المحاضر أن الفرق بين البيع والربا

هو أن البيع مظنة التراضي بخلاف الربا فانه لا يقدم عليه الانسان في الغالب الا عند الحاجة ، فيه شبهة الارکاه والاجاء . وفي دعوى الرضا به شبهة النفاق ان لم يكن النفاق بعينه . على أن البيع في العادة يكون بحيث يأخذ المشتري السلعة ويدفع ثمنها ويتصرف فيها ولا يتكرر دفع من المشتري يستمر مذكرا لما استفاده البائع منه . كما أنه لا يذكر زيادة الثمن بزيادة الأجال .

أما الشبهة الثانية فهي اختلاف صورة المقرض والمقترض في العصر الحديث عما كانت عليه في العصور القديمة . فلم يعد الفقير هو الذي يقترض من الغنى ، فإذا عجز عن السداد أصبح عبدا له يفعل به كما يشاء ، كما كان الحال في القرون الوسطى بأوروبا وإنما أصبح الفقير الآن هو الذي يدأين الشركات الكبرى والمصارف ، كما أن هذه الشركات الكبرى والمصارف تطلب ذلك لتنتفع بما تفترضه في إدارة أعمالها ومشروعاتها ولمس المحاضر مشارف الحقيقة عند تفنيده لهذه الشبهة لأن التنفيذ الكامل لا يأتي إلا بالمعرفة الدقيقة لواقع الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على الفائدة وهو مالم يعرض له بتفصيل وإنما قال إن البنوك تستغل بما تفترضه المفكرين والفنانين والمقدامين من ناحية ، والعمال من ناحية أخرى . دون أن تعمل هي أو تخاطر وإن الصورة المثلثة التي تنفي التحاسد والكسل والتراخي هي المضاربة الشرعية المسماه بالقراض و هي الشركة بالمال من جهة والعمل من جهة أخرى بدون أن يعين ربح المال .

وتعرض المحاضر لمسؤولية مؤكل الربا فبعد أن أشار إلى أنه يكون في مركز ضعف ، وأن الضرورة عادة هي التي تلجهه للاتراض بحيث لا يجد ملخصا إلا فيه .. «أفعى هذه الحالة نقول إن عليه ائما؟» ورد على ذلك بما تضمنته الأحاديث الصحيحة من لعن أكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه . وقد زاد مسلم في روایته «هم سواء» وأخذ الفقهاء من ذلك حرمة العقد نفسه على كل من شملهم اللعن في الحديث ..

واستطرد «و قالوا إن السبب العقلى فى ذلك هو أن هؤلاء مسهلون لعمل الجريمة ومشترين فيها . وقد يكون مؤكل الربا (المدين) غير مضطرب فتتلو نفسيه الى مشروع توسيعة لاحاجة له ، ولكنه البذخ والرفاهية وحب الناظهر كل ذلك يدفع الى أن يحمل المرابي (على كره منه) على الربا . وقد يكون ذلك بعد رجاء ورغبات في الفوائد وزيايتها . وبهذا يكون مؤكل الربا (المدين) بل هو والشهود والكاتب والمسمار هم أصحاب اليد الكبرى في تسهيل الجريمة ...» .

على أنه استدرك ..

« ولعل الكتاب العزيز لم ينص على شيء مما يتعلق بمؤكل الربا (المدين) لأنه هو الذي قد يظن أن الضرورة ربما تلحقه ، فلا يجد مفرا من استعمال الربا فيكون له فيما بينه وبين الله (إذا عرف نفسه ودينه وحاجته وأمكنه تقديرها بقدرها) فرجة يدخل منها على قدر حاجته تماما حتى تتقضى واذ ذاك توصد عليه الأبواب ويسدل أمامه الحجاب لأن في ذلك لعبرة لأولى الألباب» .

وعالج المحاضر بشيء من الانهاب - ومحاضرته هي أطول محاضرات المجموعة تقريبا - موضوع ربا الفضل وذهب الى أن التحرير بالنسبة للذهب والفضة هو للثمنية - أى أنه معيار تعرف به قيمة الأشياء فيجب أن يكون محدودا مسبوطا لا يرتفع ولا ينخفض والا وقع الخلاف في المعاملات واشتد الضرر وهذا ما ينطبق على الدنانير والدرامات دون الحلى الذهبية التي تدخلها الصنعة دائرة الاباحة وتصبح من جنس الثياب والسلع لا من جنس الأثمان وروى المحاضر مانقل عن أن عبد الله بن عمر كان لا يرى في الصرف ربا مطلقا وأنه رجع عن ذلك ، وأن ابن عباس كان يرى رأيه أيضا . ويقال إنه رجع عن رأيه لما سمع حديث أبي سعيد الخدري وروى عن أسامة وعبد الله بن الزبير وزيد بن أرقم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عدم تحريم الفضل في الصرف بحال عملا بقوله عليه الصلاة والسلام «لا ربا الا في النسبة» .

وفي ختام محاضرته أشار إلى أنه ليست جميع معاملات البنوك من أنواع الربا وإنما المعاملة المحرمة عندهم بلا شك هي القروض بالربا .

أما ما يسمونه الخطبيطة أو الخصم أو القطع ، وهو أن يكون للشخص على آخر دين بموجب وثيقة فيبيع الدائن هذا الدين للمصرف (البنك) قبل حلول الأجل بمبلغ يأخذه منه نقدا ، ويحل المصرف محل الدائن في المطالبة ، هذا النوع على ما يظهر من باب بيع الدين لغير من عليه الدين . وقد أجازه

الشافعى رحمة الله على شرط أن لا يكون من بيع الدين بالدين  
لنهى النبي ﷺ عن بيع الكالىء بالكالىء وكذلك أجازه مالك  
واشترط شروطاً لاتخرج عن الاستئثار للمشتري حتى يقتنـ  
بأن الدين في ذمة المدين .

وليست التحاويل المعروفة في المصارف من بلد آخر  
الا من قبيل ما يسمونه بيع السفاتج ، وقد أجازها العلماء  
خروجًا بالناس عن المشقة «ربنا لاتحمل علينا أصرًا كما حملته  
على الذين من قبلنا ، ربنا لاتحملنا مالًا طاقة لنا به واعف  
عننا واغفر لنا وارحمنا وأنت خير الراحمين والحمد لله رب  
العالمين» .



وعلى نقض التحرير الذى ذهب اليه المحاضرون  
السابقون ، فإن الدكتور توفيق صدقى الذى القى المحاضرة  
الخامسة صرح بتحليل الفائدة المعرفية وانها ليست من الربا  
المحرم وركز الحديث على قضية الأضعاف المضاعفة وان الآية  
التي تحرم الربا تقصد هذا بالذات وانتهى الى «فما نقدم يتضمن  
لكم أن الربا هو استغلال الغنى حاجة الفقير . كما قال الأستاذ  
الإمام مفتى الديار المصرية سابقاً رحمة الله . أو هو (ما يأخذ  
الأغنياء من الفقراء بسبب تأجيل دفع دين أخذوه فاستهلكوه في  
 حاجاتهم الضرورية . ولم يقدروا على دفعه في الميعاد المضروب  
بين الدائنين والمدينين) كما يسفهان مما رواه بن جرير الطبرى  
وغيره في هذا الباب كالذى ذكرناه هنا . ولم ترد روایة واحدة

عن العرب تنافي هذا الذى قلناه فى الربا . و مما يؤيد هذا المعنى أيضا فى القرآن الشريف أمران : -

(1) ان القرآن يقابل الربا بالصدقات فى أكثر من موضع كقوله تعالى (يمحق الله الربا ويربى الصدقات) وك قوله (وما أتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلا يربو عند الله . وما أتيتم من زكاة تريدون وجه الله) الآية . وماذلك الا تكون الصدقة ما يعطيه الغنى للقير « والربا ما يعطيه الفقير للغنى في تلك الحالة المخصوصة . و قوله تعالى . (في أموال الناس) هنا لا ينافي أنهم فقراء . لأن القراء يملكون بعض أشياء مما يحتاجون اليه . ولذا قال علماء اللغة أنهم أحسن حالا من المساكين . وهم الذين لا يملكون شيئا ..

(2) سياق آيات تحريم الربا فى القرآن يؤيد ذلك أيضا . لأنها وردت دائما فيه سابقة أو لاحقة أو ممزوجة بالحث على الإنفاق فى سبيل الله . والغض على بذل المال للقراء واعانتهم كما يتضح ذلك لمن راجع سورة البقرة وأآل عمران والروم . وهى السور التى حرم فيها الربا علينا .

أما من أخذ مالا لاستغلاله على أن يعطى صاحبه جزءا من ربحه منه فلا يسمى ذلك عند العرب (ربا) وإنما هو مضاربة . وقول الفقهاء بوجوب عدم تعين قدر الربح فيها لادليل لهم عليه . والا فليأتوا ببرهانهم ان كانوا صادقين « وأى فرق بين تعين قدر الربح فى المضاربة ، وبين تعينه فى حالة من أعطيته أرضا لزراعتها على أن يعطيك سنويا قدرًا من التفود

انفقتما عليه . ففى كلا الحالتين لا يمكن لمن تعامله أن يضمن ربحه ولا أن يعرف قدره باليقين . يقولون بحل تعين قدر الربح فى حالة الزراعة وبتحريمه فى حالة المضاربة مع أنه لا فرق فى الحقيقة بين الحالتين . أما الفرق الذى ينكرونه فى أن المال فى المضاربة يجب استهلاكه قبل استغلاله بخلاف الأرض التى تؤجر للزراعة فلا يمكن استهلاكها فهو فرق لايفسر لنا صريحا الحكمة فى اباحة تعين قدر الربح فى الزراعة دون المضاربة مع استواء الاثنين فى عدم قدرة أحد على الجزم بالربح فى أيهما ولا بقدرها فيهما . وكون المال قابلا للضياع دون الأرض لا دخل له أيضا فى معرفة الربح وقدره اذا لم يضع المال . على أتنا فى حالة ضياع المال لأنقول الا بوجوب رده مع ربحه قبل ضياعه ولا نقول بجوازأخذ ربح بعد التتحقق من ضياعه فان ذلك هو الربا عندنا لأن الشخص اذا لم يكن يستفيد منبقاء المال فى ذمته لعدم قدرته على رده لايجوز لصاحب المال أن يأخذ منه شيئا فى مقابلة التأجيل والا كان آخذأ الربا وللإنسان أن يشترط مع صاحب المال أنه اذا ضاع المال المعطى له لاستغلاله قضاء وقدرا وثبت ذلك لصاحبها باليقين عافاه منه كله أو بعضه على حسب ما يضيعه بينهما من الشروط العادلة المعقولة بحيث لا يكون الضياع نتيجة قصد سوء أو أهمال والا ألزم مضييعه به .

وعلى كل حال فان مصيبة ضياع المال ليست فاصرة على من يستغلها بل اذا صار المستغل مفلسا خسر صاحب المال ماله وان لم يكن مفلسا تأخر غالبا عن رده الى صاحبه زمانا فلodgeه من

هذا التأخير مضار كثيرة . فالمضارب بماله اذا فى الحقيقة مخاطر به بخلاف الذى يؤجر أرضه لزراعتها فانه آمن مطمئن عليها فإذا أبى لمن يؤجر أرضه لغيره أن يأخذ منه مالا معينا عليها كان من يضارب بماله أولى بأن يعين قدر الربح على من يضاربه لأن ماله على شفا الخطر وإذا صع أن يكون جواز ضياع المال علة لحرريم تأجيره فلم لا يحرم تأجير الدواب وهى أكثر تعرضا للضياع والفقد من المال ؟ واستهلاك عين المال لايطعن فى كون قيمته باقية عند من تضاربه وهى التى يستغلها وبربح منها فأى ضرر فى مشاركتك له فى الربح الذى يربحه من مالك ؟

هذا ولايخفى على أحد أن الربا وان حرم للحكمة التى ذكرناها فلا يوجد مثلها لحرريم المضاربة اذا عين قدر الربح ولايمكن الآتيان بحكمة لذلك مقبوله . وجل شأن الله على أن يعنت عباده بمثل ذلك . وفي المضاربة منافع للناس عين قدر الربح أو لم يعین فكيف يحرم الله تعالى شيئا من أنواعها وهو لاضرر فيه ؟ وأين هذا النص الذى يفيد التحرير ؟

فإن قيل إن قوله تعالى (فلكم رؤوس أموالكم لاتظلمون ولاتظلمون) ينافي جواز أخذ أى زيادة عن رأس المال . قلت ذلك صحيح في موضوع الربا فقط وهو الموضوع الذي وردت هذه الآية في الكلام عليه فإذا أقرضت مالى شخصا آخر لاستهلاكه في حاجاته واشترطت عليه أن يرده لي بعد زمان معين فجاء الأجل ولم يقدر على الدفع فلا يجوز لي أن أخذ منه زيادة مافنى مقابلة

تأجيل الدفع عن الميعاد المضروب بيني وبينه وذلك لابنافي جواز أخذ الربح من تضاربه كما عليه جمهور المسلمين وسواء كان الربح معيناً أو غير معين فلا دلالة في الآية على تحريم شيء منه والا لما أجاز جميع الفقهاء المضاربة فليس المراد من الآية أنه لايجوز أخذ زيادة عن رأس المال في أى معاملة كانت اذا لو صح ذلك لكان البيع نفسه أيضاً حراماً فان فيه أخذ زيادة عن رأس المال كما لا يخفى فالآية بالاجماع فاقرة على موضوعها الذي وردت فيه وهو الربا ولا يمكن أن يستفاد منها تحريم سواه . وقوله تعالى فيها (لانتظمون ولانتظلمون) صريح في أن علة تحريم الربا هي منع الظلم بحيث لا يكون الانسان مظلوماً أو ظالماً لغيره وكون الربا ظلماً لاشك فيه فان أخذ الزيادة من لا يستفيد من بقاء المال في ذمته لعدم قدرته على رد الظلم ظاهر للمدين لاستفادة الدائن من الضرار بأخيه وكذلك من الظلم أن يحرم على صاحب المال أن يشترك مع من يستغل ماله في الربح . ومتى قبل كل من صاحب المال والمستغل أن يكون الربح الذي يأخذة الأول من الثاني معيناً فلا ضرر في ذلك ولا ظلم لأنه كما يجوز أن يكون ما يأخذة من الربح في بعض الأحيان كبيراً كذلك يجوز في أحيان أخرى أن يكون صغيراً بالنسبة للربح الذي حصل عليه المستغل ومادام الآثنان متقيين على ذلك وراضين به فيكون عملهما كعمل من يؤجر أرضه لغيره بأجر معين في السنة سواء ربع الزارع قليلاً أو كثيراً والخلاصة أن المضاربة حلال مطلقاً عين قدر الربح فيها أو لم يعين ولا دليل عند الفقهاء على تحريمها عند التعبيين ولم يرد عن الشارع نص على هذا التحريم الذي جروا

عليه تقليدا لأفكار غيرهم فأوقعوا الأمة في الحرج العظيم والله تعالى يقول (ما جعل عليكم في الدين من حرج) .

وفي رأي الدكتور صدقي ان للمصارف والبنوك اذا كانت اسلامية أن تصرف هكذا :

(أولا) أن تبيع مائة جنيه بمائة وخمسة جنيهات مثلا بيعاً مؤجلاً أى يدفعها المشترى بعد زمن معين .

(ثانيا) أن تأخذ ربحا سنوياً من أخذ منها نقوداً لاستغلالها بتجارة أو زراعة أو نحوها .

(ثالثا) لأصحاب الأموال المودعة في البنك أن يعاملوه بالطريقتين السابقتين أيضاً .

(رابعا) لا يباح للبنك أن يأخذ ربحاً بسيطاً متكرراً ولا ربحاً مركباً (كما في اصطلاح الرياضيين) من أخذ منه نقوداً لاستهلاكه في حاجته ولم يقدر على ردتها عند حلول الأجل فلا يجوز له أن يزيد عليه شيئاً سنوياً لحين دفعها بل يجب الانتظار عليه لحين تيسر حالته بدون أخذ ربا (فنظرة إلى ميسرة) أما إذا أخذ منه لمدة واحدة مالا على أن يردده إليه زاداً لأجل امتهانه زمناً ما فهذا ضرب من ضروب الربح . وإن كان مؤجلاً . والفرق بين هذه الحالة وحالة الربح البسيط المتكرر أو الربح المركب أن الزيادة في الحالة الثانية لا يعرف لها حد توقف عنده . فيمكن أن تزيد زيادة فاحشة حتى تكون قاضية على المدين . ولكن الزيادة لأجل المدة الواحدة لا ينتج منها هذا الضرار الكبير . ولذا أبيح الربح وحرم الربا . وسواء كان الربح بسيطاً متكرراً أو كان مركباً

فانه يؤدى الى الربا المضاعف ولذلك . قال الله تعالى فيه (يأيها الذين آمنوا لاتأكلوا الربا أضعافا مضاعفة . وانقوا الله لعلكم تفلحون) .

(خامسا) أن يضع البنك من القوانين المطابقة للشريعة ما يحفظ به أمواله من الضياع من أيدي الناس . ومثل هذه القوانين عملها ليس عسيراً على الماليين والمتكلفين ..

ومن الواضح هنا أن الدكتور صدقى قد ذهب الى غاية المدى . ومع هذا فلا ريب في أنه رجل مسلم حسن الاسلام غير على الدين حريص على مصلحة المسلمين . وكل ما في الأمر أنه اجتهد . فرأى أن القرض الذى يقصد به الاستثمار يخرج من اطار التحرير القرآنى ومع أتنا نفترض معه أن القرض المعهود فى العرب كان معظمها لأغراض استهلاكية أو لسد ضائقة . الا أتنا لانستطيع القطع بذلك . ويجوز أن يكون بعض هذا القرض لأغراض استثمارية . وحتى لو حدث هذا . فان الأمر يصبح فى اطار الاحتمال . ويبعد عن القطع . وعندما يقول انه يريد التيسير على المسلمين فلا أحد يستطيع أن يتهمه بمخالفة الدين . لأن التيسير من أصول الشريعة ..

★ ★ ★

وكانت كلمة السيد رشيد رضا صاحب المنار أكثر الكلمات اقتضابا على غير ما هو منتظر . فهو الفقيه المرس . وهو حامل علم وتراث الشيخ محمد عبده . ولكنه أشار بايجاز شديد الى أن

الاسلام حرم ربا النسيئة . الذى كانت عليه العرب فى الجاهلية تحريما صريحا ونهى عنه نهيا مؤكدا . وورد فى الأحاديث الصحيحة تحريم ربا الفضل ، وأن البحث فى هذه المسألة من وجهين .

الوجه الأول : النظر العقلى . ولاشك أن هناك مبررا قويا للتحريم ، والثانى الوجه العملى أو الضرورات ، فإذا سلم به فيمكن أن يقال للمقلدين وهم عامة المسلمين فى هذا العصر . ان فى مذاهبكم التى تقلدونها مخرجا من تلك الضرورة التى تدعونها وذلك بالحيلة التى أجازها الامام الشافعى والامام أبو حنيفة الذى يتحاكمون على مذهبه كافة ومثلهم فى ذلك أهل المملكة العثمانية التى أنشئت فيها مصارف (بنوك) الزراعة بأمر السلطان وهى نفرض بالربا المعتدل مع اجراء حيلة المبادعة التى يسمونها المبادعة الشرعية .

أما بالنسبة لأهل البصيرة فى الدين . الذين يتبعون الدليل ويتحررون مقاصد الشرع فلا يبيحون لأنفسهم الخروج عنها بحيلة ولا تأويل فيقال لهم ان الاسلام كله مبني على قاعدة اليسر ورفع الحرج والعسر الثابتة بنص قوله تعالى (يريد الله لكم اليسر . ولا يريد لكم العسر) وقوله (ما يريد الله ليجعل عليكم فى الدين من حرج) وان المحرمات فى الاسلام قسمان . الأول ما هو محرم لذاته لما فيه من الضرر . وهو لا يباح الا لضرورة . ومنها ربا النسيئة المتفق على تحريمه . وهو مما لا تظهر الضرورة الى أكله ، اى الى أن يفرض الانسان غيره فیأكل ماله أضعافا

مضاعفة ، كما تظهر في أكل الميّة وشرب الخمر أحياناً -  
والثاني ما هو محرم لغيره كربا الفضل المحرم لثلا يكون ذريعة  
وسبيباً لربها النسيئة . وهو مباح للضرورة . بل وللحاجة كما قاله  
الإمام ابن القيم وأورد له الأمثلة من الشرع . فقسم الربا إلى جلي  
وخفى وعده من الخفي .

فاما الأفراد من أهل البصيرة فيعرف كل من نفسه هل هو  
 مضططر أو محتاج إلى أكل هذا الربا واياك الله غيره . فلا كلام لنا  
في الأفراد وإنما المشكل تحديد ضرورة الأمة أو حاجاتها فهو  
الذى فيه التنازع وعندى أنه ليس لفرد من الأفراد أن يستقل بذلك  
وانما يرد مثل هذا الأمر إلى أولى الأمر من الأمة أي أصحاب  
الرأى والشأن فيها والعلم بمصالحها عملاً بقوله تعالى في مثلك  
من الأمور العامة (ولو ردوه إلى الرسول إلى أولى الأمر منهم  
لعلمه الذين يستتبطونه منهم) فالرأى عندى أن يجتمع أولو الأمر  
من مسلمي هذه البلاد وهم كبار العلماء والمدرسين والقضاء  
ورجال الشورى والمهندسو والأطباء وكبار المزارعين والتجار  
ويتشارروا بينهم في المسألة ثم يكون العمل بما يقررون أنه قد  
مست إليه الضرورة أو أجبأت إليه حاجة الأمة .



وختم المحاضرات الأستاذ حفني ناصف . الذي تحدث  
بصراحة تامة . فقال إن المسألة المعروضة للبحث هي «هل  
يجوز أن يكون للمصريين في مصر مصرف» (بنك) أهلى بالمعنى  
الحقيقي يقوم بتأسيسه جماعة من مصر بأموال مصرية ليفترض

منه المصريون مايحتاجون اليه من النقود بفائدة معنده .  
ويخلصوا بذلك من استبداد المصارف الأجنبية فيهم .. قال جماعة  
من المصريين ان انشاء هذا المصرف (البنك) متحتم لأن  
المصارف الأجنبية أمسكت أيديها وحجبت مالها عن المصريين  
وأوعز اليهم مليو اوريما بأن توصد أيديها في وجوه المصريين  
فسخط الناجر . وتذمر الزارع . وتأسف العامل . وارتاع صاحب  
العقارات . وحلت أقساط الرهون . وفي امكان أصحاب المصارف  
أن ينزعوا ملكية المالكين فيصبح معظم أراضي مصر في  
حوزتهم وأهلها مستأجرين ان شاء المالك الجديد طردهم منها .  
وان شاء ايقاهم على حكمه يتصرف فيما تصرف السيد في  
العبد .. وقال جماعة لايجوز انشاء هذا المصرف لأن الشريعة  
الإسلامية تمنع الربا ، والأقراض بفائدة ولو قليلة ربا ، وخير  
للمصريين أن تخرج أرضهم من أيديهم ويقف دولاب أعمالهم من  
أن يرتكبوا هذا الاثم الكبير .

واستعرض الأستاذ حفى ناصف في ايجاز القضية . ورأى  
أن هناك ثلاثة طرق يمكن بأى واحدة الأقراض بفائدة وهي :  
**الطريقة الأولى :** عدم التسليم أن الأقراض بفائدة قليلة ربا  
شرعى وإن كان فيه ربا لغوى كما في البيع .

وقد بنى الأستاذ حفى ناصف ملاحظته على «أن الربا الذي  
ذكره الفقهاء في كتبهم لايشمل الأقراض بفائدة . ومن أراد منهم  
ادخاله في الربا . فقد تعسفا ظاهرا وبينى هذا الاستنتاج  
دوره على أن كتب الفقه دخلت إلى الربا من باب البيوع »

وركزت الحديث على ربا الفضل وعدهم حديث مسلم «الذهب بالذهب الخ ...» والغرض من ذلك حماية النقود والآقوات من عبث المحتالين وتلاعب المحتكرين ثم استطرد فقال هذا محصل باب الربا المذكور في جميع كتب الفقه . فاقرؤا ما بشتم . فلن تجدوا فيها زيادة عما ذكرته لكم ..

وقد تمحل بعض الفقهاء فأدخل الأقراض بفائدة في باب الربا وجعله من نوع ربا الفضل وهو تكلف ظاهر وتعسف واضح . لأن المقترض ليس غرضه شراء نقود من المصرف (البنك) بنقود من عنده ولا يخطر في باله قصد المعاوضة . لأن المصرف يقبل منه نفس مأخذ لو رده إليه مع الفائدة في الميعاد .. وأكثر الفقهاء ذكره في باب القبض أو باب الصرف وأحال على باب الربا . وقد جعله بعضهم نوعا مستقلأ من أنواع الربا . فالأنواع عنده أربعة : ربا النسبة ، وربا اليد ، وربا الفضل ، وربا القرض الذي جر نفعا . واستدل على تحرير الثلاثة الأولى بحديث «الذهب بالذهب» الحديث وعلى التحرير الرابع بحديث آخر وهو « كل قرض جر نفعا فهو حرام » وعلق على هذا الحديث أن في رجاله متروكا . ولذلك قال بعضهم انه بكلام المناطقة أشبه منه بكلام النبوه .

وانتهى الاستاذ حفى ناصف «ثبت بهذا أن الأقراض بفائدة لا يدخل في الربا الذي ذكره الفقهاء ، ومن ادخله منهم فيه فقد تعسف وأخل بمقاصد الباب . لأن الباب معقود للشروط الخاصة ببيع الاموال الربوية وهي التقادن والمطعومات وليس القرض بيعاً » .

ب - **والطريقة الثانية** : ان الربا الذي كان في الجاهلية . قبيل نزول القرآن هو أن يفرض الرجل مالا لآخر فإذا جاء الأجل ولم يف زاد المال ضعفا . وأجل الدفع لعام . فإذا لم يف ضعف

المجموع . وأجل الدفع لعام آخر . وهم جرا ولذلك نزلت الآية لأنأكلوا الربا أضعافا مضاعفة . ولم يكن الاقراض بفائدة قليلة معروفا عند العرب قبل نزول القرآن حتى يجيء الكتاب بمنعه . فالاطلاق الذي جاء في الآيات الأخرى يحمل على التقيد . كما هي القاعدة الأصولية .

فإذا أصرروا على أن الاقراض بفائدة قليلة ربا . فلا مانع من استعمال الحيل الشرعية التي ذكرها الفقهاء . ولم يعترض عليهم معارض .

قال صاحب القنية : رجل له على آخر عشرة دراهم ، فأراد أن يؤجلها سنة . ويأخذ منه ثلاثة عشر . فالحيلة أن يشتري منه بتلك العشرة متاعا . ويقبض المتاع منه . وقيمة المتاع عشرة . ثم يبيع المتاع منه بثلاث عشر إلى سنة .

وقال ابن عابدين إن باع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوبا قيمته عشرون دينارا بأربعين . ثم أقرضه ستين ، حتى صار له على المستقرض مائة دينار . وحصل للمستقرض ثمانون ، ذكر الخصاف أنه جائز . وهذا مذهب محمد بن سلمه امام بلخ ..

وقال صاحب القنية لأباس بالبيوع التي يفعلها الناس للتحرر من الربا . وهي مكرورة عند محمد . وعندما لا يأس بها ..

ونقل صاحب الذخيرة عن الكرخي جواز الانفاق على النفع بشرط أن لا يذكر في عقد القرض . وقد ذكر الدر المختار ورود الأمر السلطاني وفتوى شيخ الاسلام بأن لانعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف ..

فعلى من ينشئ مصرفا اسلاميا أن يطبع نماذج «أرانيك» مخصصة للقروض خاليا من ذكر المنفعة وهو أمر سهل جدا ..

ج - **والطريقة الثالثة** : هي جواز التعامل بالربا - ولو بفائدة كبيرة اذا لم تكن الدار دار اسلام ودار الاسلام هي التي يدير شئونها المدنية والسياسية مسلمون ادارة حقيقة لاصورية ، فلا يغلب الاجانب فيها على امر المسلمين ، ولا يكون لغير المسلمين فيها على المسلمين سبيل . ورأى الاستاذ حفني ناصف ان هذا لاينطبق على حال مصر اليوم .

وقال : هذه هي الطرق الثلاث التي توصلنا الى حل الأقراض بفائدة وحسبكم ان تصح واحدة ، بل الجميع ..  
وفند حفني ناصف . بعض الدعاوى التي أثيرت حول الربا فقال . أما ما ذكره . بعض الخطباء من أن الدين لو رويع تمام رعياته . لكان للقير غنى بالزكاة وكان لغير القير أن يفترض من أخيه أموالاً يوسع بها ثروته بدون فائدة أو يتريص حتى يرزقه الله مابه الغناء . فهوأمانى جميلة نسأل الله تحقيقها .  
ولكن ما العمل قبل أن تتحقق .

وأما ما ذكره بعضهم من أن المصارف استنزفت كثيراً من أموال الحكومة والأمة فالغريب فيه من التهور في الاستدامة مع سوء التصرف لا من مجرد الفائدة ..

وأما ما ذكره بعضهم من أن مائة دينار تصبح بعد عشر سنين ألفاً من الدنانير بسبب الفائدة . فلا ينهض حجة لأن التجارة كذلك .  
لقد عرضنا بعض الاسباب لما دار في محاضرات نادى دار العلوم لايضاح أثر تكوين «بنك مصر» وفتح صناديق التوفير بالبريد على هذه المعالجات للتعرف على قدر كبير من حرية الفكر لدى هؤلاء السادة وقد كانوا في قمة الفكر الاسلامي - قد لانجده الآن في أمثالهم . خاصة في المناوشات العامة في السبعينيات . عندما ظهر الاتجاه لتكون بنوك اسلامية .  
 تستبعد الفائدة ..

ومن الذين عالجوا موضوع الربا في الفترة مابين محاضرات نادى دار العلوم عندما ظهرت فكرة تكوين بنك مصر ومدار من مداولات عندما ظهرت فكرة البنك الاسلامية «التي سنعرضها في النبذة التالية» الدكتور محمد معروف الدوالبي وهو أستاذ حقوق وداعية اسلامي وسياسي سورى فقد ألقى محاضرة عن الربا في مؤتمر القانون الاسلامي المنعقد في باريس في يونيو ١٩٥١ ونشرتها مجلة القانون التي تصدرها وزارة العدل السورية العدد التاسع عام ١٩٥٣ - وذهب الدكتور الدوالبي الى تحريم كل فائدة يرجع بها رأس المال مهما قل شأنها - ولكنه رأى ان القرض المحرم لم يكن له صفة القرض الانتاجي . وان القرض الذى حرمه المشرع الاسلامى لم يكن يصلح الا للاستهلاك .. لأن الفائدة فيه لم تكن الا شكلا من أشكال استثمار عن المحتاجين الذين هم أولى بالاعطف والرعاية) .

ثم يمضي قائلا : «ان الاسلام له أن يختار أحد حلين :

- (١) أن يبقى تحريم الفائدة المنتجة وغير المنتجة ، على أن تقوم الدولة باحداث مؤسسات تغذيها ل تستثمر منها ثروتها .
- (٢) واما أن نفرق بين القرض المنتج وغير المنتج . وبين المقترض الفقير والمقترض الغنى . فيبيح القروض الانتاجية ويحرم القروض الاستهلاكية . وهذا ما يتراءى لنا بناءا على الاجتهاد الفقهي والمصلحة الغالية» .

وقد رد على هذا الرأى باحث في رسالة جامعية نشرت بعنوان «الربا والقروض في الفقه الاسلامي » فأورد في صدارة

مايفند به هذه الدعوى ان القرض الاستهلاكى وان كان الاستغلال فيه أظهر ما هو فى القرض الانتاجى ولكن ليس معنى هذا عدم وجود الاستغلال فى القرض الانتاجى « واستطرد الباحث « لأن الاستغلال لا يتصور من للمقترض للمقرض فقط . وانما يمكن أن يحدث العكس . بأن يكون المستغل هو المفترض . ويكون المقرض هو المستغل - بفتح العين - لأن المفترض يمكن أن يستثمر ما افترضه فى المشروعات العظيمة . ويربح منها أرباحا كبيرة ثم يعطى المقرض جزءاً يسيراً من هذه الأرباح . وهذا هو الذى يحصل الآن فى المصادر المختلفة حيث تربى الكثير والكثير . ولا تعطى المودعين - المقرضين - الا النذر البسيط . دعوى قصر التحريم على الربا الاستهلاكى فقط - لأن علة الاستغلال فيه وحده - دعوى فاقرة لأن الاستغلال كما هو حاصل فى القرض الاستهلاكى ، حاصل أيضاً فى القرض الانتاجى . كما أن دعوى قصر التحريم على الربا الاستهلاكى فقط تحتاج إلى دليل . واذ وجد الدليل فلا إشكال . ولتوفر الاجتماع على صدق الدعوى . ولما كان هناك خلاف بين الباحثين بسبب خصائص القرض المحرم من أنه استهلاكى فقط . فإن الوسيلة الوحيدة لحل هذا الخلاف هو الرجوع إلى النصوص التي أوردها المفسرون والمحدثون والفقهاء . وكلها تشير إلى أن القرض المحرم في القرآن هو القرض الجاهلي الذي كان الناس يتعاملون به في العصر الجاهلي . وما بعده حتى حرمه الإسلام»<sup>(١)</sup>.

---

(١) الربا والقروض في الفقه الإسلامي - بقلم الدكتور محمد عبد الهادى ص ١٧٤ (مكتبة الحرمين - الرياض)

ونعتقد أنه إذا كان الدفع الأول الذي دفع به الباحث «فيه قولان، فإن الدفع الثاني دفع مستقيم واضح الصحة وفي نظرنا أن العرب وهم تجار كانوا يقرضون لأغراض انتاجية كما كانوا يقرضون لدوع شخصية».

وأثار الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنہوری نقطة هامة، وفي الصميم هي أن القروض الربوية ليست أصلية في التحرير ففي كتابه الذائع «مصادر الحق في الفقه الإسلامي»، (ج ٢ ص ٢٦٤) كتب.

«هل القرض يدخل في العقود الربوية؟ يبدو هذا السؤال غريباً، فإن القرض هو أول عقد ربوى في الشرائع الحديثة. ولكن الواقع أن القرض في الفقه الإسلامي ليس أصلاً من أصول العقود الربوية. إذ البيع هو الأصل ويقاس على البيع الربوي القرض الذي يجر منفعة».

وذلك على هذا الأفتراض بقوله: «وليس من الصعب إقامة الدليل على هذا الرأي وبخاصة إذا عرفنا أن هذا الرأي ليس جديداً، وإنما هو رأي فقهاء المذهب الحنفي. إذ يذهبون إلى القول بأن البيع الربوي هو الأصل في التحرير ويقاس عليه القرض الربوي».

ويدعم هذا الدليل بما جاء في بدائع الصنائع «فالكلasanى فى كتابه بدائع الصنائع تحدث عن القرض وأشار إلى أن من الشروط التي ترجع إلى نفس القرض ألا تكون فيه منفعة. فإذا تضمن

منفعة مشروطة فهو منهى عنه . لأن الزيادة المشروطة تشبه الربا من حيث أنها فضل لا يقابلها عوض . والتحرز عن حقيقة الربا وعن شبهة الربا واجب» .

وانتهى الى النتائج التالية : -

أولاً : يجوز أن يتضمن القرضفائدة غير مشروطة لأن الفقهاء أشاروا إلى أن الزيادة غير المشروطة لا تعتبر محرمة . بل مندوب إليها .

ثانياً : يجوز أن يتضمن القرضفائدة كمن بيع الشيء غالياً للمستقرض ثم يفرضه بعد ذلك مبلغاً من المال . والفرق بين السعر الحقيقي والسعر المتفق عليه هو مقدار الفائدة بدليل أن بعض الأحناف قد أجاز مثل هذا البيع . لأن صورتها مباحة ولأن القرض منفصل من حيث الظاهر عن البيع الذي سبقه .

ثالثاً : اذا تضمن القرض زيادة مشروطة ظاهرة فإن هذا لا يجوز . لأن الزيادة المشروطة ربا - وهذه هي الفائدة - بل لأنها تشبه الربا . والتحرز عن حقيقة الربا وعن شبهة الربا واجب . فإذا كانت الفائدة في القرض لا تعتبر ربا حقيقياً . بل يقتصر الأمر على أن فيها شبهة الربا . فلا مناص من القول بأن ربا القرض يلحق بربا النسبة ويربا الفضل . ويجمع بين كل هذه الأنواع من الربا أنها جميراً محرمة ولكن التحريم فيها تحريم للوسائل لا للمقاصد . ومن ثم يزول التحريم اذا قامت الحاجة . وقد ناقش الدكتور محمد عبد الهادى في رسالة الربا والقروض في الفقه الاسلامي ذلك مناقشة الفقهاء ونحن لانرى جدوى

كبيرة في هذا . لأن تحريم ربا القرض جاء بنص القرآن والحديث ولعل أفضل ما أورده الباحث في مناقشته لهذا الرأي هو تفرقة بين الحاجة «والضرورة» وما ذهب إليه من أن الحاجة موجودة دائماً على نقىض الضرورة التي لا تحدث إلا في حالات معهودة . وتقاس بقدرها<sup>(١)</sup> .

### كتاب الشيخ رشيد رضا عن الربا<sup>(٢)</sup>

يعد الكتاب الذي كتبه السيد محمد رشيد رضا رحمة الله من أهم ما كتب عن الموضوع . وقد طبع بعد وفاته وقدم له عالم الشام الشيخ محمد بهجه البيطار بمقدمه نفيسة أوضحت فيها أن موقف صاحب المنار كان تحريم ماحرم الله من الربا » وأنه أفضض القول في هذا وعقد فصلاً مستقلاً في حكمته وانطباقه على مصلحة البشر مما لم نر لغيره من المفسرين .

وقال السيد بهجه البيطار :

«وقد ختم هذا الفصل بقوله : مما قاله الإمامان (أبي الغزالى والشيخ محمد عبده) علم أن تحريم الربا هو عين الحكمة والرحمة والموافق لمصلحة البشر . المنطبق على قواعد الفلسفة . وإن اباحثه مفسدة من أكبر المفاسد للأخلاق وشئون الاجتماع . زادت في أطماء الناس وجعلتهم ماديين لاهم لهم إلا الاستكثار من المال

---

(١) الربا والفروض في الفقه الإسلامي الدكتور محمد عبد الهادي ص

(٢) مكتبة القاهرة بالصنا白衣قة ١٣٧٩ - ١٩٦٠ .

وكانت تحصر ثروة البشر في أفراد منهم وتجعل بقية الناس عالة عليهم . فإذا كان المفتونون من المسلمين بهذه المدنية ينكرون من بينهم تحريم الربا بغير فهم ولا عقل . فسيجيء يوم يقر فيه المفتونون بأن ما جاء به الاسلام هو النظام الذي لاتتم سعادة البشر في دنياهم فضلا عن آخرتهم الا به . يوم يفوز الاشتراكيون في المالك الأوروبية ويهدمون أكثر دعائم هذه الأثرة المادية . ويرفعون أنوف المحتكرين للأموال ويلزموهم برعاية حقوق المساكين والعمال أ - ج ٣ ص ١١٣ تفسير ) .

ان غرض السيد الامام (كما صرخ به في موضع من تفسيره) أن البلاد التي أحلت قوانينها الربا قد عفت فيها رسوم الدين . وقل فيها التعاطف والتراحم ، وحلت القسوة محل الرحمة ، حتى ان الفقير فيها ليموت ولا يجد من يجود عليه بما يسد رمقه ، فمنيت من جراء ذلك بمصائب أعظمها مايسونه المسألة الاجتماعية وهي مسألة تأليب الفعلة والعمال على أصحاب الأموال . واعتصامهم المرأة بعد المرأة لترك العمل ، وتعطيل المعامل والمصانع لأن أصحابها لا يقدرون عملهم حق قدره ، بل يعطونهم أقل مما يستحقون وهم يتوقفون من عاقبة ذلك انقلابا كبيرا في العالم . ولا علاج لهذا الداء الا رجوع الناس لما دعاهم إليه الدين .

كما أورد السيد بهجة البيطار مكتبه السيد رشيد رضا في آخر اعداد المنار ظهورا عندما سئل عن أخذ الربا من البنوك لانفاقه على الفقراء فقال ، ان من المعلوم بالضرورة ان الربا

القطعي لايجوز أخذه للتصدق به ولا لغيره لأن التقرب إلى الله لا يكون بما حرمه الله . فان هذا تناقض بديهي البطلان» ولكنه أضاف إن من نشاط البنوك مالا يدخل في الربا القطعي ، ووعد بايضاح ذلك في كتاب هو هذا الذي نشر بعد وفاته وقصاري مذهب اليه في موضوع الاباحة هو مايتعلق بالضرورات ، وحتى هنا فإنه لم يقطع برأي وإنما اقترح اجتماع أولى الأمر من المسلمين من علماء وتجار الخ .. والتشاور ثم يكون العمل بما يقررون ..

ويقول السيد بهجة البيطار .

«فهذا علم الاعلام لم يجزم بشيء .. فأين قول المفتانين أنه حرم الربا هو وشيخه محمد عبد» .

وقد كتب هذا الكتاب لمناسبة شبّيحة بمحاضرات دار العلوم وان جاءت من الهند ، فقد نشرت فتوى في حقيقة هذه المسألة يقلم الشيخ سناء الله وطبعت الحكومة الأصفية في حيدر أباد هذه الفتوى . ووزعتها بأمر الصداررة العالمية والمحكمة الشرعية على العلماء في الأقطار الإسلامية طالبة منهم الرأي . أى أنها أرسلت الفتوى لاصدار فتوى فيها وارسال الأجوبة الى «صدر الصدور - محكمة الصداررة العالمية في حيدر أباد» وأرسلت الى السيد رشيد رضا رحمة الله ثلاثة نسخ ، واحدة له . والثانية للشيخ محمد بخيت . والثالثة لشيخ الأزهر . وأرسل السيد رشيد رضا النسختين لأصحابها ونشر هو في كتابه هذا نص الفتوى

الهندية . وطلب الاستفتاء عليها . ثم فتواه (ورأيه هو) وقد دارت  
الفتوى حول أسئلة :

- ١ - لفظ الربا في آية «أحل الله البيع وحرم الربا» مجمل أم لا .
- ٢ - ببنوا معنى الربا من القرآن والأحاديث الصحيحة .
- ٣ - النفع المعين الشرط في القرض ربا منصوص أم لا .
- ٤ - النفع المشروط في القرض لو قيل هو ربا فما الدليل عليه من الأدلة المعتبرة .

وجاءت ردود المفتى الهندي كالتالي .

(١) الربا المنكور محملاً عند الأحناف وغيرهم من الأئمة حتى يصح أن يقال اتفقت عليه الأمة . وحديث عبادة وغيره تفسير له عند الجمهور .

(٢) الربا هو الفضل الخالي عن العوض في البيع .

(٣) النفع المشروط في القرض . ليس هو ربا منصوصاً لعدم ثبوته في القرآن ومن حديث صحيح .

(٤) النفع المشروط في القرض لما لم يثبت كونه ربا بالقرآن والحديث استدل على كونه ربا تارة بالقياس ، وتارة بحديث «كل قرض جر نفعاً فهو ربا» وفي كليهما نظر أما في الأول . فلأنه قياس مع الفارق . فلا يصح . وأما في الثاني فلأنه ليس ب صحيح بل هو ضعيف ..

وعلق الشيخ رشيد رضا رحمة الله بأن رسالة الاستفتاء الهندية رسالة نفيسة وإن كاتبها المستفتى - المفتى حق الموضوع أحسن تحقيق في مذهب الحنفية . فهو حقيق بأن يعد

بها مجتهداً مرجحاً في المذهب ، لافي الكتاب والسنة ، على حسن اطلاعه في التفسير والحديث . وقد أورد السيد رشيد رضا رحمة الله رأيه مختصراً في ردود الأسئلة الأربع . وبعض الملاحظات التكميلية أو التحفظية خاصة على النقطة الرابعة وهي أهم ما في الموضوع ، بل هي الغرض من وضع الرسالة -- وخلاصتها . أن النفع المشروط في القرض ليس من الربا المنصوص في القرآن ولا الثابت بحديث صحيح ولا بقياس صحيح ، وعلى فرض صحة القياس تجوز مخالفته للضرورة أو الحاجة إليه في هذا الزمان شأن الأحكام القياسية . وقد أنصب بحث السيد رشيد رضا رحمة الله على تفنيد كل ما دعا به الفقهاء المتأخرة من الحق صور عديدة من المعالجات بالربا . وقصر الربا المحرم على ربا النسيئة . أي على تعاطي عوض لقاء تأجيل دفع الدين ما ، ولكنه لم يتعرض لقضية الأضعاف المضاعفة واعتبر أن كل عوض أو زيادة أو فائدة تدفع لقاء تأخير دفع الدين إلى أجل آخر . ربا ومن ربا النسيئة المحرم بالقرآن سواء كان ما افترض للاستهلاك أو المتجارة أو غير ذلك . وانتهى إلى وجوب المحافظة على حكمة الشارع في تحريم الربا . وعلى نصوص الشارع فيه . مع التفريق بين القطعى منها وغير القطعى . والجديد فيما قاله هو ما أشرنا إليه وما ذكره هو نفسه (كما بينت أن قواعد الفقهاء وتعريفاتهم وضوابطهم ومدارك الأحكام في مذاهبهم ليست تشرعياً دينياً يجب على الأمة أخذها وإنما هي مسائل اجتهادية وضوابط فنية تصدق عليها كلمة الأمام مالك (كل واحد يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر) مشيراً إلى قبر رسول الله .

## كتاب الشيخ أبي زهرة والسيد أبي الأعلى المودودي :

ومن المعالجات التي تقف مابين المعالجة التقليدية والموضوعية كتاباً الشيخ أبي زهرة والأمام المودودي وقد ذهب الشيخ أبو زهرة في كتابه «تحريم الربا تنظيم اقتصادي» إلى أن الربا المحرم بالقرآن والذي وضعه في خطبة الوداع هو ربا النسبة أي الربا الذي يؤخذ نظير تأجيل دفع دين ما . وقطع بأن نص آيات سورة البقرة «حرم الربا الجاهلي بكل مقاديره وأسبابه تحريماً فاطعاً لاشك فيه فكل زيادة على رأس المال حرام . مهما تكون الأسباب الباعثة على الاستدانة ومهما تكون مقاديرها» وذهب الشيخ أبو زهرة إلى أن بعض العلماء لم يعتبر من الربا غيره . وذلك لقول النبي ﷺ «لاربا الا في النسبة» وفي رواية البخاري «انما الربا في النسبة» وهي الزيادة في نظير الأجل . ومن أصحاب هذا الرأي عبد الله بن عباس ، وأسامة بن زيد ، وزيد بن أرقم وابن الزبير (عبد الله) ولم يساير الشيخ أبو زهرة معظم الكتاب في أن ابن عباس امتنع عن فتواه آخر عمره بل انه صرخ «وقد استمر ابن عباس يفتى بأنه لاربا الا في النسبة أي لاربا الا في الربا الجاهلي إلى أن مات»<sup>(١)</sup> .

وتعرض الشيخ أبو زهرة لربا البيوع الذي حرمه الأحاديث بالنسبة لستة أصناف على رأسها التقدير - الذهب والفضة - يتلوها القمح والشعير والتمر والملح ورأى أن الغرض

---

(١) ص ٤٠ طبعة الدار السعودية .  
- ٥٧ -

منها هو منع الاحتكار لأنواع الطعام . وتشجيع التجارة . والبعد عن متاعب مشكلات المقايسة وأشار الى أن مارتن لوثر قد أخذ بهذا التوجيه النبوى فحرم كل العقود التجارية التى تؤدى الى الربا كالبيع بثمن مؤجل اذا كان أكثر من الثمن العاجل . وأن يبيع الشخص ما ليس عنده . الخ ..

واقتراح كعلاج اقتصادى الأخذ بالنظام التعاونى وتطبيق الزكاة والأوقاف الخيرية والقرض الحسن . كما أورد تصرفا بالنسبة للقروض . بحيث تحول الى مضاربة والسدادات تصبح أسمها ..

★ ★ ★

ومن أكثر المعالجات التقليدية موضوعية معالجة السيد أبي الأعلى المودودى فى كتابه الربا . وهو أكبر من كتاب السيد رشيد رضا والشيخ أبو زهرة حجما وأعم منها معالجة . ولانتمل المعالجة الفقهية التقليدية الا شيئاً محدوداً منه أما الباقي فقد استعرض فيه المبررات المزعومة للربا وفندتها ثم استعرض مضار الربا وأثاره الوبيلة على المجتمع وتحدث عن ظهور المصارف فى العصر الحديث وعلاقاتها بالربا . ثم تناول فى باب موجز أحكام الربا وأقسامه فى الاسلام . وخصص الفصل السادس للتدوين الحديث للقوانين الاقتصادية ومبادئه . بينما عالج فى الفصل الأخير الصورة الممكنة للإصلاح ..

ويعد كتاب المودودى من أفضل المعالجات التقليدية لأنه على تقليديته حاول ان يضع المعالجة فى اطارها الاقتصادي - ومع

أن المودودى بصفة عامة يعد أحد المتنسكون الذين يؤثرون الحفاظ ويضيقون بالتجدد إلا أنه فى حالة اضطرار أحد المسلمين إيداع أمواله بفائدة قال «لا يجوز لل المسلم أن يترك للرأسمالية ما يزيد في حسابهم من مال الربا في المصرف . أو شركة التأمين . أو الأموال الاحتياطية لأنه سيقوى ساعد هؤلاء المفسدين فالطريقة الوحيدة أن يأخذ منهم هذا المال ويوزعه بين أولئك البؤساء المنكوبين الذين تكاد تكون حالتهم حيث يجوز لهم أن يأكلوا فيها <sup>(١)</sup> .

★ ★ ★

معالجات أخرى (مؤتمر البحث - لجنة الفتوى - الشيخ شلتوت - الشيخ عبد الجليل عيسى الخ ...

وفي العشرين عاما الأخيرة . تجدد الاهتمام بموضوع الربا ومناقشته في الهيئات الإسلامية لمناسبة ظهور فكرة تأسيس بنوك اسلامية . فعادت القضية إلى حلبة المناقشة بصورة مختلفة إذ كان المطلوب هذه المرة هو تحريم الفائدة والقطع بأن التعامل المصرفي الإسلامي يجب أن يبرأ من أي شائبة من شوائب الربا . وأن كل الفوائد المصرافية ربا . من أجل هذا نجد أن معظم الفقهاء وخاصة الذين يمثلون الهيئات الإسلامية الرسمية يؤيدون بقوة التحرير ويعالجون القضية لا كموضع فقهي مجرد ، وإنما قضية آنية .

---

(١) ص ١٥٩ طبعة دار الفكر الإسلامي - دمشق (١٩٥٨) - ٥٩ -

لهذا فعندما اجتمع المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية  
«مايو ١٩٦٥»، لمعالجة موضوع الربا . النتهى الى .

١ - الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم . لافرق في ذلك  
بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي . وما يسمى بالقرض  
الانتاجي لأن نصوص الكتاب والسنة قاطعة في تحريم  
النوعين .

٢ - كثير الربا وقليلة حرام . كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح  
في قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً  
 مضاعفة» .

٣ - الحسابات ذات الأجل وفتح الاعتماد بفائدة وسائر أنواع  
الاقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي  
حرمة .

وأخذت لجنة الفتوى بالأزهر بهذا الاتجاه فأصدرت عام  
١٩٦٥ فتوى بأن المال المجتمع من سعر الفائدة الذي يتلقاه  
المودع من البنك حرام .

ويعلق أحد الكتاب في مجلة البنوك الإسلامية على هذه  
الفتوى فيقول<sup>(١)</sup> .

ولهذه الفتوى قصة ذكرها الشيخ عبد المنعم النمر في مجلة  
الوعي الإسلامي . فقد كتب إليه أحد أثرياء الكويت يطلب منه

---

(١) العدد السابع عشر - جمادى الأول ١٤٠١ - مارس ١٩٨١ ص ٤٤ - ٥١ .

الرأى في مصير الفوائد التي كانت قد أودعتها ادارة الأوقاف في أحد البنوك في بومباي فتبرع بها البنك لجهة تبشيرية أقامت بها كنيسة مقابلة لأحد المساجد وهل يعتبر هذا التصرف سليما من ادارة الأوقاف . وهل يجوز أخذ هذه الفوائد وتوزيعها على المسلمين ..

وقد تلقى الشيخ النمر الكثير من الاجابات من أهمها فتوى لجنة الفتوى بالأزهر نذكرها بنصها «ان هذه الأموال التي تجمعت من الربا سببها أن تصرف في صالح المسلمين . وطريق ذلك أن يتناولها المودع لينفقها فيصالح العامة . وفي الصدقات على المساكين . أو يدفعها للحاكم المسلم ليتولى هذا بنفسه وصرفها هذا هو مانص عليه الفقهاء في المذاهب الأربع عند الكلام على مصارف المال الحرام . ونص عليه آئمة التفسير كالامام القرطبي عند تفسيره لقوله تعالى «وان تبتم فلكم رؤس اموالكم لاتظلمون ولا تظلمون» ثم قالت اللجنة «وليس معنى هذا أن المال الذي استولى عليه المودع دخل في ملكه . لأن المفروض أنه حرام . وإنما هذا توصل إلى حفظ المال من الضياع . وإلى صرفه في مصرفه الشرعي بارتكاب أخف الضرررين . كما أنه لا يقتضي إباحة التعامل الربوي بوجه ما والله تعالى أعلم» .

وهنالك رأى أكثر صراحة في هذه القضية الحساسة . وهو رأى الشيخ أمجد الزهاوى رئيس رابطة علماء العراق أنه لا يجوز شرعا أخذ هذه الفوائد بحال حتى لو صرفت في جهة خيرية

اسلامية . لأنها لو أخذت ولو لهذا القصد التبليل ثم أخذ الربا استحق من أخذ العقوبة الشرعية التي ذكرت في الكتاب والسنة . ولا يخفف عنه الإثم صرفه إلى جهة خيرية . لأن دافع الربا معلوم وهو المصرف .. وإنما جاز صرف المال الحرام . إلى المساكين والمصالح الإسلامية إذا لم يعلم المأخوذ منه . أما إذا علم وعرف . فلا يجري إلى رده عليه ... ويستطرد كاتب مقال مجلة البنوك الإسلامية « ومن الذين يأخذون بهذا الاتجاه . وينادون بتحريم سعر فائدة البنوك باعتبارها فائدة ربوية الشیخ محمد أبو زهرة ، والدكتور عيسى عبده ، والدكتور محمود أبو السعود ، والأستاذ محمد همام الهاشمي » الذي يعتبر من المتخصصين في هذه الدراسات ..

ومع هذا فقد ظهر اتجاه جديد في مناقشة موضوع الفائدة وهذا الاتجاه وإن كان لا ينادي بشرعية الفائدة إلا أنه يحاول أن يضع حلولاً مؤقتة من هؤلاء الدكتور عبد المنعم النمر . ونحن هنا ننقل عنه رأياً كان قد نشره في مجلة الروعي الإسلامي نورد فقرات منه « إنني أرى من الواجب حتى يقوم نظام إسلامي أن يأخذ كل مسلم فائدة أمواله . سواء وضعها في بنوك أجنبية أو وطنية مملوكة للأفراد - الرأسماليين وعلى ألا يستغلها لصالحه في أي أمر من الأمور بل يوجهها رأساً إلى أية ناحية من النواحي التي يحتاجها المسلمون في بلاده أو خارج بلاده . هذا ماتقضى به الضرورة والمصلحة العامة الآن . ولا يجوز مطلقاً لواحد منا أن يقف أمامها . فهذا علاج مؤقت لحالة قائمة . ولو أن كل

المودعين المسلمين تورعوا عن استخدام هذه الفوائد لصالحهم . وظهروا أموالهم من خلطها بها . وصرفوا كل مالهم من الفوائد على حاجات المسلمين لكان لذلك مدار الفعال في النهوض بكثير من مراقبنا بجانب ما يخرجه من زكاة عن هذه الأموال ويساعده الدكتور النمر . أيهما أولى أن يترك هذه الفوائد للأجانب أو لأصحاب الآلاف والماليين مما تزيد من آلفهم ومالينهم أو نأخذها ونسد بها حاجة من حاجات المسلمين أو ننهض بمرفق من مراقبهم . أيهما أولى مadam المودع لم يستغل الفائدة لصالحه . بل يوجهها لمصلحة المسلمين . ثم يحسم الأمر بقوله : لابد منأخذ الفائدة من المصارف لتحويلها لمصالح المسلمين العامة دون اعتبارها صدقة من موزعيها ..

ويثير الشيخ النمر مسألة لها أهميتها وخطورتها وهي اقراض الدول الاسلامية لدول اسلامية أخرى . وتقاضى سعر الفائدة عن قروضها فيقول «وهذا يدعونى إلى قول حاسم آخر خاص بالدول الاسلامية التي تقرض دولًا اسلامية أخرى بالربا . فإن هذا الربا مما تحرم الشريعة الاسلامية وتستكف منه العلاقة الأخوية التعاونية القائمة بين المسلمين . وإنما تفترض الدولة لأنها محتاجة لانفاق القرض على مصالح شعبها المسلم فأولى للدولة المقرضة أن تتنازل عن الفائدة لصالح هذا الشعب» ..

ومن الذين لهم رأي صريح ومؤسس على قاعدة علمية الأستاذ همام الهاشمي . وقد وجهت إليه سؤالاً صريحاً بشأن سعر الفائدة التي يتلقاها البنك . كما وجهت إليه سؤالاً آخر

عن علاج الوضع القائم الان حتى نتمكن من ايجاد نظام اقتصادى  
خال من شائبة الربا المحرم شرعا ..

قال اجابة عن السؤال الأول : لقد أفتى علماء المسلمين أن  
هذه الفائدة هي الربا المحرم في الإسلام وقد حذر الله من  
الاصرار عليها والاستمرار فيها . ويمكن أن نلمس حكمة التشريع  
فيما انتهت اليه المجتمعات العالمية اقتصادياً وإجتماعياً على الوجه  
التالي :

- ١ - تفرض جميع البنوك المركزية على البنوك الوطنية العاملة  
بها نسبة لاتتجاوزها من السيولة بمعنى لا يقل المال السائل  
الحاضر للتداول عن نسبة معينة تتراوح بين ١٠٪ و ٣٠٪  
عن جملة الودائع وذلك حتى لا تزيد الأموال في السوق إلى  
الدرجة التي تسهم في انهايارات الاقتصاد بسبب التضخم . وهو  
زيادة عرض المال عن حاجة التداول بسبب نقص الانتاج  
عن تلبية الحاجات . وهو مايسهم في رفع ثمن السلع نتيجة  
لتنافس الأموال عليها . وفي هذا ضرر شديد على الفئات  
محدودة الدخل التي لا تستطيع أن تدخل في منافسة للحصول  
على احتياجاتها من طبيات الحياة .
- ٢ - ان القروض لاتوجه الى أكثر مشروعات الاستثمار فائدة  
للمجتمع . ولكن الى المشروعات التي تدر عائدًا كبيرا  
وسريعا ولو كان فيها خراب لأخلاق الناس وقيمه عن  
طريق مخاطبة غرائزهم «الهابطة» . واذن فهي تسهم في  
الافساد بدلا من أن تسهم في اقامة التوازن المطلوب بين  
العرض والطلب ...

٣ - علاقه البنك بالمقترض علاقة ربوية بمعنى أنها لاتهتم بمصلحة المقترض ونجاح مشروعه بقدر ما تهم باسترداد القرض وفوائده ..

ثم وجهت اليه سؤالا صريحا : ماذا يكون عليه الحال اذا لم تكن الشريعة مطبقة . فهل تركفائدة رأس المال أم نتصدق بها ..

قال : ان تركفائدة البنك الربوي تدعيم له وتقوية له على العمل غير المشروع . ورأى استنادا الى فتوى شخصية من المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة . أن يصرف الانسان هذا المبلغ على القراء وهو مدرك أنه مال فاسد . وأن يفوض أمره الى الله . فالفقير أولى بهذا المال ولكن عليه أن يسعى جاهدا لايجاد البديل الاستثماري الاسلامي حتى لا تأكل الزكاة هذا المال . وهو ما يحتاج الى تضافر المسلمين في كل مجتمع . ولذلك كان الإنذار الآلهي . موجها الى الجماعة . (وليس الفرد) باعتبار أن البديل لا يمكن أن يقوم الا بجهد الجماعة ..

على أن هذا ليس هو رأى كل الفقهاء - فان الفقيه الشیعی محمود شلتوت الذي يعد من الفقهاء الراسخین في العلم - والذی یختلف - مع هذا - او بمعنى أصح لهذا . مع معظم الفقهاء التقليديين في كثير من الآراء يرى رأيا مختلفاً أو رده كاتب المقال السابق الاشارة اليه في مجلة البنوك الاسلامية<sup>(١)</sup>

---

(١) العدد السابق الاشارة اليه (العدد ١٧ - جمادى الاولى ١٤٠١ - ابريل ١٩٨١) .

ونعرضه هنا نقاً عنه بالحرف الواحد . «سئل الشيخ محمود شلتوت . عن رأيه في الربح الذي تدفعه مصلحة البريد لأصحاب الأموال المودعة في صناديق التوفير . فقال الذي ثراه تطبيقاً للأحكام الشرعية والقواعد الفقهية السليمة أنه حلال ولا حرمة فيه . ذلك أن المال المودع لم يكن ديناً لصاحب على صندوق التوفير . ولم يقتضيه صندوق التوفير منه . وإنما تقدم به صاحبه إلى مصلحة البريد من تلقاء نفسه طائعاً مختاراً ملتمساً قبول المصلحة إياه ، وهو يعرف أن المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها في مواد تجارية ويندر فيها - إن لم ينعدم - الكساد أو الخسارة وقد يقصد بهذا الإيداع أولاً حفظ ماله من الضياع . وتعويذ نفسه على التوفير والإدخار . ويقصد إمداد المصلحة بزيادة رأس المال ليتسع نطاق معاملاتها وتكثر أرباحها فيتنفع العمال والموظرون وتنتفع الحكومة بفائض الأرباح . ثم يقول وإذا ما عينت المصلحة لهذا التشجيع قدراً من أرباحها منسوباً إلى المال المودع بأى نسبة وتقدمت به إلى صاحب المال كانت دون شك معاملة ذات نفع تعاوني عام . يشمل خيراً صاحب المال والعمال والحكومة . وليس فيها مع هذا النفع العام أدنى شائبة لظلم أحد أو استغلال لحاجة أحد . ولا يتوقف حل هذه المعاملة على أن تندمج في أي من أنواع الشركات التي عرفها الفقهاء وتحذروا عنها وعن أحكامها .. ثم قال إن هذه المعاملة بكيفيتها لم تكن موجودة من قبل . وليس من شك أن التقدم البشري أحدث في الاقتصاديات أنواعاً من العقود والاتفاقيات المرتكزة على أساس صحيحة لم تكن معروفة من قبل . ومadam الميزان الشرعي في حل التعامل

وحرمنه قائما في كتاب الله «والله يعلم المفسد من المصلح» «لا تظلمون ولا تظلمون» فما علينا أن نحكمه ونسير على مقتضاه . ومن هنا يتبين أن الربح المذكور ليس فائد الدين حتى يكون ربا ، ولا منفعة جرها قرض حتى يكون حراما - على فرض صحة النهي عنه - وإنما هو تشجيع على التوفير والتعاون اللذين يستحبهما الشرع .

كما تحدث الشيخ شلتوت عن قروض البنك التي يقدمها البنك إلى المتعاملين معه ، فبدأ بتعريف الربا بقوله «الاشك في أن القرآن حرم على المؤمنين التعامل بالربا . والربا حدد بالعرف الذي نزل فيه القرآن بالدين يكون لرجل على آخر فيطالبه به عند حلول أجله ، فيقول للآخر : آخر دينك وأزيدك على مالك . فيغلان ذلك وهو الربا أضعافا مضاعفة . فنهاهم الله عنه في الإسلام .

ثم قال إن هذا الصنيع لا يجري عادة إلا بين معدم غير واحد وموسر يستغل حاجة الناس . وهذا النوع من الربا لا تقبل انسانية فاضلة الحكم ببابحته .

ثم تحدث الشيخ شلتوت عن الضرورات وال حاجات . فقال إن الفقهاء توسعوا كثيرا فيما يتناوله الربا . ورأى كثير منهم أن الحرمة فيما يحرمون تتناول المتعاقدين معا : المقرض والمقرض ، ولكنه يعتقد أن ضرورة المقرض و حاجته مما يرفع عنه أثم ذلك التعامل . لأنه مضططر أو في حكم المضططر . والله يقول ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه ) .

ثم امتد بالحديث الى أن وصل بنا الى المعاملات التي تجرى بين فئات الناس وبينهم وبين الحكومات .

فقال واذا كان للأفراد أى حاجة تبيح لهم هذه المعاملة . وكان تقديرها مما يرجع اليهم وحدهم . وهم مؤمنون بصيرون بدينهم . فإن للأمة أيضا ضرورة أو حاجة كثيرة ماندعا إلى الاقتراض بالربح . فالمازارعون كما نعلم تشتد حاجاتهم في زراعاتهم إلى ما يهبون به الأرض والزراعة . والحكومة تشتد حاجتها إلى مصالح الأمة العامة . والى ماتعد به العدة لمكافحة الأعداء المغربين . والتجار تشتد حاجاتهم إلى ما يستوردون به البضائع . ونرى مثل ذلك في المصانع .. ثم يقول ولاريبي أن الإسلام الذي يبني أحکامه على قاعدة اليسر ورفع الضرر . يعطي الأمة في شخص هيئتها أو أفرادها هذا الحق ويبعث لها ، مادامت مواردها في «قلة» ، أن تفترض بالربح تحقيقاً لتلك المصالح التي بها قيام الأمة وحفظ كيانها ..

وبعد أن طرح أفكاره وأراءه قال انى أرى أن يكون تقدير الحاجة لمصلحة مما يأخذ به «أولو الرأى» من المؤمنين القانونيين والاقتصاديين والشريعيين . ويكون ذلك في ناحيتين . ناحية تقدير الحاجة . وناحية تقدير الأرباح . و اختيار مصدر القروص . إلا حيث تكون الحاجة الحقيقة . ثم تمنى للأمة الإسلامية أن تتكاتف على وضع أساس اقتصادي يحقق مصالحها على هدى مبادئه

الاسلام الاقتصادية<sup>(١)</sup> ويدافع عن وجهة نظر الشيخ محمود شلتوت كثير من العلماء . ومن أشدهم حماسة الاستاذ وفيف القصار . عضو المجمع الاسلامي عن لبنان . فهو يرى ان من الضروري الاستمساك بأصول الدين . ورفض الربا المتعارف عليه . ولكنه يطالب بالأخذ بأساليب الحضارة في حل مشاكل المسلمين أما بالنسبة لسرع الفائدة المتعارف عليها في البنوك . فيرى أن الفائدة بمثابة العوض للمعرض عن حرمان نفسه من الانتفاع بهما . كما هو نوع من المشاركة بين المقرض والمقترض في الربح الذي حصل عليه الثاني باستغلاله لمال الأول . ويرى أن القرض

(١) عبر الشيخ شلتوت رحمة الله عن رأيه هذا في وقت مبكر ونشر في مجلة الأزهر (المجلد ٢٢ ص ٥٢٦ عام ١٣٨٠ - ١٩٦٠) وأعيد نشره في الفتاوى . وآثار صدور هذا الرأي المخالف من أكبر مرجع فقهي في مصر دوياً شديداً ونشرت الأزهر سلسلة من المقالات عن ذلك ثم أثيرت في الفترة الأخيرة بعض الأقوال حول نصحة مانقل عن الشيخ شلتوت رحمة الله ورأى البعض أنها قد شوهدت أو أسيء فهمها ولتجلية تلك النقطة ننقل هنا ماكتبه الدكتور احمد شلبى في فترة متأخرة جداً (٣١/٥/٨٦) في جريدة الاخبار عن رأي الشيخ شلتوت وما ذكره حوله «وقد سئل فضيلة الاستاذ الشيخ شلتوت عن الربح المحدد في صناديق التوفير فأجاب : الذى نراه تطبيقاً للأحكام الشرعية أنه حلال ولا حرمة فيه . ذلك أن المال المودع لم يكن ديناً لصاحبته على صندوق التوفير ، ولم يقتربه صندوق التوفير منه . وإنما تقدم به صاحبته إلى مصلحة البريد من تلقاء نفسه طائعاً مختاراً ملتمساً أن يقبل منه المال ، وهو يعرف أن المصلحة تستغل الأموال المودعة بها ويندر فيها أو ينعدم الكساد أو الخسائر» (الفتاوى ص ٣٥١ - ٣٥٢).

بفائدة يتحمل الخسارة . كالتجارة . وذلك عند اعسار المديون .  
وعجزٌ عن الاساءه اذ يهلك المال على صاحبه . فيقابل خسارته  
لماله الكسب الذي حصل عليه من فائدته ..

وللشيخ عبد الجليل عيسى . وكان عميداً لكلية أصول  
الدين . اجتهد قريب الشبه بماذهب اليه الشيخ محمود شلتوت .  
 فهو يقطع بأن ربا النسيئة أى الربح المركب حرام . ولايجوز  
الاقدام عليه الا للمضطر . مثل أكل المينة أو لحم الخنزير أما  
ربا الفضل الربح البسيط فليس هو حرام لذاته . بل لأنّه وسيلة  
للربح المركب وهو جائز للحاجة الشديدة . أو لمصلحة تفوق  
ما فيه من ضرر .. ثم ينتقل الشيخ عبد الجليل عيسى بصورة  
أخرى يضرب لها مثلاً كأن يفترض رجل ذو مال من أحد

---

- وقد ذكر بعض الناس أن فضيلة الشيخ شلتوت رجع عن رأيه هذا  
قبل وفاته . ولكن صهره ومدير مكتبه الاستاذ احمد نصار الذى كان يتولى  
الاشراف على طبع كتب فضيلته ارسل رسالة الى صحيفة الاهرام فى  
٧٥/٥/٩ يقول فيها .

إنّقد كنت قريباً من الشيخ شلتوت الى آخر حياته ، باعتبارى مديرًا  
لمكتبه كما كان لي أيضاً شرف الاشراف على طبع مؤلفاته ومنها كتاب  
الفتاوى .

والامام الراحل لم يرجع عن هذه الفتوى ولا عن غيرها وقد نشرت  
بكتابه الذى طبع مررتين فى حياته، الثانية فى اخرياتها وهى مستندة الى  
استدلالات فقهية كما هي عادة الامام الراحل فى كل فتاواه وباب البحث مفتوح  
للمجتمع أه الأخبار القاهرة ١٩٨٦/٥/٣١ الابداع بالبنوك وشهادات  
الاستثمار بقلم الدكتور احمد شلبى ص ١٠ .

بنوك الدولة عشرة آلاف جنيه بفائدة ٥٪ لتساعده على شراء ألف فدان من الأرض الموات لزراعتها . فإذا فعلت الحكومة هذا فقد استفادت حين وظفت أموالها وفتحت أمام عدد من الأفراد فرص العمل الشريف . وهذه فوائد متعددة . ولكن فيها مفسدة واحدة . وهي ما فيه من ربا الفضل . فإليهما أقوى خاصة وأن الربا مفقود لعلة تحريم الربا . وهو استغلال حاجة الفقير . فال المقترض هنا وهو الدولة غير محتاج وغير فقير .. ويختتم الشيخ عبد الجليل عيسى حديثه الذى أدلى به منذ خمسة أعوام لصحيفة الأهرام بقوله «ان المسلمين كلما سمعوا أن الفائدة حرام مطلقاً . وهم في حاجة إليها في بعض الظروف . اضطربت مشاعرهم ويخشى أنه إذا ترك هؤلاء على ماهم عليه أن يتدخل الشيطان لنصره المهاجم . فيضجرون من الإسلام . وتكون العاقبة وخيمة ..

أما الشيخ على الخفيف فيحاول أن يطرح الموضوع للمناقشة . وفي نفس الوقت يقدم حلولاً للمشكلة ..

ويبدأ الشيخ الخفيف بتعريف الربا ويقول «أن الربا أخذ مال في معاوضة مالية بدون مقابل . والمعاوضة هي المعاملة التي تتضمن تبادلاً بين مالين . فالثمن في البيع عوض عن البيع . والمقترض يعطى الشخص الذي أقرضه مبلغاً ممائلاً للذى تقاضاه منه عوضاً وبدلاً عنه . وما زاد عن قيمة المال الأصلية بعد ربا» ثم ينتقل بنا إلى التطبيق العملى . فيقول المعاوضة ليست قائمة في التعامل مع صندوق التوفير إذ أن الصندوق لا يمتلك المال الذي

يودعه الشخص فيه وإنما يكون محلاً لمعاملة الصندوق واستثماره . بدليل أن المودع يستطيع أن يسترد هذا المال في أية لحظة يشاء وليس لفكرة التملك أو الاقراض للبنك أثر في هذه المعاملة<sup>(١)</sup> .

وقد عقدت مجلة اللواء الإسلامي ندوة لمناقشة موضوع فوائد البنوك . ومدى دخولها في الربا المحرم . وضمت هذه الندوة كما جاء بالمجلة «الدكتورة والأساذنة الحسيني هاشم الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية» ، والدكتور جمال الدين محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وأحمد شلبي أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة القاهرة . ومحمد محجوب أستاذ الشريعة بجامعة عين شمس ورئيس لجنة الشئون الدينية بمجلس الشعب ، وجابر حمزة المدير العام بالأزهر الشريف .. وقد ذهبت الأغلبية ، أو كل المجتمعين إلى التحرير ، باستثناء الأستاذ محمد محجوب وهو أستاذ الشريعة بجامعة عين شمس . ورئيس لجنة الشئون الدينية بمجلس الشعب . وفيما يلى رأى كل منها نقاً من المجلة .

الدكتور محمد محجوب النقطة التي أريد أن انطرق إليها هي مدى علاقة الفوائد التي تدفعها البنوك بالربا المحرم في الشريعة الإسلامية .

---

(١) مجلة البنوك الإسلامية العدد ١٧ جمادى الأولى ١٤٠١ - مارس ١٩٨١ .

والحقيقة التي لا يختلف فيها اثنان أن الربا حرام باجماع الآراء . والآيات القرآنية الواردة فيه صريحة قاطعة ولا نقاش فيها ، ولكن يجب أن نتوقف ونقف : لماذا حرم الربا ، وما هي فلسفة تحريمه ؟ وما هو مقصود الشريعة الإسلامية من التحريم ، وهل هذا ينطبق على البنوك بمعناها الواسع الآن ؟

ما لاشك فيه أن التشريع الإسلامي توخي الخير للإنسان .. والربا حينما حرم كانت الشريعة الإسلامية تستهدف حماية الإنسان من أخيه الإنسان . لأن الغنى كان ينتهز فرصة حاجة الفقير . ويعطيه فرضاً بالربا يزيد الغنى فقراً . وهذا ما أرادت الشريعة أن تبتلاه ..

ولكن عندما نتعرض للمعاملات المصرفية التي تقوم بها البنوك . ماذا نرى ؟ إن التعامل لا يتم بين فرد وفرد ، وإنما يتم بين فرد ومؤسسة عامة هي البنك . فعائد القرض لا يعود على البنك كفرد ليزداد غنى وثراء على حساب الفقير . وإنما يعود على المجتمع كله في شكل خدمات متعددة . إنما انتفى الغرض الأساسي من تحريم الربا وهو زيادة غنى الغنى . وفقر الفقير . لأن الفقير نفسه يستفيد من الأموال التي توظفها البنوك في المشروعات الاستثمارية ..

وهناك حقيقة أخرى نرجو أن تطرح للمناقشة وهي . لماذا لانقول : إن فوائد البنوك أو التعامل مع البنوك يخضع للبدأ الإسلامي «إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم» والفرق هنا . هو أن البنك يقوم بعمل تجاري محسوب ومقدر ويتأجر في كل

هذه الأموال ، وعائد هذه التجارة يعود بالفائدة على المجتمع كله .  
غنيه وفقيره على السواء .

والفرق ان الذى يتعامل مع البنك ينظر الى معاملاته من هذه الزاوية . ومن هذا المنطق تخرج من اطار التعامل الربوى الى اطار التعامل التجارى العام .. وهنا تنتهى شبهة الربا تماما . هذارأى بالنسبة لفوائد البنوك ..

وقال الأستاذ جابر حمزة . حين نبحث موضوع الفائدة التي تؤخذ أو تعطى للبنوك . يجب أن نضع نصب أعيننا جميعا أن الربا كما ورد في الكتاب والسنة من أكبر الكبائر وهو آفة اجتماعية خطيرة . تخرب البيوت وتشتت الأسر وتهمض الحقوق . لأنها استغلال لحاجة الناس واستنزاف أموالهم وامتصاص دمائهم تحت وطأة الحاجة . وهناك نصوص كثيرة في الشرع الاسلامي تدلنا على أن المرابي ملعون ملعون ملعون من الله والناس . ويكفى أن الله سبحانه وتعالى هدد المراببين بقوله ١

«فأندوا بحرب من الله ورسوله» . وذلك ل بشاعة التعامل بالربا . على أي شكل من الأشكال .

وعندما نتحدث في هذا الموضوع يجب أن نغلب جانب الله تبارك وتعالى على جانب الدنيا . لأن الدنيا فانية . وما عند الله خير وأبقى . وقد كان الأئمة والفقهاء عندما يتعرضون لمسألة فيها خلاف أو فيها شبهة يغلبون جانب الحرام . حتى يبرئوا ذمتهم من الله سبحانه وتعالى . وأكبر دليل على هذا أن ابن عباس رضى

الله عنه . قال كلمة خالدة «كنا نترك تسعة أعشار الحلال خوفا من الوقوع في الحرام» فأننا أنصح وأنكر كل من يتكلم في هذا الموضوع أن يكون على حذر لخطورة النتيجة حيث يسأل أمام الله تبارك وتعالى ..

فهذه البنوك عندما تودع فيها أموالنا ونأخذ عليها فائدة . أو نشبه هذا العمل بالتجارة . أقول ان هذا استغلال وانتصاف لأموال الناس . لماذا .. لأننى أعطى البنك مبلغا من المال علينا أو جهارا . ويعطيه هو لكثير من الناس عن طريق الفائدة . وطريق الربا فأننا اذن مشارك للبنك في هذا الربا . وهناك قاعدة شرعية . وهى أنه يحرم على الدائن والمدين قبول الهدية في فترة الدين اللهم الا اذا كان الدائن والمدين صديقين وبينهما من المودة والمحبة مايبعد هذه الشبهة ..



ولايكون من الاستطراد بعيد عن الموضوع ان نقول إن مثل هذا الخلاف قد حدث بالنسبة لموضوع التأمين ، فمع أن المجامع الفقهية أفتت بالاجماع بتحريمه ، الا أنشيخا إسلاميا جليلا لاتحوم حوله أى ريبة أو شك هو الشيخ الدكتور مصطفى الزرقا ذهب إلى نقيض ذلك . ونادى بأعلا صوته ، في الصحف وفي كتاب خاص بذلك أن التأمين التجارى بصورة الثلاث حلال وجائز شرعا . وقد نشرت مجلة اللواء الإسلامي التى تصدر فى عمان فى عددها الصادر فى ١٢/١٨ ١٩٨٥ وجهه إلى مجمع الفقه الإسلامي الذى كان قد انعقد فى مكة وضم

الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد محمود الصراف والشيخ  
محمد بن عبد الله وغيرهم وقرر في دورته الأولى (شعبان  
١٣٩٨) بالاجماع فيما عدا مصطفى الزرقا - تحريم التأمين  
التجاري بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية  
أو غير ذلك .

### وجاء في خطاب الشيخ الزرقا .

اخوانى الأستاذة الفضلاء أعضاء المجمع الفقهي ...

انى أخالف ماذهبتم اليه من اعتبار التأمين الذى اسميتموه  
تجاريا بمختلف أنواعه وصوره حراما ، وميزتم بينه وبين ما  
اسميتموه تعاونيا ، وأرى أن التأمين من حيث أنه طريق تعاونى  
منظم لترميم الأضرار التى تقع على رؤوس أصحابها من  
المخاطر التى يتعرضون لها هو فى ذاته جائز شرعا بجميع  
صوره الثلاث وهى : التأمين على الأشياء والتأمين من المسئولية  
المسمى (تأمين ضد الغير) والتأمين المسمى خطأ بالتأمين على  
الحياة جائز شرعا . وأن أدلى الشرعية من الكتاب العزيز والسنة  
النبوية وقواعد الشريعة ومقاصدها العامة وال Shawahed الفقهية  
بالقياس السليم عليها ودفع توهם أنه يدخل في نطاق القمار أو  
الرهان المحظيين ، ودفع شبهة أنه ربا ، كل ذلك موضع تمام  
الإيضاح في كتابي المنشور بعنوان (عقد التأمين ، و موقف  
الشريعة الإسلامية منه) وأنتم مطلعون عليه مع بيان حاجة الناس  
في العالم كله اليه .

وقد بينت لكم في هذه الجلسة أيضاً أن التمييز بين تأمين تعاوني وتجاري لاستدله ، فكل التأمين قائم على فكرة التعاون على تقسيت الأضرار وترميمها ونقلها عن رأس المصايب وتوزيعها على أكبر عدد ممكن بين عدد قليل من الأشخاص الذين تجمعهم حرفه صغيرة أو سوق وينعرضون لنوع من الأخطار فيساهمون في تكوين صندوق مشترك حتى إذا أصاب أحدهم الخطر والضرر عوضوه عنه من الصندوق الذي هو أيضاً مساهم فيه . هذا النوع الذي يسمى في الاصطلاح تبادلياً وسميته (تعاونياً) لاحتاج ادارته إلى متفرجين لها ولا إلى نفقات ادارة وتنظيم وحساب الخ ..

فإذا كثرت الرغبات في التأمين وأصبح يدخل فيه الآلاف - عشراتها أو مئاتها أوآلافها من الراغبين وأصبح يتناول عدداً كبيراً من أنواع الأخطار المختلفة فإنه عند ذلك يحتاج إلى ادارة متفرعة وتنظيم ونفقات كبيرة من أجور محلات وموظفين ووسائل آلية وغير آلية الخ .. وعند ذلك لابد لم ينفرغون لإدارته وتنظيمه من أن يعيشوا على حساب هذه الادارة الواسعة كما يعيش أي تاجر أو صانع أو محترف أو موظف على حساب عمله .

وعند ذلك لابد من أن يوجد فرق بين الأقساط التي تجبى من المستأمينين وبين ما يؤدى من نفقات وتعويضات للمصايب عن أضرارهم لتربح الادارة المتفرعة هذا الفرق وتعيش منه كما يعيش التاجر من فرق السعر بين ما يشتري وبيع .

ولتحقيق هذا الربح يبني التأمين الذى أسمىتموه تجاريًا على حساب احصاء دقيق لتحديد القسط الذى يجب أن يدفعه المستأمين فى أنواع من الأخطار . هذا هو الفرق الحقيقى بين النوعين . أما المعنى التعاونى فلا فرق فيه بينهما أصلًا من حيث الموضوع . كما أنى أحب أن أضيف إلى ذلك أن هذه الدورة الأولى لهذا المجمع الفقهي الميمون الذى لم يجتمع فيها إلا نصف أعضائه فقط والباقيون تخلفوا أو اعتذروا عن العضوية لظروفهم الخاصة لainبغى أن يتخذ فيها قرار بهذه السرعة بتحريم موضوع كالتأمين من أكبر الموضوعات المهمة اليوم خطورة وشأنها لارتباط مصالح جميع الناس به فى جميع أنحاء المعموره والدول كلها تفرضه الزاميا فى حالات كالتأمين على السيارات ضد الغير صيانة لダメاء المصابين فى حوادث السيارات من أفتدة تذهب هدرا اذا كان صاحب السيارة أو مالكها مفلسا .

فإذا أريد اتخاذ قرار خطير كهذا فى موضوع اختلف فيه آراء علماء العصر اختلافا كبيرا فى حله أو حرمته يجب فى نظرى أن يكون فى دوره يجتمع فيها أعضاء المجمع كلهم أو الا قليلا منهم وعلى أن يكتب لغير أعضاء المجمع من علماء العالم الاسلامى الذين لهم وزنهم العلمى ثم ييت فى مثل هذا الموضوع الخطير فى ضوء أجوياتهم على أساس الميل الى التيسير على الناس عند اختلاف آراء العلماء لا الى التعسir عليهم .

ولابد لي ختاما من القول بأنه اذا كانت شركات التأمين تفرض فى عقودها مع المستأمين شروطًا لا يقرها الشرع ، أو

تفرض أسعارا للأقساط في أنواع الأخطار غالبا بغية الربح الفاحش فهذا يجب أن تتدخل فيه السلطات المسئولة لفرض رقابة وتسعير لمنع الاستغلال . كما توجب المذاهب الفقهية وجوب التسعير والضرب على أيدي المحتكرين لحاجات الناس الضرورية وليس علاجه تحريم التأمين . لذلك أرجو تسجيل مخالفتو هذه مع مزيد الاحترام لأرائكم .



## الفصل الثاني

### المعالجة الواجبة للربا ، كما نراها

يشعر الانسان عند مطالعة المعالجة التي عرضناها في الفصل السابق لقضية الربا ، بشيء من عدم الرضا ويحس بأنها لم تأت بما يقنع ويفسّر الصدور . فالذين ذهبوا الى التحرير نقلوا ما أوردته كتب التفسير ، وما جاء فيها من أسباب النزول ومن هنا عكروا على إثبات أن « ال » في الربا هي للعهد ، وكادوا يجمعون على أن الربا المحرم بنص القرآن هو الربا المعهود عند العرب . ومثل هذا الربا الذي يقوم على التعامل بالتمر والابل والشعير لا يعني شيئاً مما يتعامل به الناس اليوم ، أو ما تمارسه المؤسسات المالية والمصرفية ، فإذا حكم الفقهاء بتحريم هذه الأساليب الجديدة بمقتضى القياس ، فإنهم يهونون بالقول من سماء التنزيل المحكمة إلى شنثنة القياس المحتملة والجدلية ، والأحكام القياسية تخضع للظروف والأحوال .

ومع أنهم يكررون دائماً أن العبرة هي بعموم اللفظ لا بخصوص السبب إلا أن خصوص السبب ، ما دام قد ذكر ، يلقي بظل كثيف على عموم اللفظ . وقد كان هذا هو السبب في قصر بعض الصحابة للربا على ما فهموا أنه الربا المحرم فرآنا - وهو الربا النسيئة المعهود عند العرب ، ولا يمكن القول إنهم كانوا - عند ما قالوا ذلك - مخطئين . فانهم أصدروا هذا الحكم على الصورة المطبقة بالفعل وقتذاك فكلامهم سليم بالنسبة لزمانهم ومكانهم . ولكن القرآن لم ينزل للعرب خاصة ، ولم يقصر أحکامه على الأوضاع التي كانت سارية عندهم. ان القرآن يضع نظماً عامة لكل العصور وكل الشعوب . . . والاعجاز القرآني أنه يضع الصيغة التي تضم - فيما تضم - الأوضاع التي كانت موجودة . ولكنها لأنقتصر عليها بل أنها بحكم الاعجاز في الصيغة تضع مبادئ عامة تسري على أوضاع أخرى لم يكن للعرب عهد بها ، وإنما ادخرها القرآن لأجيال آتية ستمارس هذه الأوضاع الأخرى . وقد وهم بعض المفسرين فحملوها محمل التكرار أو البلاغة أو أي محمل آخر ، لأنهم لم يتصوروا أن الربا يمكن مثلاً أن يوجد نظام البنوك وأن يصبح هو مربط الفرس في الاقتصاد لأنه لم توجد لديهم بنوك ، ولم توجد في أوروبا إلا بعد مضي عشرة قرون تقريباً .

ومن هنا فإن قيسير القرآن بمقتضى أسباب النزول المدعاة يجرد القرآن من اعجازه وشموله وكونه ييلور نظماً على أساس من السنن التي وضعها الله للمجتمع الإنساني - وكما أشرنا فلا

يصلح في استكمال نقص اصدار الأحكام على أساس «أسباب النزول» مدها بالقياس على أساس الاشتراك في العلة لأن هناك بونا شاسعا بين التحرير القرآني المحكم وبين التحرير القياسي الجدل .

أما الذين اجتهدوا وأدى بهم اجتهادهم لاباحة بعض الممارسات الاقتصادية التي يشتبه فيها بالربا ، مثل شهادات الاستثمار أو حتى القروض المصرفية بفائدة ضئيلة ، فانهم بنوا ذلك على أساس الضرورة .. أو المصلحة أو انتقاء الاستغلال وعدم توفر الحكمة في التحرير . والنقص هنا أن الضرورة أو المصلحة اعتباريان – وليس هناك مصلحة مطلقة . وقد لا تكون هناك ضرورة ماسة . وإن جانبا كبيرا من تقرير المصلحة أو الحكم بالضرورة يعود إلى الجهل بجوانب أخرى للموضوع كما هو الحال في قضية الربا . فالمفترض أن لا يحكم فيها إلا عالم متمكن من علم الاقتصاد الحديث وأسرار الممارسات المصرفية وغيرها .. لأن هذه ستتمكنه من حسن تطبيق النص وستدلله على توفر أو عدم توفر العلة وما إلى ذلك .. مما قد يكشف عن وجود مفاسد خطيرة تحت ستار البراءة والمصلحة الظاهرة ..

فضلا عن أن الأديان بصفة عامة مبدئية أكثر مما هي مصلحية . والاسلام « وان كان يعترف بالمصلحة الا أنه يلجمها بلجام الإيمان . وهذا هو الفرق بين الأديان وبين المذاهب الفكرية والنظرية والاقتصادية التي يجعل بعضها « النفع » شعارا له ، بل ويحمل اسم النفعية utilitarianism التي دعا إليها بنثام وغيره .

وما يقال على المصلحة يقال على الضرورة فلا يمكن القطع بوجود ضرورة الا بعد استنفاد الحلول الأخرى « ولا يمكن استبعاد هذه الا بالمعرفة الفضلى لعلم الاقتصاد .

والانطباع الذى تخلفه مطالعة المعالجات التقليدية ان النقص فيها ليس هو فى اخلاص أصحابها ، فاخلاصهم ليس محل مسألة - ولا فى طرق الاستدلال أو ما أورده من أسانيد ، ولكن ان المعالجة عجزت أساسا عن تكيف القضية ، وبالتالي فلم تدخل من الباب الموصى أو المدخل المؤدى ، وانها ظلت قضية عامة كبيرة وشاملة عندما عالجتها على أساس نوع واحد من الممارسات ، هو الاقتراض بربما ، وربما بربما مضاعف .

ومطالعة الآيات التى تضمنت النهى عن الربا توضح الفرق الكبير بين المعالجة القرآنية والمعالجة الفقهية له ، ومسئوليية المفسرين المعاصرين أعظم بكثير من مسئوليية المفسرين القدامى الذين قدموا تفسيراتهم عندما لم يكن موجودا من النظم الربوية سوى نظام الدائن والمدين الفرديين وما يصاحب العلاقة بينهما من استغلال من ناحية « وحاجة من ناحية اخرى فكان يسعهم العذر . أما المفسرون المعاصرون فكان يجب أن يأخذوا من النظام الاقتصادي المعاصر الذى تقوم معظم مفاسده على استثماره للروح الربوية سواء أدى هذا الاستثمار للاستمرار فى ممارسة الاقراض الربوى القديم .. أو تطرق الى وسائل ونظم أخرى لم يكن للأقدمين عهد بها - ولكنها تقوم على الروح الربوية نفسها-التي

تجعل المصلحة الذاتية المادية والرغبة في التكاثر واستبعاد كل المعانى والقيم العامة . نقول أن المفسرين المعاصرین كان يجب أن يجدوا في هذه الوسائل والأساليب الاقتصادية الجديدة ما يعينهم على فهم الصياغة القرآنية والمعالجة القرآنية لقضية الربا . ولكنهم لم يكلفو أنفسهم عناء دراسة الاقتصاد . وظلوا يؤمنون بما كان يؤمن به أجدادهم من أن عدة المفسر اليوم هي عدته أيام ابن عباس « وان « علوم القرآن » العشرين أو الخمسين التي تشير إليها كتب التفسير تكفى لأن نصوص القرآن « محنطة » أو معزولة عن الحياة .. فوفقوا حيث وقف أجدادهم . ومن أراد منهم الاجتهد على أساس المصلحة ، لم يصحبه التوفيق دائمًا فيما أراد<sup>(١)</sup> .

ولكى نتفهم المعالجة القرآنية لقضية الربا وأشاراته الى  
أبعادها نورد فيما يلى الآيات التى جاء فيها ذكر الربا . وهى أربعة  
مواضيع من سورة الرروم والنساء وأآل عمران والبقرة .

الموضع الأول : «الروم» - ٣٧ - ٣٩

أو لم يروا أن الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر . إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون فات ذا القربى حقه والمسكين وابن

(١) لعل هذه الاشارة تتجه - وهيات - في زحمة التقديرين الذين يحتكرون التفسير ويحولون دون ان يقرره الا من تخرج في الازهر «الانى لا اعلم مهدآ آخر يحظى بالاعتراف» او ان يكشف لهم عن ان خير من يفسر ايات الطبيعة او الطب او الاقتصاد هم الذين يلمون بالثقافة الفنية في هذه المجالات التي تجعلهم يلمسون الحكمة قدر ما تسعهم من المزالق والخطاء .

السبيل . ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون -  
وما أتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس - فلا يربوا عند الله -  
وما أتيتم من زكاة تريدون وجه الله . فأولئك هم المضطهدون .

الموضع الثاني : «النساء» ١٦٠ - ١٦٢

فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم .  
وبحدهم عن سبيل الله كثيرا - وأخذهم الربا وقد نهوا عنه .  
وأكلهم أموال الناس بالباطل . وأعدتنا للكافرين منهم عذابا  
أليما - لكن الراسخون في العلم منهم . والمؤمنون يؤمنون بما  
أنزل إليك . وماننزل من قبلك . والمقيمين الصلاة والمؤتون  
الزكوة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيمهم أجرا  
عظيما ..

الموضع الثالث : «آل عمران» ١٣٠ - ١٣٤

يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة . وانقوا  
الله لعلكم تفلحون . وانقوا النار التي أعدت للكافرين . وأطعوا  
الله والرسول لعلكم ترحمون - وسارعوا إلى مغفرة من ربكم  
وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين . الذين ينفقون  
في السراء والضراء . والكافرین الغيط والعافين عن الناس والله  
يحب المحسنين ..

الموضع الرابع : «البقرة» ٢٧٤ - ٢٨١

الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهر سرا وعلانية . فلهم  
أجرهم عند ربهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون - الذين يأكلون

الربا لا يقumen الا كما يقوم الذى يتخطىه الشيطان من المس ذلك  
بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا . وأحل الله البيع وحرم الربا . فمن  
جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن  
عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يمحق الله الربا ويرى  
الصدقات . والله لا يحب كل كفار أثيم - ان الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم  
ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . يأيها الذين آمنوا انقوا الله وذرروا  
ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلو فاذدوا بحرب من  
الله ورسوله . فان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لاتظلمون لانظلمون  
وان كان ذو عشرة فنظرة الى ميسرة . وان تصدقوا خير لكم ان  
كنتم تعلمون . وانقوا يوما ترجعون فيه الى الله . ثم توفى كل  
نفس بما كسبت وهم لا يظلمون .

هذه هي السور الأربع التي جاء فيها ذكر الربا - والأولى  
منها مكية . والثلاث الأخرى مدنية وآيات البقرة تعد من آخر  
القرآن نزولا . وهي أشدتها نكيرا وتقريرا . وأصرحها في  
التحريم وتعد الآيات الحاسمة في الموضوع .

وإنعام النظر في هذه الآيات يكشف لنا أن القرآن الكريم  
يشير إلى الربا من ناحيتين متميزتين ، وان كان الأصل فيما  
واحدا . فهو أولا . وفي كل الآيات السابقة يتحدث عن الربا في  
مضمون اشارته إلى اقتصاد اسلامي يقوم على الانفاق ليلا ونهارا  
سرا وعلانية وابقاء الزكاة ورعاية ذوى القربى والمسكين وابن  
السبيل والحت على انتظار المعاشر والغفو عن الناس . وفي مقابل

هذا النمط من الاقتصاد يورد القرآن الربا كرمز أو أداة لاقتصاد آخر يربو عند الناس . ولكنه لا يربو عند الله لأنه يقوم على الظلم وأكل أموال الناس بالباطل .

وهو ثانياً يشير إلى الربا كممارسة معينة هي الأراضي بفائدة وهو ماتتعلق به الآيات «فَإِنْ تَبْتَمِ فَلَكُمْ رُؤُسَ أَمْوَالِكُمْ لَا تَنْظِمُونَ وَلَا تَظْلِمُونَ» وما ينطبق عليه كلام المفسرين عن «لام» العهد ..

ويتوقع القرآن الذين لا يذرون الربا بحرب من الله ورسوله وهو وعيد ليس هناك ماهو أقسى منه ، ولا يمكن أن يفهم إلا في ضوء الاشارة إلى الربا باعتباره رمزاً لاقتصاد يخالف - بل يناقض - الاقتصاد الإسلامي . وإن آثار هذا التناقض لابد وأن تتعكس على الحياة ولهذا قارن القرآن بين الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهر سراً وعلانية أو الذين ينفقون في السراء والضراء والكافظمين الغيط والعافين عن الناس بالذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما ينخبط الشيطان من المس . وهو تشبيه ورمز لما يمكن أن يصل إليه شيطان الأثرة والأثانية وضراوة التكاثر بحيث تفقده الرشد والتقدير السوى . بحيث يتملكه المس فينخبط .. والذين يعرفون بحكم الدراسات الاقتصادية والسيكلوجية ما يصل إليه كل من يسلم قيادة للمال ومدى ما يصل إليه ، أو يفعل به كلب<sup>(١)</sup> المال وسعار الربح وضراوة التكاثر هم الذين يقدرون تماماً إعجاز هذه الصياغة .

---

(١) أى شر» واداه وجنونه

فنظرة القرآن الى الربا مزدوجة فالربا من ناحية ممارسة معينة تقوم على اقراض بزيادة سواء كانت أضعافا كما يغلب أن تحدث ويحسم القرآن في هذا ، فليس للمقرض سوى مادفعه لا يظلم .. ولا يظلم . والربا من ناحية أخرى رمز ، واداة لاقتصاد شيطاني سلطاني يستهدف «ربا» عقيما على حساب الانتاج ، ويفسد الحياة كلها بما يشيعه من أثرة وانانية وجعل المال والربح والتکاثر محورها .

وأى معالجة للربا لتشمل هذين الجانبيين تكون معالجة مبتورة ، تعجز عن الوفاء بما أراده القرآن . ويمكن أن تعطى صورة مغلوطة أو تسمح بتجاوزات عديدة .



### الفصل الثالث

## تحريم الربا نسبيّة ونظريّة الإسلام في القرض

---

لم يكن ابن عباس وبقية الصحابة الذين عاصروا نزول آيات البقرة القارعة التي تنذر بحرب من الله والرسول للذين لا يذرون ما بقى من الربا يقدرون المدى الحقيقي لهذا النذير ، أو التلاؤم ما بينه وبين هذه العقوبة التي كانت أن تزيد عما خص به القرآن الموبقات العظمى كالشرك والجحود والطاغوت ، لأنه لم يكن لديهم صورة - ولو تقريرية عن مدى ما يمكن أن يصل إليه الربا من افساد للمجتمع بأسره عندما يفتح له المجال فمثل هذه الصورة اندرت للأجيال المعاصرة التي تشهد اليوم أكبر فجيعة ومائدة تعيشها الشعوب والجماهير في معظم الدول النامية . حيث يكون الفقر والدين حجرى طاحون يطحنان -

بـلارحمة - اللحم البشري والهياكل الآدمية التي أبدعها الله  
وغذتها الآباء والأمهات بحب وحنان .. وتحطم بينهما كل خطط  
التنمية ومشروعات التقدم والبناء .

ولو أن هذه الأئمـة تفهمت الإسلام ونشربت روحـه وأعملـت  
ذهنـها للتعرف على حـكمة الـاسلام في تحـريم الـربـا .. لأنـفتـت  
نفسـها من هـذا المصـير المـفـجـع ، فالـاسلام حـرم الـربـا نـسـيـة تحـريمـا  
قطـعاً لـأنـه يـخـالـف مـخـالـفة جـذـرـية نـظـرـيـة عنـ القـرـض » الـتـى تـعـدـ  
رـكـناً مـنـ الـهـيـكـلـ الـعـامـ لـلـمـجـتمـعـ الـاسـلـامـيـ . فـاـذـا انـهـدـ هـذـاـ الرـكـنـ  
تـعـرـضـ الـبـنـاءـ كـلـهـ لـلـسـقوـطـ ..

**والـمـقـومـاتـ الـثـلـاثـةـ لـنـظـرـيـةـ الـاسـلـامـ فـيـ القـرـضـ هـىـ :**

أـ - لا يـذـكـرـ القرآنـ كـلـمـةـ القـرـضـ الاـ باـعـتـبارـهـ قـرـبـىـ إـلـىـ اللهـ .  
وـمـعـظـمـ مـاجـاءـ هوـ بـصـيـغـةـ وـاحـدـةـ هـىـ اـقـرـاضـ اللهـ قـرـضاـ  
حـسـنـاـ .... « وـأـمـنـتـ بـرـسـلـىـ وـعـزـرـتـمـوـهـ وـأـقـرـضـتـ اللهـ -  
قـرـضاـ حـسـنـاـ » ٥/١٢ « إـنـ الـمـصـدـقـينـ وـالـمـصـدـقـاتـ .  
وـأـقـرـضـواـ اللهـ قـرـضاـ حـسـنـاـ يـضـاعـفـ لـهـ ٥٧/١٨ « إـنـ  
تـقـرـضـواـ اللهـ قـرـضاـ حـسـنـاـ يـضـاعـفـ لـكـمـ وـيـغـفـرـ لـكـمـ ٦٤/١٧ »  
« مـنـ ذـاـ الـذـىـ يـقـرـضـ اللهـ قـرـضاـ حـسـنـاـ يـضـاعـفـ لـهـ ٢/٢٤٥ »  
« وـأـقـيمـواـ الصـلـاـةـ وـأـتـواـ الزـكـاـةـ » أـقـرـضـواـ اللهـ قـرـضاـ حـسـنـاـ .  
٧٣/٢ . فـهـذـاـ الـاسـتـقـصـاءـ لـكـلـمـةـ «ـ قـرـضـ » وـمـشـفـاقـاتـهـ فـيـ  
الـقـرـآنـ يـوـجـدـ نـوـعـاـ فـرـيدـاـ مـنـ الـعـقـودـ هـوـ عـقـدـ قـرـضـ بـيـنـ  
الـإـنـسـانـ وـالـلـهـ تـعـالـىـ .. وـمـنـ الـطـبـيـعـىـ أـنـ الـإـنـسـانـ أـنـماـ يـبـتـغـىـ

بهذا القرض رضاء الله ورضوانه والتقرب إليه . وقد يأخذ هذا القرض أي صورة من صور الإنفاق الذي يأمر به القرآن ولكن استخدام كلمة قرض بالذات تتم ولا شك عن قرض يدفع احتسابا . قد يسدد « وقد يُنظر سداده إلى ميسرة » وقد لا يقدم بفكرة الاسترداد ، وإنما هو صورة من التصدق . وقد كان رد الفعل الأول لدى أثرياء المسلمين عندما يأتينهم خبر وفاة أحد أخوانهم « على دينه » ويؤكد هذا الجانب من جوانب فكرة القرآن عن القرض الحديث النبوى « القرض صدقة » والحديث الآخر على ضعفه « كل قرض جرنفوا فهو ربا »

ب - في مقابل الحث على الأقراض ، فإن الإسلام يكره للإنسان أن يقترض ، وهو لا يطلق عليه في هذه الحالة قرضا « وإنما ديننا ، لأن الإسلام يريد أن يبرز الحقيقة المقلقة والسيئة لهذا العمل وما يحيط به ، وما يستتبعه من الالتزام بالرد ، مما يجعله مختلف عن القرض القرآني الذي يتقدم به صاحبه قربى ، أو يقدمه لمحاجة على أساس الرد عند الميسرة ، أو أن يكون صدقة . ولا شيء في هذا ينطبق على أن يطلب فرد ما قرضاً فليس فيه قربى إلى الله ، وقد يصور حاجة غير حقيقة ، أو أنه ينم عن ضعف في تكييف طالب الدين لنفسه وظروفه تبعاً لمقتضيات الحياة ، أو استخدامه أمام المشاكل والمغريات . وفي جميع الحالات « فإنه مادام هناك التزام بالسداد في وقت معين ، بتعبير الحديث النبوى « هم بالليل وذل بالنهار » وهو أحد الحلول التي كان النبي

يستعيذ منها . وفي الصبر والقناعة والتحمل مندوحة . ويمكن لهذه اذا صدق العزيمة ، أن تغنى أصحابها عن الدين وأن تجتاز به الأزمة . والمبدأ الاسلامي في هذا الصدد هو الحديث الحاكم « ما عال من اقتضى » فباستثناء الكوارث والمفاجئات والظروف القاهرة فيمكن لكل واحد ، وكل أمة ، أن تكيف أمورها طبقاً لمواردها وأن تعمل على زيتها لتكتفى حاجاتها الجديدة . بدلاً من أن تخضر الطريق بالدين الذي هو حقيقة الحال حل مشكلة الحاضر على حساب المستقبل وتحميل الأجيال القادمة بأوزار أسلافها أو البديل عن الهمة لزيادة الموارد أو التكشف أو التكيف مع الموارد المتاحة عندما تتيسر زيتها . ومن صور العزوف عن الدين أن النبي ﷺ رفض في حالات عديدة الصلاة على أفراد ماتوا قبل أن يسدوا دينهم وظل هذا دأبه حتى أصبح للأمة الاسلامية موارد يمكن أن تسدد منها ماعجز عن تسديده المدينون . أو ماتوا قبل أن يسددو ...

ومن المنطقي أن يعزف دين يؤمن بان الأعمار بيد الله عن امتناء الزمن وتسوييف العمل وارجاء الحل أو تعليقه على المستقبل المجهول - وليس الدين الا حلّاً لمشكلة الحاضر على حساب المستقبل . في حين أن طبيعة العمل الاسلامي ( وكل دين ) هي استغلال الحاضر ( الحياة الدنيا ) لبناء المستقبل ( الحياة الآخرة ) والدين عكس ذلك . استغلال المستقبل لبناء الحاضر .

وهكذا نرى الاسلام يزهد المسلمين في الاقراض ، وفي الوقت نفسه يحث الأغنياء والقادرين على أن يقرضوا الله فرضاً حسناً . لأنه يعلم أنه كانا ما كان العزوف عن الدين والرغبة في الابتعاد عنه . فهناك دواعي تتطلبه ٍ وقد استدان الرسول نفسه . واستدان معظم الصحابة .

ج - وما يتفق مع هذا أن الاسلام رغم التزهد في الاقراض ٍ فإنه يضع الحلول لتقديم القروض عندما يصبح ذلك أمراً لامناص عنه . فإذا كان القرض لحاجة أو كارثة أو لمرض وهذا ما يوجبه التكافل الاسلامي ، وإذا كان لغرم أو خسارة قاهرة فهذا يسدد من مصارف الغارمين في الزكاة ، وإذا كان لتوسيع أعماله بما يحقق الخير له وللمجتمع فهذا واجب الدولة عن طريق بيت المال أو مؤسسات خاصة لذلك ... وفي جميع الحالات فإن تقاضي الفائدة أو تعلية اضافة من أي نوع على القرض محرمة تحريماً غليظاً صريحاً . لأنه الربا المذكور في القرآن ومع أن حديث « كل فرض جر نفعاً فاته رباً » غير ثابت كما جاء في الفتوى الهندية ، وغير صالح للاحتجاج . الا انه فيما نرى ينفق مع التوجيه القرآني السابق الاشاره اليه ، كما أنه ينفق مع مقومات الاقتصاد الاسلامي هو القرن بين الكسب والعمل وعدم افراد المال دون العمل باضافة . كما أن من المفروض انتظار المعسر الى ميسره ٍ وإن كان ذو وعسراً فنظرة الى ميسرة ٍ .

هذه هي الفكرة العامة للإسلام عن القرض . ويبدو أن الإسلام هنا يضع معيارين الأول العدل . والثاني الفضل . وعلى المعيار الأول يقوم المجتمع عادة وتنظم العلاقات بين الأفراد بعضهم بعضا . وبحكم هذا العدل وقيام المجتمع الإسلامي على مبدأ التكافل يتبعين على الأغنياء أقراض الفقراء أو المحتجين على أساس السداد في الوقت المناسب للطرفين وأن يكون للدائنين رؤوس أموالهم «لاظلمون ولا تظلمون» ..

أما المستوى الثاني . فهو مستوى الفضل . وهو مستوى الذين تطمح نفوسهم للتقرب إلى الله عن طريق الأقراض دون استرداد . وهو ما عبر عنه القرآن في أكثر من آية «أفرضوا الله قرضاً حسناً » فهؤلاء يتغرون القربى إلى الله ، وأن ينالهم بنظره رضا تفوق عندهم القناطير المقطرة من الذهب والفضة ...

وقد يقول بعض الناس إن هذه الفكرة عن القرض فكرة غير عملية أو أنها نوع من الخلط ، إذ يفترض أن يكون القرض قرضاً والصدقة صدقة . وعندما يعلم الإنسان أن القرض يمكن أن لا يرد ، فإنه لن يقرض . وهذا صحيح من ناحية طبائع الناس وما جبلوا عليه ، ولكن الإسلام يريد أن يجعل من القرض محكاً وامتحاناً لشح النفوس لا يسد مسده شيء آخر فالزكاة حق لا فضل لدفعها ، لأنه إن لم يدفعها حرب عليها ، والصدقة للمحتاج والسائل الخ يغلب أن تدخل في مصارف الزكاة ويمكن أن تسدها . فلم يبق إلا القرض وعندما يقول رجل الدنيا أن المقرض عندما يعلم أن قرضه قد لا يرد فسيتردد طويلاً وقد لا يقرض . فإن هذا

بالذات هو ما جعل من القرض الحل المطلوب لأن الاسلام وان لم يتجاهل الطبيعة البشرية او يصادها فانه يسعى دائماً لترويضها وتهذيبها وهو يضع أمامها مستويات وبدائل عديدة أشرنا إليها

أنفا ..

ولكن نعرف مدى التقدم والسمو والانسانية في مثل هذه الفكرة وكيف انتثلل الاسلام المدينين واصلح النظام الاقتصادي . يكون علينا أن نأخذ فكرة سريعة عن المصير الذي كان ينتظر المدين المعاشر . ففي روما القديمة كان المدين يؤخذ عبداً « يعمل عوضاً » عن الدين بموجب عقد القرض . يزن الدائن قدرًا من المال ويسلمه لمدينه في مقابل أن يرهن هذا الأخير نفسه ضماناً للدين حتى إذا عجز عن الوفاء استولى عليه الدائن من تلقاء نفسه دون ماحاجة إلى تدخل من المحكمة ، وجراه إلى منزله باعتباره عبداً مشترى وفي حالات أخرى كان اتفاق القرض يخول الدائن وضع اليد على جسم المدين ، فيقيده بالاغلال التي لا يزيد وزنها عن ١٥ رطلاً ، ويصحبه إلى سجنه الخاص ويقيمه أسيراً . وبعد ستين يوماً يطرحه خالها ثلاثة مرات في السوق يجوز للدائن أن يقتل مدينه أو يبيعه عبر نهر التير خارج روما . لأن من أقام في روما حراً لا يعيش فيها عبداً . وإذا تعدد الدائنين كانت الألواح الائتمانية عشر وهي أقدم قانون في روما ( حوالي ٥٠٠ قبل الميلاد ) تخول الدائنين حق اقتسام جسم المدين كل منهم يأخذ قدرًا من لحمه بحسب نسبة الدين ( اللوح الثالث رقم ٦ ) .<sup>(١)</sup>

---

(١) كتاب الصراع الطبقي وقانون التجار للدكتور ثروت أنيس الأسيوطى ص ١٣٦ - ١٣٧ « دار النهضة العربية - القاهرة »

وكان لابد ان يقوم العامة بمظاهره كبرى . وفى مقدمتهم احد المدينين وقد مزقت السياط ظهره حتى يظفروا من الاشراف بعض التنازل وهو ان لا تزيد الفائدة عن ١٢ % سنويا . وان يمهل المدين ستين يوماً قبل ان يبيعه الدائن او يقطعه ارباً<sup>(١)</sup> .

وبقى نظام بيع المدين عبداً مأكولاً به فى بلاد الغال الى نهاية حكم الفرنك حيث حظر قتل المدين أو بيعه واكتفى أن يسترقه الدائن فى منزله بحبسه فى سجن خاص . وعرفت مدن شمال ايطاليا أيضاً استرافق المدين - بأن يقدم نفسه رهينة للدائن الى أن يتم الوفاء ثم تبين أن السجون الخاصة تتخطى على مأسى مظلمة فاستعيض عنها بالسجون العامة . وكان المعتمد أن السجن وسيلة للضغط على اراده المدين لحمله على الوفاء بما يظن أنه يخفيه من أموال - وأذراً الذى يرغب في ابقاء مدينه فى السجن أن يدفع نفقة لاطعامه .<sup>(٢)</sup>

«وكان المدين يتعرض للسجن والتعذيب فى الميادين العامة . ودق جرس الموتى ايداناً بتصفية تجارته ، واجباره على حمل «طاقة» صفراء بصفة دائمة على رأسه وقد صور شيكسبير جشع الدائنين المرابين فى شخصية اليهودى «شيلوك» فى مسرحية تاجر البندقية<sup>(٣)</sup> .

(١) اساس العدالة فى القانون الرومانى - الدكتور على حافظ ص ٤١

(٢) الصراع الطبقي وقانون التجار ص ١٣٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١٣٩ .

هذه الصورة الرهيبة التي طبقت في أوربا حتى مشارف العصر الحديث . توضح مدى انسانية الاسلام . كما أنها توضح حكمة الاسلام في استصال الربا - لأن الربا هو الذي يغرى الأغنياء بالاقراض ويسهل على الفقراء الاقتراض ، ثم تكون النهاية المفجعة : الانفاس .

وقد يقول قائل هذا حديث الماضي البعيد ، وأين نحن منه الآن .. ؟ والحقيقة أن الصورة قد تختلف في ظواهرها .. ولكن الجوهر يظل ثابتاً . وهناك عدد من الحالات ثبت ذلك . وعندما هدم الاسلام الربا ، فان ظل الاسترقاق الروماني لم يكن قد اختفى تماماً وافقاً معنى هذا الحديث الذي أورده ابن كثير في البداية والنهاية ..

قال البيهقي بسنده عن أبي داود السجستاني وأبي حاتم الرازى كلاماً عن أبي توبة الرابع بن نافع ، حدثني معاوية بن سلام عن زيد بن سلام حدثني عبدالله الهوريينى قال لقيت بلا مؤذن رسول الله ﷺ بخلب فقلت يا بلال حدثني كيف كانت نفقة رسول الله ﷺ فقال ما كان له شيء إلا أنا الذي كنت ألى ذلك منه منذ أن بعثه الله إلى أن توفي - فكان إذا أتاه الانسان المسلم فرأه عائلاً يأمرني فأستقرض فأشتري البردة والشيء فأكسوه وأطعمه حتى اعترضني رجل من المشركين فقال يا بلال إن عندي سعة فلا تستقرض من أحد إلا مني ، ففعلت . فلما كان ذات يوم توضأت ثم قمت لأؤذن بالصلاحة . فإذا المشرك في عصابة من التجار فلما رأني قال ياحبشي قلت يا بيه ، فتجهمنى وقال قولاً

عظيماً وقال أتدرى كم بينك وبين الشهر قلت فرب قال إنما بينك وبينه أربع ليال فأخذك بالذى لى عليك فانى لم أعطك الذى أعطيتك من كرامتك ، ولا من كرامة صاحبك ، وإنما أعطيتك لتصرير لى عبداً فأذرك ترعى لى الغنم كما كنت قبل ذلك قال فأخذنى فى نفسى ما يأخذ فى أنفس الناس فانطلقت فناديت بالصلوة حتى إذا صللت العتمة ورجع رسول الله ﷺ إلى أهله فاستأذنت عليه فاذن لى فقلت يا رسول الله بأبى أنت وأمى ان المشرك الذى ذكرت لك انى كنت أستدین منه قد قال كذا وكذا ، وليس عندي ما يقضى عنى ، ولا عندى ، وهو فاضحى فاذن لى أن آتى الى بعض هؤلاء الأحياء الذين قد أسلموا حتى يرزق الله رسوله ما يقضى عنى . فخرجت حتى أتيت منزلى فجعلت سيفى وحرابى ورمى ونعلى عند رأسى . فاستقبلت بوجهى الأفق ، فكلما نمت انتبهت حتى انشق عمود الصبح الأول ، فاردت أن أنطلق فإذا انسان يدعو يابلل أجب رسول الله ﷺ فانطلقت حتى آتته فإذا أربع ركائب عليهن أحمالهن فأتيت رسول الله فاستأذنت فقال لى رسول الله أبشر فقد جاءك الله بقضاء دينك الخ ..<sup>(١)</sup>

فهذا المثال يوضح لنا أن استرفاقة المدين لم يكن مجهاً لا عند العرب حتى مبعث الرسول ﷺ كما ما يوضح الخصائص المشتركة في الربا والربوبيّن في العالم كلّه من استدراج للضعيّة بالقول الناعم ومحاسبته على أساس الشهـر والتجمّه له وقت السداد . وما وراء هذا كلّه من رغبة في الاستبعاد . فإذا لم يؤدّ إلى

. (١) البداية والنهاية لابن كثير ج ٥٥ هـ مطبعة السعادة .

الاسترفاقي فإنه يؤدي إلى الخراب العاجل الذي لا شك فيه . . ولم تمح بعد من الأذهان ذكرى المبيعات الجبرية لممتلكات الفقراء البائسين ومتاعهم وماشيتهم حتى « حل النحاس » وفي العهد الانفتاحي أخذت الفائدة الربوية صورة جديدة ، ولكن بالنتيجة نفسها : العجز والخراب فنشرت الصحف القاهرة حكاية مرابي أفرض سيدة من ضحاياه عشرة آلاف جنيه لمدة ثلاثة شهور أخذها خمسة عشر ألفا . وأقرضها مرة أخرى خمسة آلاف رديتها له بعد ثلاثة شهور ثمانية آلاف . وفي الوقت نفسه فإن المرابي احتجز لديه المستنادات التي أخذها عليها بحجة أنها ضاعت . وبعثت السيدة عمن ينقذها حتى علمت أن له أخا فذهب إليه واتضح لفجيئتها أنه هو نفسه في مثل موقفها منه . فمع أنه مليونير فإنه استدان من أخيه مليونا على أن يسددها بعد ثلاثة سنوات لقاء ١٣ شيئا كل منها بربع مليون .. أى أن قيمتها تزيد عن خمسة ملايين .. وعندما قبض على المرابي وجد في خزينته مئات الإيسالات والشيكات .. فضلا عن ربع مليون جنيه نقدا كان يعدها للتسليف ولما اشترط المحقق للأفراج عنه كفالة مائة ألف جنيه ، دفعها فورا وخرج<sup>(١)</sup> ونشرت صحيفة أخرى أن شقيقين من كبار تجار السيارات افترضا من تاجر عملة مبلغ ١٣ مليون دولار بفائدة شهرية من خمسة إلى عشرة قروش عن كل دولار . وخلال بضعة شهور وصلت إلى ١٣ مليون إلى ٢٨ مليون وعندما قبض على تاجر العملة ادعى بأن الدولار سلعة وهو يتجر فيها<sup>(٢)</sup> .

(١) الجمهورية القاهرة يوم ٧ أغسطس سنة ١٩٨٦ ص ١٥ « تاجر آخر

زمن » .

(٢) مجلة الشعب القاهرة العدد ٣٥ في ١٩/٨/٨٦ ص ٥ .

على أن أسوأ جنائية للأقراض الريوى هي ماتعرضها مأساة الديون الدولية » وقد كان لمصر تجربة مريرة في هذا الصدد في عهد اسماعيل باشا أدت إلى ارتهان مرافقتها ثم احتلالها . والصورة التي تعرضها الديون الدولية اليوم أبغض .. حتى وإن لم تؤد إلى احتلال عسكري فقد استطاعت المصارف والمؤسسات المالية في عشرة دول من الدول الغنية أن تقبل مائة دولة بديون وصلت ( بفوائدها بالطبع ) ألف مليار دولار ، تقدر فائدتها ما بين ٥٪ و ٢٠٪ وقد أصبح سداد هذه الديون بفوائدها أمراً مستحيلاً ، بل إن سداد الفوائد أصبح عبئاً ثقيلاً يستنزف مواردها - ويتحول دون أن تخخص شيئاً منها للتنمية .. بينما يظل الدين نفسه على ما هو عليه كحجر ثقيل يرثى بها إلى الأرض . فإذا أرادت استرخام البنك الدولي وبقية المؤسسات المقرضة واعادة « جدولة » الديون ، أو التنازل عن شيء منها .. انتهوا الفرصة ليملوا على الدولة سياسة غشيمة تعارض بها مصالح الجماهير العربية وتتنفس يديها من دعم خدمات التعليم والرعاية الاجتماعية والطبية » وتسمح بانطلاق غول اقتصاد السوق .. والعرض والطلب ، كما يحدث ان تطالب بزيادة سعر الفائدة إلى مدى قد يصل إلى ٢٠٪ رغم أن هذه السياسات تؤدي إلى القلائل والاضطرابات وتدفع بالجماهير للثورة .. وللاتجاه نحو الشيوعية ولكن الريا الذي جعلهم يتخطبون « كما يتخطه الشيطان من المس » فهم لا يعقلون ووضعوا أنفسهم موضع الكراهية والازدراء ، بل ومقت الشعوب جميعاً وأصبحوا يمثلون الوجه

القبح للاستعمار الجديد . وعندما زارت بعثة صندوق النقد الدولي مصر سنة ١٩٨٥ . كتبت احدى صحف المعارضة فى مصر فى « مانشيت » بعرض الصفحة « نقول لبعثة صندوق النقد الدولى لا أهلا ولا سهلا ، ولكن سحقا للقوم الظالمين »<sup>(١)</sup> .

وفيمما نرى فإن هذا تعبير حقيقى لمشاعر الجماهير التى تطحنها الديون وتنتزع من قمعها اللقمة .. لذهب الى المرابين المتخمين .

ولكى يأخذ القارئ فكرة سريعة عن ضخامة وخطورة المشكلة نقول إن ديون العالم الثالث بلغت تريليون دولار ، أو ألف مليار ، أو ألف الف مليون دولار . وان فائدة هذا الدين هي ألف بليون دولار سنويًا . وان ديون مصر بلغت ٢٥ بليون (أى ٢٥ ألف مليون ) وانها دفعت السنة الماضية ٤٥٠٠ مليون « خدمة للدين » وعليها أن تدفع هذا العام ٣٥٠٠ مليون . وان ديون المكسيك بلغت ٩٨ بليون وفائتها ١ بليون وان ديون بيرو بلغت ١٤ بليون الخ ....

وكونت البنوك والهيئات المقرضة « كارتل » فيما بينها بحيث لا يمكن التوصل الى تسوية ثنائية . وانخذ هذا الكارتل من باريس مقرا . ومن هنا جاءت تسمية « نادى باريس » وأصبحت الدول المدينة فى قيضة هذا الكارتل أو النادى ولا فائدة من أي

---

(١) الأهالى القامرية ص ٥ العدد الصادر فى ٨٥/٥/٨ بقلم الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله .

رجاء « أو استثناء » فإذا عجزت دولة عن الدفع فيمكن اجراء « جدولة للديون » واعطائها ديناً جديداً ليتمكنها دفع الدين القديم ولا يزيدتها هذا في الحقيقة الا تورطاً في الديون . لأن الدين الدولي هو كالحماء اللزجة التي لا يزيد تخطي ضحيتها ومحاولته النجاة إلا زيادة في الواقع ونزاولاً إلى الهاوية . وقد يمكن لدولة مثل أمريكا أن تتوسط . ولكن يغلب أن تتقاضى ثمناً لا يقل عن ربوية الكارتل نفسه فقد اشترطت الولايات المتحدة لكي تتوسط مابين المكسيك ونادي باريس أن تسلم المكسيك بحق الولايات المتحدة في الصيد في المياه الميكسيكية ، وأن تقوم بمطاردة المهربيين ألغ ..

ولو طبقت نظرية الاسلام في القرض ومقوماتها الثلاث في هذه الدول ، أو كانت موضع التقدير من رجال الاقتصاد والسياسة فيها لما حدثت هذه المأسى الرهيبة التي أذلت الشعوب وكبدت حريتها وجعلت مواردها في خدمة المرابين المتخدمين وليس جماهيرها الجائعة . فمن ناحية ما كان هناك داع للاقتراض أصلاً في الأغلبية الساحقة من حالات الاقتراض سواء بالنسبة للأفراد أو الحكومات . فمعظم الذين يفترضون من الأفراد يفعلون ذلك للمزيد من الاستمتاع والانفاق المظہری واشباع الشهوات أو للتکالب على الربح والتتوسيع . ولو التزم بفكرة الاسلام عن القرض لما مدد يده ولما خسر شيئاً ، بل لظفر بالراحة .. أما بالنسبة للدول فإن حكوماتها تستدين لأن القائمين عليها هم من الطبقات العليا ، أو الفئات المترفة . وهم لا يريدون المساس

بنروات الأغنياء وتنأى نظمهم عن الاقتصاد الإسلامي الذي يوجب التكافل والعدالة .

وقد أظهرت الدراسات أن الدول التي لم تلجأ إلى الاستدانة حققت معدلات تنمية أعلى من التي وصلت إليها الدول التي استدانت . وهي نتيجة منطقية . ويمكن تفهمها عند تقصي الأسباب التي تدفع بدولة ما إلى الاستدانة . فأعظم هذه الأسباب هو استخدامها عن مواجهة مشكلاتها بالعمل والكد وتقاعد قيادتها «البورجوازية» عن المشاركة في تحمل الأعباء وضرب المثل للجماهير كما أن أي دولة عندما تفتح باب المال السهل ، فإنها تفتح - ضعنا - الباب للنزعنة الاستهلاكية ، وهي «بالوعة» تستوعب كل ما يمكن أن تأتي به القروض وتقول هل من مزيد ، فضلاً عما يصيب النفوس من فساد وما يلحق مناعتها من تميع وضعف بحيث تعجز عن المواجهة وتصبح كالدمن تلتمس علاجها .. بالتي كانت هي الداء ..

بل وأغرب من ذلك أظهرت هذه الدراسات أن معظم الاستدانة جاءت في فترة «الازدهار البترولي» وكان ينتظر أن لا تستدين دول استفادت من هذا الازدهار وتدفقت عليها الأموال مثل مصر والمكسيك ولكن الدراسات أثبتت عكس ذلك ، ففى مصر قفزت الديون من ٣٠١ مليون عام ١٩٧٤ إلى ٢٤ بليون عام ١٩٨٥ ، وفي المكسيك حدث الشيء نفسه تقريباً . والتفسير الوحيد لهذا هو أن الولايات المتحدة بالدرجة الأولى التي أتختمت بنوكها بالفوائض долларية بحثت عن استثمار لها . وأغرت هذه

الدول بالاستدانة ، واصطنعت فى هذا السبيل عددا من رجالات هذه الدول بالعمولات وورطتها فى دوامة من المشروقات ووجوه الانفاق التى يمكن ان لا تكون ضروريه - حتى وان كانت نافعة ، والأهم انها « قناه » يمكن عبرها الاستفزاف والتبديد بمختلف الادعاءات .

يدل على ذلك أن هذه القروض استهلكت كلها فى شراء سيارات وثلاجات وأجهزة تليفزيونية الخ .. مما كان يمكن أن تنشئ صناعة ، ومتى يستبعد معه التعلل بعدم وجود رأس المال فرأس المال موجود ، ولكن العزم مفقود .. ومadam الأمر كذلك فليس من العجيب أن تستورد مصر ماقيمته ٢٠٠٠ مليون دولار ثم لا تصدر الا ما قيمته ٦٠٠ مليون .. وأن تستورد القمح بأعلى الأسعار .. ثم تقدم الرغيف علما للبهائم فكل هذه السفاهات نتيجة لانعدام المسؤولية الاجتماعية والجهل بما يوجبه الاسلام ازاء ذلك . وما يوجبه الاسلام هو أن لا تتم دولة كمصر يدها ، لأنها رغم كل ماقدمته من تضحيات خلال أربعة حروب ، ورغم سفاهات العسكريين وتخريبهم الاقتصاد وحكمهم الدمر ثلاثة عاما .. فانها يمكن أن تنقض بهمة أبنائها اذا رضيت الخيار الصعب القائم على العمل والتضحية الذى يقدمه الاسلام ورفضت اغراء القروض التى تذلل الكرامة وتفقد الحرية . ولو فرضنا جدلا ، وتطلب الأمر حتما الاقتراض ، فقد كان عليها أن تتجه الى الدول الاسلامية الغنية وطالبتها باداء ما يوجبه عليها الاسلام . وما كانت تستطيع أن ترفض وهى ترى مصر متمسكة بالاسلام

ومطبقة لموجياته . وقد ضرب القرآن المثل لمصر عما يجب ان نفعل في الازمات والكوارث في سورة يوسف . وكيف يمكن بالخطيط والتدبر والتلقيح والتكييف مع الضرورات - اجتياز الأزمة ، حتى عندما تكون مجاهه جائحة وجفافاً محراضاً .

وقد تصور البعض أن وزر الربا لا ينال الا المرابي نفسه ، ولكن العملية عملية مزدوجة ، فما لم يكن هناك اكراه فان من يتقبل الربا - أweisعي لاتمام صفتته لقاء عمولة أو غيرها يعد مشاركاً وبناله نصيب من الاثم وتعبير القرآن « يأكلون » يمكن أن تشمل الأكل والموكل . ولم يفرق الحديث النبوى أيضاً بينهما وجعلهما مستحقين اللعنة . فأكل الربا وموكله سواء في الاثم وليس الاستخذاء أمام الشرف شرعاً للأباء بأقل من ضراوة الشر في شرعة الطغىان .

#### قضية الأضعاف المضاعفة :

اعتقد بعض المفكرين ان النهي عن أكل الربا « أضعافاً مضاعفة » يتضمن أو على الأقل يوحى بالسماح بالربا الذي لا يصل إلى حد الأضعف المضاعفة . ويشهد لهم أنه كان مفهوم الصحابة عن النهي الوارد في القرآن عن الربا والمعهود لدى العرب . وان آل في الربا هي بالنسبة لهم - للعهد كما يقولون . فان ربا العرب كان الأضعف . ذلك لأن العرب لم يكونوا يتبعون او يتقارضون في الغالب . دراهم ودنانير - فان الدراهم والدنانير . كانت نادرة . وانما كان يحدث ذلك بالتنياق أو الشياء فإذا حان ميعاد

الساد قال الدائن « تقضى أو تربى » هذا السؤال الذى يتقدم به ينمى على أن الدائن لا يريد على وجه التعبير - السداد . بل انه يخbir المدين مابين الدفع أو الارباء . ولاريB أنه فى قراره نفسه يفضل الارباء لأن الارباء فى هذه الحالة لابد وأن يأخذ صورة من صور المضاعفة . ولا يتصور فيه نسبة مئوية ، ف تكون المضاعفة بالعين . كأن تكون الناقة ناقتين أو بالسن كأن تكون الجذعة حقة . والحقيقة بازلا الخ وجاء فى تفسير ابن جرير الطبرى « قال بن زيد كان أبي يقول إنما الربا في الجاهلية في التضييف في السن . يكون للرجل فضل دين . فإذا أحل الأجل فيقول « تقضيني أو تربيني » فإن كان عنده شيء يقضيه . والا حوله إلى السن التي فوق ذلك . ان كانت ابن مخاض يجعلها ابن لبون في السنة الثانية ثم حقه ثم جذعه . ثم رباعيا ثم هكذا إلى فوق (١) وفي العين يأتيه وإن لم يكن عنده أضعفه ف تكون المائة . فيجعلها إلى قابل مئتين . فإن لم يكن عنده جعلها أربعمائة . يضعفها له كل سنة أو يقضيه .

وجاء فى تفسير ابن جرير فى تفسيره « لاتأكلوا الربا أضعافا مضاعفة » ان الرجل كان يأتي مدينه عند حلول الأجل - فإن لم يكن عنده أضعفه فى العام القادم . فإن لم يكن عنده أضعفه أيضا وهكذا ...

---

(١) والجذع من الأبل ما مستكملا أربعة أعوام ودخل في الخامسة . ومن البقر ما مستكملا سنتين ودخل في الثالثة . ومن الضأن مابلغ ثمانية أشهر أو تسعه وألتحقه من الأبل ما أمكن ركوبه والحمل عليه . والبازل ماطلع ناهي من الأبل وذلك في السنة الثامنة والتاسعة .

وهذه شبهة قوية « بيد انها لا تزيد عن ذلك وقد رد عليها عدد كبير من العلماء . ولكن بعضهم أثر الصعب العسير على السهل الذلول . وأخذ يتغول به فى بداء « المفهوم المخالف » ومفهوم المخالفة عند الأصوليين وكان له عند هذا غنى ، كما رأى الدكتور محمد عبد الله دراز . فى محاضرته عن الربا . أن قواعد اللغة العربية تجعل كلمة « أضعافا » فى الآية وصفا للربا لا لرأس المال . كما قد يفهم من تفسير الكتاب واستطرد « ولو كان الأمر كما زعموا . لكان القرآن . لا يحرم من الربا الا مبالغ ٦٠٪ من رأس المال . وفسر ذلك فى الهاشم بأن الربا الذى يكون أضعاف رأس المال ( بصيغة الجمع ) لابد وأن يصل إلى ثلاثة أمثال رأس المال . فإذا ضواغت هذه الأضعاف الثلاثة . كانت ستة أمثال . وذلك ما لم نره فى معاملة أجشع المرابين . ولم نسمع به فى تشريع سابق ولا لاحق <sup>(١)</sup> ولكن الحقيقة قد تكون أغرب من الخيال كما يقولون - ويمكن لنسبة الربا ان تتفوق نسبة ال ٦٠٪ « التي لم نسمع بها » وقد حدثنا العلامة المودودى عن ان سعر الربا المشروع الرائع فى انكلترا لمහنة المرابي هو ٤٨٪ سنويا على الاقل حيث يجوز للدائن أن يتقاضاه من المدين بالمحاكمة . أما السعر العام الذى تجري عليه المعاملات الاقتصادية فيها فعلا . وهو يتراوح بين ٢٥٠٪ و ٤٠٠٪ سنويا وقد تمت فيها بعض المعاملات الربوية بسعر ١٢٠٠٪

(١) الربا فى نظر القانون الاسلامى للدكتور محمد عبد الله دراز طبعة بنك فيصل الاسلامى ص ١٣ والدكتور دراز يذهب الى تحريم الربا بأى صوره و أى زيادة

١٣٠٠٪ سنوياً . وأن سعر الربا المسموح به رسمياً للمرابي في أمريكا . هو مابين ٣٠٪ ، ٦٠٪ سنوياً . ولكن المعاملات التجارية التي تجري فيها عاممة بسعر ١٠٠ - ٢٦٠٪ سنوياً . بل قد يرتفع هذا السعر أحياناً إلى ٤٨٪ وما أحلم وأكرم المرابي الذي يفرض بسعر ٤٨٪ سنوياً في بلادنا الهندية والا فان السعر الذي تجري به المعاملات عاممة هو ٧٥٪ وقد يرتفع إلى ١٥٠٪ بل لقد تمت فيها بعض المعاملات الربوية بفائدة ٣٠٪ ، ٥٠٪ سنوياً بعض الأحيان<sup>(١)</sup> ولم يذكر المودودي رحمة الله المصادر التي أخذ منها هذه الأرقام ، ولكنه أورد ملاحظة ذكية وواقعية . أن سعر الربا يكون مرتفعاً عند الاقراض للقراء . لأن حاجاتهم تكون شديدة للدين بحيث يستطاع المرابي أن يفرض حكمه . اذا كان لرجل فقير ولد عند الاحتضار . وهو لا يجد في جيده من المال ما يمسك به رقم حياته . فيضطر أن يذهب إلى المرابي واستقراضه شيئاً من المال . فليس أى سعر كبير للربا يطالبه به سعر «غير معقول» ولو بلغ ٤٠٠٪ أو ٥٠٠٪ ، وفي الحق أنه عندما توضع السكين على العنق . فأى شيء آخر يهون . ولو بلغت النسبة عشرة آلاف في المائة ... على أن النسبة المئوية مهما كانت مخدودة فإنها عندما تحسب على أساس الربح المركب تصاعد الدين أضعافاً مضاعفة . وقد قال الاقتصادي شارل جيد «ان قانون تكاثر الفائدة المركبة يفوق قانون تكاثر الأسماك والميكروبات وضرب مثلاً بيثير الذهول . ويعرض

---

(١) الربا أبو الأعلى الودودي ص ٣٤ و ص ٦١ .

صورة حسابية تبدو لغرايتها خيالية عندما قال « لو استثمر نصف بنس بفائدة مركبة من اليوم الأول للمسيحية لأنثر اليوم ماتعادل قيمته بضعة ألف الملايين من كرات الذهب الأصم في حجم الكره الأرضية .

«for a single halfpenny invested at compound interest on the first day of Christian era would have yielded by now a value equal to that of some thousands of millions of globes of solid gold as large as the earth . (p 106 Principles of Politicale Economy . Charles Gide Harrap).

وعلى المستوى المصرى الواقعى ، فقد أورد الشيخ عبد الوهاب النجار فى سلسلة محاضرات دار العلوم أمثلة عديدة لما يمكن أن ينتهي إليها الدين نتيجة الفائدة المركبة ، كالفقير المعدم الذى يلجأ إلى أرمنى أو يهودى ليفرج كربته فيقرضه جنيهها كل شهر بعشرة فروش . فيأتى الشهر دون أن يدفع فيحسب جملة الجنيه ورياه فى الشهر التالى ، وبهذا يصبح الجنيه ( ١٠٠ قرش ) فى آخر السنة الأولى ٢٩٤ قرشا . وفي آخر السنة الثانية ٩٢٣ قرشا . وفي آخر السنة الرابعة ٩٠٩٨ . ويستطرد الشيخ عبد الوهاب النجار فيقول « اذا كان الربح يحسب على أساس السنة ، كما تفعل البنوك وليس على أساس الشهر كما يفعل اليهودى فان مائة جنيه تستدان بفائدة ١٠ % تصبح بعد ٤٨ سنة ٩٠٩٨ جنيها » .

وقد أوردنا فيما سلف أمثلة عديدة للفائدة التي تصل الى الأضعاف المضاعفة في العهد الانفتاحي عندما يدفع للدولار من خمسة الى عشرة قروش كل شهر .

وتعطينا تركيا مثلا لمدى ما يمكن أن يصل اليه سعر الفائدة اذا ترك لها العنوان . فذكرت مجلة الاموال ان سعر الفائدة ارتفع في المصارف العامة من ١٥% الى ١٦% وان فائدة الایدائعات المؤقتة تراوحت ما بين ٦% للمبالغ المودعة ما بين ٣ و٤ أشهر و ٢٠% للمبالغ المودعة ما بين ٣ و٤ سنوات . وفي مايو ٧٩ رفع سعر الفائدة بالنسبة للايداع المؤقت ليصبح ما بين ٨% و ٢٤% ميزة خاصة لاياديعات المهاجرين من العمال الأتراك وشهد عام ١٩٨٠ ارتفاع سعر الفائدة بمعدل ٢% وقد تاهت المصارف الكبيرة في مممة هذه التغيرات السريعة في سعر الفائدة . والتي جعلته يتضاعف أربع مرات في فترة وجيزة ...

وستطرد مجلة الاموال « بعد رفع القيد عن أسعار الفائدة في يوليو سنة ١٩٨٠ اتفقت المصارف فيما بينها اتفاقاً أدبياً على ضبط التغيير في أسعار الفائدة . لتهيئة التنافس بين المصارف المختلفة . ونصت الاتفاقية على أن تدفع المصارف أسعار فائدة مماثلة عموماً ، بحيث يكون المتوسط ٤٢% بالنسبة للايداعات الموضوعة لفترة ٦ شهور و ٥٠% لايادعه ال ١٢ شهراً . وقد وافق البنك المركزي على عدم التدخل مادامت أسعار الفائدة لا تهدى القدرة الافتانية في النظام المصرفي . وفي المجال العملى ، فقد كان بإمكان المصرف أن يتفاوض مع العميل ، وهذا

ما يحدث كثيرا ، بشأن سعر الفائدة الذى قد يكون أحيانا أعلى بكثير من السعر الرسمى أما الفوائد المفروضة على القروض فمتعددة ومتعددة . فهناك ١٨ سعرا رسميا تطبق على أنواع مختلفة من الديون ..<sup>(١)</sup>

وعلى المستوى الدولى فإن الفوائد التى تتقاضاها البنوك المؤسسات الدولية على قروضها الدولية تتفاوت ما بين ١٠ % .. ٢٠ ..

وشرح أحد الكتاب البلاء الذى حاق بالدول المقترضة وموقفها الصعب أمام البدائل التى لا خير فيها . ولا يفضل أحدهما الآخر . فقال ..

الاقتراض من المنظمات الدولية تصل الفائدة فيه إلى ما بين ١٠ % سعر اقراض البنك و ١١ % سعر اقراض بنك التنمية الأفريقي ... وفي الاتفاقيات الثانية تصل الفائدة إلى ٥ % إلا أن الاتفاقيات تنص على الحصول على الآلات أو المواد المصنعة من الدولة صاحبة القرض . وغالبا ما تكون أسعار هذه الآلات مرتفعة ما بين ٢٥ % و ٣٠ % عن أسعار المناقصات الدولية<sup>(٢)</sup> .

وقد نسمع عن شروط ميسرة وعن ارجاء السداد . والحقيقة هي مثل هذا « منذ عام ١٩٧٩ تم عقد مجموعة من

(١) مجلة الأموال - العدد صفر السنة الأولى شوال ١٤٠٣ - يونيو ١٩٨٣ ص ٦٢

(٢) حديث الدكتور عرفان شافعى وكيل أول وزارة التخطيط لشئون التمويل الدولى - الأهرام ١٩٨٤/١٢/٢١ .

الاتفاقيات مع الولايات المتحدة للأسلحة في صورة قروض تستحق السداد بعد عشرة سنوات . أى اعتبارا من سنة ١٩٩٠ ولكن والى أن يتم السداد تدفع الفوائد من أول سنة » (١).

من هذا يتضح أن شبهة الأضعاف المضاعفة . رغم ما يبدو من قوتها فإنها متهافتة لأن سعر الفائدة مهما كان محدودا . واحتسب بفائدة مركبة ، وهذا هو منطق الاستدامة الربوية ، لأنه إذا كان المزابي استحق الفائدة . ولم تدفع ، فإنه يفترض « بداعه » أن يتناقضى عليها فائدة كرأس مال . وباعتبارها مالا مستحقا له - فإذا اتبع ذلك فإن الأضعاف المضاعفة تصبح مسألة وقت لغير .

وعلى كل حال فقد قطع النص القرآني « فان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لانظلمون ولا تظلمون » كل شك ، واستبعد كل شبهة . بل إنه أيضا أوضح الأساس الذي تقوم عليه المطالبة برأس المال وحده ، وهو أن لا يقع ظلم على المقرض أو المفترض .



---

(١) الأستاذ صلاح منتصر - الأهرام ١٢/٣/١٩٨٥

## الفصل الرابع

# الربا كرمز وأداة لاقتصاد سلطانى شيطانى

## يدمر المجتمع

---

رأينا في الفصل الأول كيف أن الربا كممارسة معينة هي الأراضي بزيادة مقابل ارجاء الدفع يخالف مخالفة جذرية نظرية الاسلام فيما يجب أن يكون عليه القرض التي تعد بالطبع أحد أركان التعامل في مجتمع اسلامي . وكيف أن هذه المخالفة أدت إلى تخبط العالم الثالث في شبكة الديون تخبط الصيد في شبكة الصائد بحيث فقدت حريتها وكرامتها .. وأصبحت مواردها في خدمة الدين - وليس العكس - كما تصورت أولا .

وفي هذا الفصل سنكشف عن بعد جديد من أبعاد الربا ، ذلك أن الربا رمز وأداة لاقتصاد «يربو عند الناس» ولكن لا يربو

عند الله لأنه اقتصاد مجرد من القيم ، هدفه الوحيد الزيادة والتکاثر وابشاع الشهوات ، ومايصطحب به عادة من استغلال أو فساد وقد اعتبر الربا بالذات رمز هذا الاقتصاد دون غيره لأن الربا يضم كل خصائص هذا الاقتصاد الذي تناقض كل صفة فيه أحدي الصفات في الاقتصاد الإسلامي . فضلا عن أن الربا هو أداته ومحوره .

وعلينا أن نتعرف أولا على المقومات التي يفترض الإسلام توفرها في اقتصاده وهذه المقومات هي :

١ - الاقتصاد في الإسلام جزء لا يتجزأ من الإيمان الإسلامي والمجتمع الإسلامي ، فالزكاة هي ثالث ركن من الأركان الخمسة التي بنى الإسلام عليها ، وهي صنو الصلاة في القرآن إذ القرآن لا يتحدث عن الصلاة إلا ويرتّبها بالزكوة ، كما أنه لا يتحدث عن الذين آمنوا إلا ويقرّنهم بالذين يعملون الصالحات ، وابرز هذه الصالحات - الإنفاق . وقد حرم الإسلام الاكتناف والربا والسفه والتبذير وأكل الأموال بالباطل وأوجب الوفاء بالعقود . وحدد بنوع من التفصيل ما يجب أن يثبت في العقود عندما تتعلق بتدابير إلى أجل . وهذه كلها من صميم النشاط الاقتصادي والحديث عنها صريح ومنكر في القرآن . والمجتمع الذي يدعى الإسلام ويقوم نشاطه الاقتصادي على الربا . وبيهمل تحصيل الزكاة ينافق صريح القرآن سلباً وإيجاباً . فيحل ما يحرم الله . وبيهمل ما يوجبه الله . وهو وضع لايسيره أبداً مسلم سوى الإسلام .

من هنا يتضح أن الفكرة التي علقت بالأذهان حيناً عن  
أن الإسلام لا علاقة له بالنشاط الاقتصادي هي فكرة خاطئة  
 تماماً ويجب اطراحها والعودة إلى الأصول إذا كنا حقاً  
 مسلمين ...

٤ - الاقتصاد الإسلامي اقتصاد ملتزم . وينبع الجزء الأعظم  
 من هذا الالتزام من . ايمان الفرد . ووازع ضميره  
 الإسلامي ، ولكنه لا يقتصر على ذلك ... اذ يوجب الإسلام  
 على المجتمع والدولة تهيئة المناخ الصالح لنمو هذا  
 الالتزام . وتقبل هذا الالتزام ايماناً واحتساباً واقتناعاً من  
 الفرد هو ما يميز الالتزام الإسلامي عن الالتزام الاقتصادي  
 الشمولي الذي ينبع من الدولة وحدها . ولا يغير هذه الحقيقة  
 أن يؤمن به الحزب لأن الحزب في هذه النظم الشمولية هو  
 الجهاز التنفيذي للدولة ...

وجوهر هذا الالتزام هو الأخلاقيات والمعنيويات  
 الإسلامية . فأن يكون فرد ما مسلماً هو أمر أعظم من أن يكون  
 اسمه أحمد أو محمد او انه يمسك سبطته ويطلق لحيته ويصلى  
 ويصوم وما لم يظهر في معاملاته وعلاقاته أثر هذا الإسلام فانه  
 لا يعد بمنطق الواقع والأعمال وال العلاقات مسلماً كامل الإسلام .  
 ويكون شأنه في هذا شأن الآخرين من غير المسلمين ، بل ان  
 بعض هؤلاء الآخرين يتسمون بكثير من الأخلاقيات الإسلامية  
 التي يكون لها الطبيعة العامة . كالصدق والعدل والأخلاق الخ .  
 ومن هنا يكون هذا الغير أقرب إلى الإسلام من المسلمين ... وقد  
 نجح الإسلام بالفعل في ان يغرس وعيه إسلامياً يتجلّى في كثير من

مجالات الحياة . فأى مسلم يشمئز لفكرة أن يأكل لحم خنزير . كما ترسب فى وجادنه صور من الطهارة ، وكثير من الذين لا يصلون يصومون رمضان أو ياخذون انفسهم بنوع من السلوك ، والجميع يخشعون عند ذكر الله والرسول . وفي المجال الاقتصادي . فهذا التفور من الربا هو أثر من آثار الوعى الاسلامى . وماينقص هذا الوعى هو انه لا يقوم على إعمال للذهن أو فهم للحكمة ، وانما هو موروث ومغلوط أو مشوه في حالات عديدة بتأثير الفهم السقيم للإسلام في عهود التحلل التي أقصت الاسلام عن الحياة وجعلته يتتحقق في الطقوس ويأوى الى المساجد والزوايا وأبعدته عن منبعيه العظيمين القرآن والسنة . والمفترض أن يؤمن كل مسلم أن عليه التزاماً أبىأيا وأخلاقياً بحكم كونه مسلماً . وأنه في المجال الاقتصادي يختلف عن «الإنسان الاقتصادي» الذي صورته الرأسمالية . وعن مبدأ الحرية الطليقة . الذي قامت عليه ... وأن الاقتصاد ليس هو علم ظواهر النشاط الانساني في هذا المجال كما تدفع اليه الغرائز من اجتناء الأرباح حيثما كانت . وتملك القناطير المقنطرة من الذهب والفضة والاستلاء في الأرض وابناء الشهوات . وانما هو النشاط الاقتصادي في ضوء الالتزام الاسلامي والأخلاقيات الاسلامية ، ومتوجهه من أمر أو نهى ، ايجاب أو سلب ، حتى اذا حدث من الانطلاق وقلصت من الأرباح وفوتت من الفرص ، وتعارضت مع ميكانزم السوق ، كما يقولون .. لأن الآيات لم تنزل لتطلق للشهوات العنوان . وانما لكيج جماح هذه الشهوات

ولتفت بها عند درجة معينة تكون عندها عاملاً في بناء المجتمع .  
وليس أداة لهدمه أو العمل على تحله أو اعتصاره .

وكما أن الاقتصاد الإسلامي يختلف عن الاقتصاد الرأسمالي المنفلت . ويوضع الضمانات على حرية العمل حتى لا تذهب بالحقوق أو تؤدي بالعدالة . أو تكون أدلة هدم وافساد واستغلال . فان الاقتصاد الإسلامي يختلف عن الاقتصاد الماركسي المنغلق الذي تحكمت فيه عددة من العقد والتشنجات بحيث أنكر وازع الربح وحرية العمل ووضع كل الموارد والمصانع في أيدي الدولة بدعوى « تأميمها » لأن هذا فيما يرى الإسلام يشل نشاط الفرد ويتنافي مع الطبيعة البشرية ويحول دون ظهور المبادرات . ويفسد الحكومة عندما يضع في يدها كل مقاليد ومنابع الثروات ، مما يؤدي بالضرورة إلى تفاصم البيروقراطية . وأن تستبد الدولة بمصائر الشعب ..

ومن السخف أن يقال إن الاقتصاد الإسلامي كما نفترضه هنا « تلفيق » أو محاولة للأخذ بأفضل ما في الرأسمالية والماركسيّة . فقد وجد الإسلام قبل الرأسمالية والماركسيّة بأكثر من عشرة قرون « وتضمن من يومه الأول ، وعلى امتداد فترة الرساله والخلافه الراشدة ، الأصول التي يقوم عليها هذا الاقتصاد وتستلزم منها الحلول لكافه المشكلات المعاصرة . وتحدد المواقف بين المذاهب الاقتصادية المعاصرة . وكل ما يمكن أن يقال هو إن التطورات الاقتصادية الحديثة تجعلنا أكثر فهماً لحكمة الإسلام فيما أوجبه أو حرمه من نشاط اقتصادي -- ومع هذا فنحن

نعرف أن الفكر الاقتصادي الاسلامي يجد نفسه في موقف صعب مابين قصور الفقهاء التقليديين ، و مابين اغراء الاقتصاد الحديث .  
فهناك قصور في المدى والعمق في معالجة الفقه الاسلامي التقليدي لموضوعات الاقتصاد . وهذا القصور يواجه بتأصيل وتنظير للاقتصاد الرأسمالي ومعالجة عملية في الألوف من الكتب ، وكلها تأخذ من وازع الربع نقطة الانطلاق ومحور العمل ، وتجعل من « ميكانزم السوق » ضابط الايقاع وموجه الخطط والممارسات . وان هذا وذلك هما الحقائقتان اللتان لامرأة فيهما في كل اقتصاد . كما توجد مئات الدراسات الماركسية التي تشرح النظرية الماركسية وسياستها الاقتصادية وتوّكّد سلامتها وأفضليتها ...

٣ - المال في الاقتصاد الاسلامي مال الله . والملکية وظيفة ،  
وهما معاً محكمان بضوابط المجتمع الاسلامي . وليس في هذا مجاز أو مبالغة . لأن الانسان لم يصنع رأس المال الأُم « أى الأرض » وما في جوفها من مناجم وثروات .  
وما على سطحها من ثمار أو أشجار وما يشقها من بحار وأنهار . وهذه هي أصول رأس المال . وقد خلقها الله كلها . خلق الأرض وأودعها أقواتها وثرواتها ، بل ان الانسان لم يخلق نفسه ولم يصنع لها السمع والبصر وإنما خلقه الله وزوده بها . وقد شاعت رحمة الله أن يستخلف الانسان المخلوق على الأرض المخلوقة . فهما معاً من الله . والى الله . وقد حدد الله للانسان دوره وهو الاصلاح

والبعد عن الفساد . وأوجد المال ليكون « فتنة » وامتحانا يعلم منه صدق ايمانه وصلابته وأخلاقه . فملكية الانسان للمال ملكية استخلاصية وظيفية . وبقدر ما يؤدي الانسان هذه الوظيفة بقدر ما يحمد . وبقدر ما يشذ بقدر ما ينقد ويكون مستحقا للمؤاخذة . وقد يحمله البطر والشره والاعتزاز والاستعلاء على الانسلال من الایمان وفقد كل القيم الاسلامية . والمال قد يجعل من بعض الناس عبيدا وخدما ومن الآخرين آلهة وأوثانا ...

وقد كان يمكن لماركس أن يستخدم حقيقة أن الانسان لم يخلق الأرض ، أو يودع في جوفها الفحم وال الحديد والذهب والفضة ، أو يشق على سطحها الانهار والمحيطات في هز مبدأ الملكية المقدسة والمطلق لو لا أنه هو نفسه كان أبعد عن الله من الرأسماليين والاقطاعيين وغيرهم من يقولون . « انما أوقتها على علم» أو يقفون عند الآباء والأجداد الذين أورثونهم أملاكم ولا يصعدون بها الى الله الذي خلقها أصلا ...

وعندما نقول إن المال « مال الله فان هذا هو التعبير الاسلامي لمضمون هو أن يكون المال في خدمة عباد الله . وان لا يستبد به أو تتحكم فيه الأثنانية والأثرة . وشعارات مثل « وأنا مالى » أو « بمالى أعمل مابدالى » أو « كل لنفسه . ولياخذ الشيطان الأخير» التي يقوم عليها المجتمع الرأسمالي - ويدعون ذلك يكون التعبير اجوفا - بل وربما يستغل « ولعل هذا هو مدافع أبا ذر لأن يرفض تعبير « مال الله » من معاوية - لأنه خشى أن يستغله

ووجهه لأن يقول «مال المسلمين» ولو عاش أبو ذر عصر الشيوعية لكان عليه أن يبحث عن تعبير آخر حتى لا يستغل بدعوى التأمين .

ومن صور الترجمة العملية لهذا المبدأ ، مبدأ أن المال مال الله ، سن القوانين التي تحول دون اساءة استخدام وظيفة الملكية والاستخلاف من سفه أو تبذير أو استخدام المال في غير مواضعه الله له . واعطاء المجتمع سلطة تجريد كل من يمارس ذلك من ماله وعادته الى المجتمع بعد أخذ الضمانات القضائية الازمة .

وكذلك فان تملك البعض لاراض او اموال دون توظيفها يمكن ان يكون مبرراً لنزع مثل هذه الملكية . وقد روى عن عبد الله بن ابى بكر قال جاء بلال بن الحارث المزنى الى رسول الله ﷺ فاستقطعه أرضا فأقطعها له طويلة عريضة ، فلما ولى عمر قال له يا بلال انك استقطعت رسول الله ﷺ أرضاً طويلاً عريضاً فأقطعها لك . وكان رسول الله ﷺ لم يكن يمنع شيئاً يسأله وانت لاتطيق ما في يدك فقال اجل فقال فانظر ما قررت عليه فامسكت ، ومالم تطق ومالم تقو عليه فادفعه اليانا فقسمه بين المسلمين فقال لأفعل والله شيئاً اقطعنيه رسول الله فقال والله لتفعلن . فأخذ منه ماعجز عن عمارته فقسمه بين المسلمين .

٤ - العدل هو الطابع الرئيسي للإسلام . ومن باب أولى الاقتصاد الاسلامي . وكل تصرف أو مسلك يخالف العدل لا يعتد به لأنه يعد منافضا للأصل الاسلامي الأعظم في المعاملات والسياسات . ويدخل في مجافاة العدل كل صور

الإكراه والاستغلال : استغلال الحاجة أو استغلال الجهالة أو غير ذلك ..

ومن المؤسف أن لم يحظ هذا الطابع الرئيسي بما يستحقه من العناية . وان تجاهله كثير من الفقهاء وسمحوا بكثير من الممارسات الاقتصادية التي تتضمن عناصر استغلال . كما يلحظ أن فكرة « الثمن العادل » التي انتشرت في المجتمع المسيحي طوال القرون الوسطى . لم تحظ من انتباه الفقهاء المسلمين بما تستحقه رغم انهم كانوا أولى من الكنيسة بالاهتمام بها ، والذى حدث أن الكنيسة استلهمت الضمير المسيحي فهدتها إلى الفكرة . وأن الفقهاء المسلمين قنعوا بنقل النصوص والدعوة لتطبيق الممارسات التي كانت موجودة . ولم يحاولوا أن يعملوا أذهانهم أو أن يستفتروا قلوبهم ..

وما يقال على فكرة الثمن العادل يمكن أن يقال أيضا عن فكرة « الأجر العادل » الذى لانجد في الفقه الاسلامى سوى اشارات مقتضبة عنه . بينما نجد أن القضاة فى بريطانيا على سبيل المثال حكموا بزيادة الأجرور « تبعا للشدة والرخاء » وحسب تفاوت أسعار الغلال فيما يسمى قانون « سبينها ملاند » .

وقد كشف الدكتور عيسى عبده رحمة الله عن فكرة الثمن العادل فى الاقتصاد الاسلامى لأنه كان أحد الذين درسوا الاقتصاد الأوروبي والاسلامى معا ... أما فكرة الأجر العادل فلأنرى معالجة كافية له حتى فى كتاب الدكتور عيسى عبده نفسه عن العمل . وكان على الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل . أن يوجه الأنظار إليها .. فيما أصدره من كتب ..

■ - الاقتصاد الاسلامي « اقتصاد انفاق » فالمال لا يذكر في القرآن الا مقرونا بالانفاق . وفكرة الادخار ، المتجردة من الاستثمار - الذي هو - في الفكر الاقتصادي الاسلامي - نوع من الانفاق » تكاد تكون غريبة على الفكر الاقتصادي الاسلامي . ولم أعثر عليها في قرآن أو سنة المجتمع الاسلامي يدخل العمل الصالح ويقي الله ورسوله . ولم يعرف بالنسبة للمال الا ، « مأكلت فأفنيت أو لبست فأبليت » وعندما أوتى الصحابة ببساط كسرى الثمين والمرصع « قطعوا قطعا واقتسموا » ...

وما يتفق مع اقتصاد الانفاق تحريم كل ما يعارضه كالاكتناف في الأموال والاحتياج في الأرض والاحتكار في السلع لأنها كلها صور من التجميد في انتظار فرص للربح أو زيادة الأسعار أو لمجابهة الكوارث .

ويبدو أن هذا بالإضافة إلى أنه يتفق مع روح الایمان الاسلامي فإنه عمليا ، وفي غيبة الصور الحديثة للاستثمار وقت ذلك ، كان المسلك الأمثل لأن الانفاق يمكن أن يكون استثمارا . كما يمكن أن يكون رعاية . وأهم من هذين أنه يحول دون أن يكون المال دولة بين الأغنياء وأنه يحقق السيولة وسرعة دوران المال ...

ان تحريم الربا والاكتناف وفرض الزكاة والتزكية في الانفاق وقواعد المواريث التي نفتنت الثروات كلها كانت من العوامل التي حالت دون تحقيق « التراكم الرأسمالي » في المجتمعات الاسلامية عندما بلغت هذه المجتمعات المرحلة

« الامبراطورية » التي كانت تسمح لولا هذه العوامل - بالترافق  
وكان يمكن لولاتها أن تحدث ثورة صناعية في بغداد قبل الثورة  
الصناعية في بريطانيا بسبعة قرون ...

والإنفاق الإسلامي بعيد عن السفه والتبذير ، والمساك  
الأمثل هو ما يضعه القرآن « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك .  
ولا تبسطها كل البسط . فتقعد ملوماً محسوراً » ، والذين إذا أنفقوا  
لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ، واعتبر القرآن أن  
المبذرين أخوان الشياطين فإذا كان القرآن يبحث على الإنفاق .  
ويحذر من الامساك . فإنه إنما استهدف تحقيق الإنفاق في الخير .  
من صلة رحم . وتفريج كربات . وكما يمكن أن نقول لتحقيق  
الاقتصاديات الرعائية .

وليس أولى على ابتعاد بعض المجتمعات الإسلامية  
المعاصرة عن هذا التوجيه القرآني في اقتصاديات الإنفاق أنها  
جمعت السوأتين معاً : الارساف - والتغتير . فهي تصرف على  
الملاذات والشهوات . وتضع الأموال النفيسة عند أقدام الراقصات  
والعاهرات . وهي تضن على نشر العلم أو صلة الرحم أو حتى  
الاستثمار الاقتصادي في الدول الإسلامية الفقيرة . فهي قد  
أسرفت حيث كان يجب أن تقتصد وقتلت حيث كان يجب عليها  
أن تجود وتنفق ..

٦ - من خصائص الاقتصاد الإسلامي أنه يقرن الكسب بالعمل  
ويبني النشاط الاقتصادي بأسر على العمل . وقد كان هذا  
أحد الأسرار التي لم ينتبه إليها بالمرة ، أو لم ينتبه إليها

بالدرجة الكافية ، الفقهاء المسلمين في تحريم الربا وقد اعتقد الفقهاء أن الحكمة الوحيدة في تحريم الربا هي القضاء على الاستغلال . ولكن الاستغلال قد لا يتوقف في بعض الحالات . كأن يستدين شخص ما بفائدة ٢ أو ٣ % ليكسب كسباً مؤكداً ٥ أو ٦ % وقد يتتوفر عنصر الرضا وقد يتوسل المدين إلى الدائن تحت ضغط أي ظروف . ففي هذه الحالات لا يجدون أن هناك حكمة في تحريم الربا ، والحقيقة أنها موجودة ، تلك هي الكسب دون عمل . أو التغفل الاقتصادي . ولا يمكن أن يكون التغفل الاقتصادي مبدأ مقرراً ووسيلة للكسب كالعمل . ورأينا الخاص أنه أقرب الممارسات التي ينطبق عليها تصوير القرآن « أكل أموال الناس بالباطل » فالمدين يعمل وبكده ويشقى ويتحمل المسئولية . ليربح صاحب الدين . وبينما قرير العين . لا يعمل شيئاً . ولا يبذل جهداً وكل دعوه أن « ماله » يجعل له حقاً . والمال كما ذكرنا من قبل مال الله ولا يعود ماله حقاً إلا عندما يكسبه من منابع قررها الإسلام وينفقه على مصارف قررها الإسلام .

ان بناء الكسب على العمل يؤدي إلى اثراء الحياة بشتى صور النشاط البناء ويفتح الباب أمام المبادئات الفردية الخلافة واثبات الذات لوجودها في خدمة المجتمع ولتحقيق مصلحته . على حين يقترن الربا بالتطفل والسلبية آونه « والاستغلال آونه

أخرى . ويعزز هذا ان الاسلام يحرم كسب مال دون بذل جهد مقابله « كخياط يتقبل ثوبا للخياطة بدينار فيعطيه غيره ليحيطه بنصف دينار . ويأخذ هو الفرق دون أن يساعده في عمله . ودون أن يعطيه خيوطا أو زرارا أو غير ذلك » ومثل هذا الحكم يمكن أن يقضى على كل صور « التعاقد من الباطن » التي تنتفخ على الانتاج وتكتسب دون القيام بأى عمل ...

ومن المحتمل ان يعود تحريم الاسلام للاكتناز الى هذا السبب . لان الاكتناز تعطيل وايقاف « عمل » الذهب والفضة . كأداة للتعامل . وكذلك تحريمه « احتجان » الأرض لأن تعطيل عن استخدامها واستثمارها و « تعيلها » بفكرة بيعها عند ارتفاع أسعار الأراضي . وأقوى من هذا في الدلاله على دور العمل الحديث « من أحيانا أرضا مواتا فهي له » فهو يشير الى الأرض دون العمل باعتبارها « مواتا » ثم يشير الى العمل باعتباره « احياء » الأرض . وبالتالي فان من يقوم بهذا يصبح مالكا لها . وأخيرا فيمكن الاشارة الى تحريم الاسلام للقسامه وهي أن يأخذ شخص مالا وأجرا لقاء تشغيله آخرين . فهذا يستغل العمل دون أن يعمل هو .. كما يستغل المرابي المال دون أن يعمل هو ونجد « القسامه » الحديثة في « متعدد توريد » الأنفار أو « الكفيل » في بعض الدول الاسلامية . فهما معا يقتسمان من عمل العمال دون أن يعملا هما شيئا وفي كل هذه التحريمات فان الاسلام يصدر عن مبدأ واحد هو اعتباره العمل أصل القيمة .

٧ - واخيرا .. فان هدف الاقتصاد الاسلامى هو اثراء الحياة والتمكين من الاستمتاع بطيبات الحياة وزينتها واتاحة المعيشة الكريمة للناس كافة بحيث لاستذلهم الحاجة ولاتسرع العداوة والبغضاء بينهم المفارقات الظالمة وعدم وجود المعايير التي تکبح جماح الاثرة والانانية المغروسة في النفوس .

وكما ان رسول الله ارسل رحمة للعالمين وان الاسلام استهدف تحرير الجماهير من الطواغيت والوثنيات التي كانت تستعبدهم وتستبد بالحكم فان الاقتصاد الاسلامي اقتصاد انساني يستهدف استخدام القوى والموارد التي سخرها الله لعباده والطيبات من الرزق لاشاعة الحياة الكريمة للناس كافة فالاقتصاد وسيلة لغاية هي خدمة الناس والمجتمع واى انحراف عن ذلك لحساب افراد او مؤسسات او حكومات هو انحراف عما اوجبه الاسلام للاقتصاد .

### مقومات الاقتصاد الربوي :

بمقارنة هذه الخصائص بالخصائص التي ترتبط بالربا ، يتضح لنا التناقض بينهما . فالاقتصاد الاسلامي جزء من الایمان الاسلامي ، والاقتصاد الربوي جزء من الایمان بالذات . والاقتصاد الاسلامي ملتزم بالقيم والتوجيهات الاسلامية ، والالتزام الوحيد للاقتصاد الربوي هو نحو الفرص التي يقتضيها « الحاجات التي يستغلها . والمال في الاسلام مال الله ، والمال في الربا ملك خاص . والاقتصاد الاسلامي يقترن الربح فيه بالعمل

والاقتصاد الربوي يتغافل العمل .. والاقتصاد في الإسلام يقوم على العدل والاقتصاد الربوي يقوم على الظلم .

من هذا يتضح أن تحريم الإسلام للربا لا يعود إلى فكرة الاستغلال فحسب . إذ يمكن انتفاء الاستغلال في بعض الحالات ، أو إلى فكرة الأضعف المضاعفة ، لأن دفع الفائدة مهما كانت ضئيلة مرتين يمكن أن يكون نوعا من الأضعف المضاعفة . ولكن السبب الأعظم لحرم الربا هو أنه ييلو فكرة شيطانية وبرطانية عن اقتصاد مجرد من القيم والعمل والالتزام .. هدفه أشباح شهوة التكاثر والاستمتاع وما يصطحب بها من ظلم وفساد وانهيار فرص أو استغلال مازق وظروف قاسية . فهذه الروح هي الهامة لأنها هي التي أبدعت الصور القديمة المألوفة للربا نسبيا .. وعندما ترك لها الحبل على الغارب ، أبدعت صورا أخرى ودخلت مجالات أخرى . بل وآوجدت مبررات وأسبابا تبرير بها ساحتها . وقد كان هذا هو السبب في التطور الكبير الذي أخذه الاقتصاد الرأسمالي الذي يجعل المحور الذي تدور عليه ، ولو ، كل وجوه النشاط الاقتصادي هو الأنانية التي يطلق عليها « وزع الريع » كما كان السبب في نجاح الرأسمالية في إضرام المادية الفردية التي تقوم على الأنانية والأثرة وتشويفها للطبيعة البشرية بحيث أحلت « الإنسان الاقتصادي » محل الإنسان السوى الذي نفع الله فيه من روحه وغرس فيه الأمانة والإيثار وأرسل الأنبياء وأنزل الكتب لهدايته ولكن تغلب نوازع الخير فيه نوازع الشر .

ودخلت هذه الروح الربوية مجال العمل والعمال فجعلت استغلال العمال محورا للسياسة الصناعية ، وأهملت الجانب البشري وأعلنت الجانب الفنى والآلى فساد التوتر العلاقات مابين العمال وأصحاب الأعمال . وجعلت الربح هو هدف الانتاج وأن تحقيقه يجب أن يتم بأى ثمن حتى وإن كان انتاج كماليات دون أساسيات أو قذف الطبيات من الرزق فى البحر دون إطعامها للجوعى والقراء .. ودخلت الفنون والأداب فأفسدتها واستهدفت إضمار الشهوات وأفساد الأذواق وإشاعة الفجاجة والفظاظة والميول العدوانية ثم دخلت مجال السياسة فجعلت الديموقراطية مجرد واجهة سياسية للرأسمالية والأحزاب أجهزة تعمل لتدعم الرأسمالية وهيمنت على الصحافة بطرق مستتره تؤديها ادارة العلاقات العامة ( وهو اسم للتمويه والا فانها أقسام العلاقات الخاصة ) وبطرق الاعلانات .

وفي كل هذه المجالات طاردت المثل العليا وقيم الايثار والكرم ورعاية العهد والذمام واخضاع شهوات النفوس واهوائها لمقتضيات الخلق والدين ..

هذا هو مضمون الربا - كاقتصاد سلطانى شيطانى يهيم على المجتمع بأسره حتى يصبح بؤرة فساد . ومثل هذا المجتمع حقيق بحرب من الله والرسول .

وأهمية هذا التكثيف للربا كرمز لاقتصاد ينافق الاقتصاد الاسلامى أنه يقدم لنا مؤشرا - خلاف الممارسة - للتعرف على الربا وتتبع آثاره . فقد توجد ممارسات تت遁ع

بعض الأقنعة بحيث لاينطبق عليها تماما ، أو من ناحية  
الشكل .. مدلول الربا . وهو الاختلال الذى كان قائما منذ أوقات  
طويلة .. وشغل بعض الفقهاء أنفسهم به . بل وكادوا يسوقونه  
فيما عرف بالحيل . فالحيل قد ينفى منها الشكل المحرم ، ولكن  
تظل فيها الروح والجوهر التى قام عليها الربا . وهى فى  
الاقتصاد كالمحل فى الزواج : تيس مستعار ...



## الفصل الخامس

### البنوك بنت الربا... وأمه

---

فى الفصل السابق وجهنا الانتباه الى أن الربا ليس فحسب ممارسه معينه - هي الاقراض بفائدة ، وانما هو أيضا رمز للاقتصاد سلطانى شيطانى ينافض الاقتصاد الاسلامى ويتضمن جماع الصفات التى تناقض كل واحدة منها صفة من صفات الاقتصاد الاسلامى .

والآن نبدأ حيث وقف بنا السياق فنقول انه ليس أدل على صحة هذه الرمزية التى اختص بها الربا من أن الربا استطاع أن يحول قسمته المميزة وطبيعته الخاصة من ممارسة قد تمارس فى بعض الأوقات وبالنسبة لبعض الأفراد الى أن تكون حجر الأساس فى الاقتصاد بأسره .. وحدث هذا عن طريق

البنوك التي تمسك في أيديها بأزمة المال .. والتي ظهرت أولاً باعتبارها بنت الربا ووليدته ثم لم تثبت أصبحت الأم التي تفرخ في كل عملياتها ربا جديداً . وهي أم لا تعرف تحديد النسل ، بل إنها تنمو نمواً سرطانياً أصبح أكبر سمة للاقتصاد العالمي اليوم .

من أجل هذا فلا يعد أى حديث عن البنوك في موضوع الربا فضولاً أو استطراداً ، فهو في صميم المصميم ، ولا بد لأى واحد يريد أن يفهم الربا على حقيقته وبكل أبعاده أن يلم بقضية البنوك . وسنحاول أن نضع تحت أنظار القارئ صورة مبسطة للكيفية التي أظهر بها الربا البنوك ، ثم كيفية عمل هذه البنوك في تهيج الربا وتقريره وجعله قاعدة النشاط الاقتصادي بصفة عامة وبصورة جعلت من المقرر في الأذهان استحالة قيام اقتصاد داخلي أو خارجي إذا استبعد عنصر الفائدة ، ثم كيف توصلت البنوك إلى فكرة «الائتمان» واستغلته شر استغلال بحيث أصبح نوعاً من الاختيارات و «خلق» التقدّم دون ضمان - خاصة بعد أن لم يعد الذهب غطاء للعملة ، ومكّنت هذه السلطة البنوك من إعادة توزيع الثروة لمصلحة الأغنياء على حساب الفقراء - وهي سمة أصلية من سمات الربا . وفي النهاية أصبحت البنوك أقوى القوى في العصر الحديث ، أقوى من الصناعة ، وأقوى من السياسة ، وربطت اقتصاد العالم بعضه ببعض بحيث تكون اليد العليا لها .

وأمر بهذا القدر من الأهمية ، ومن الارتباط الوثيق بالربا لا يعود الحديث عنه في عشرين أو ثلاثين صفحة فضولاً أو تزيداً أو خروجاً عن موضوع الربا .

وقد آن للذين يضعون العوائم ويفتون في قضية الربا بما ورثوه عن ابن عباس وابن تيميه وابن القيم الخ .. أن يلموا أيضا بما انتهى إليه عالم الاقتصاد ، وما جاء به الاقتصاديون المحدثون من آدم سميث حتى ماركس ومن سبقهما .. ومن خلفهما . لأن المطلوب منهم الآن هو اصدار الفتوى في الأوضاع التي جاء بها الاقتصاديون المحدثون . ولم تكن معهودة أيام السلف . وليس هناك أئمة في هذا أو حساسية فالحكمة ضالة المؤمن .. والعلم أكبر من العلماء

### مقدمة لابد منها :

و قبل الحديث عن البنوك نفسها ، يجب الاشارة الى أن « مربط الفرس » في عمليات البنوك هو المال . فالبنوك لا توجد ثروة لأن الذى يوجد الثروة هو « العمل » فهو الذى يحول المواد الأولية التى أوجدها الله فى الأرض من معادن أو مواد أو تربية قابلة للزراعة .. إلى طبيات تشبع احتياجات الناس من مأكولات أو ملبيات أو خدمات .. ولكن القضية التى جابهت البشرية من أقدم العصور كانت هي كيفية تبادل ثروات العمل بين الناس . وما هي أداة هذا التبادل ...

### المقايضة :

في المرحلة الأولى لتطور المجتمع الانساني كانت الاحتياجات المادية لشعب هذا المجتمع محدودة . وكانت تشبع بالدرجة الأولى بالاكتفاء الذاتي . ففى البيوت كانت الملابس تغزل

من الصوف ثم تنسج على نول يدوى يقوم المهمة الأولى النساء ويقوم بالمهمة الثانية الرجال ساعات فراغهم . وكان الصابون والشمع « الوسيلة الهامة للإضاعة »، يصنع فيها من الشحوم كما كانت الجلود تدبغ في البيوت ، أما الحبوب واللحوم والدواجن والبيض وعسل التحل « بديل السكر »، فكانت كلها مما تجود به الأرض ويحصل عليه الفلاح . وفي مرحلة لاحقة ظهر الحرفى من حداد أو نجار أو بناء .

وكان التعامل الضئيل والمحدود يتم عن طريق المقايسة فكان الفلاح يذهب بالقمح والبيض الى الحداد أو النجار أو غيرهما من الحرفيين أو المزارعين الآخرين ليقيايسن عليه بما يحتاجه .

وكانت عملية المقايسة متبعة لا تستعف في انجاز المبادرات أو تحقيق الاحتياجات فلو كان « أ » مثلا يملك قمحا فائضا ويرغب أن يشتري رداء من « ب » لوجب أن يكون « ب » راغبا في بيع الرداء ومحاجا في الوقت نفسه إلى القمح بالذات وقد لا يتحقق هذا كله أو بعضه لأن يكون « ب » غير راغب في بيع الرداء أو يريد بيعه نظير أرز وليس قمحا مثلا فلا تتم الصفقة . ولو افترضنا أن تحققت الرغبات فيجب الاتفاق على نسبة القمح إلى الرداء . وتزداد الصعوبة اذا كانت احدى السلع من حجم أو وزن لا يتجزأ كأن تكون بقرة أو ثورا . وللتغلب على هذه الصعوبات رؤى اتخاذ سلعة من بين السلع لتكون مقياسا للقيم وأطلق الاقتصاديون على هذه السلع « نقود المحاسبة » ويقصدون بذلك أن السلع التي اختيرت كانت وظيفتها الوحيدة عندئذ . هي أن

تحسب قيم السلع بعضها الى بعض أما تسوية المبادلات أى دفع مقابل كل سلعة فكان لا يزال يتم عن طريق سلع أخرى . وطبقاً لذلك قدر مثلاً أن رأس الماشية يساوى عشرة أرديب من القمح وخمسة عشر أرديباً من الشعير . وبذلك حددت نسبة قيمة القمح الى الشعير فأصبح من الممكن مقاييسه كميات القمح والشعير على هذه النسبة .

ومن الطبيعي أن تتصف السلع التي يقع عليها الاختبار ل تقوم بمهمة آداة القياس بصفات خاصة فيجب أن تكون من السلع المعروفة الكثيرة التداول وذات الفائدة المتفق عليها . واختلفت هذه السلع باختلاف البلاد واختلاف المجتمعات البشرية فاستعمل صيادو الأسماك السمك المجفف واستعمل صيادو الوحوش الجلود واستعمل المزارعون الفلال واختير التبغ في فرجينيا والأرز في الصين وأقراص الشاي المصغوط في التبت . ولجا بعض الزوجين إلى الواقع البيضاء والخرز بينما كان سكان جبال اسكتلاندا يتعاملون حتى عهد «آدم سميث» في القرن الثامن عشر بالمسامير كعملة تكميلية ...

ولكن صنوف الحيوانات المختلفة كانت هي أكثر أدوات القياس أو نقود المحاسبة انتشاراً وذريعاً وذلك لما لا يخفى من أهميتها وقتئذ ، فكان الأغريق والروماني والهنود والعرب يستعملونها . ومن هنا قيل أن كلمة pecunia النقود ترجع إلى كلمة أى الحيوان وأن كلمة روبي roupi الهندية اشتقت من الكلمة روپا roupali أى الحيوان أما الكلمة العربية «نقد»

فانها تعود كما رأى ذلك الكتاب الى كلمة «نقد» بفتح النون والقاف وهي الصغير من الغنم التي كانت تستخدم عند العرب الأقدمين كالعملة الصغيرة ، الفكة ، الى جانب الابل التي كانت هي النقد الكبير ولا تزال كلمة نقد تستعمل حتى اليوم في المملكة العربية السعودية لتدل على اغنام صغيرة من نوع معين<sup>(١)</sup> كما تدل التعبيرات المالية المتداولة على أصلها العيوني القديم فكلمة «قبض» بمعنى تسلم المال انما تعود الى أن الانسان كان يقبض على الماشية التي يستحقها ، وحتى عندما استخدم الانسان النحاس كعملة كان اول شكل سك فيه كان هو شكل جلد ثور يسلخ ليدل ذلك على أن تلك القطعة تماثل في قيمتها ثورا .

ولهذه الصعوبات لجأ المجتمع الى المعادن باعتبارها احدى السلع التي برئت من عيون السلع الأخرى كثبر الحجم وعدم التجزئة والفساد الخ .. كما يمكن التحكم فيها بطريقة الصهر والسبك فاستخدم الحديد والنحاس في شكل سبائك وأطواق .

وكان اتخاذ المعادن كعملة الخطوة الانتقالية البارزة التي أدت - فيما بعد - الى اتخاذ الذهب ، ولهاخصائص التي اتسمت بها اقتصادييات النقد . ولكن في شكل بدائي يكون فيه السيارة اقرب الى الحدود منهن الى الصاغة .

(١) جاء في الصحاح للجوهرى تحقيق احمد عبد الغفور دار العلم للملايين تحت مادة نقد و والنقد بالتحريك جنس من الغنم قصار الأرجل قباح الوجه تكون بالبحرين . الواحدة نقدة اص ٥٤٤ ج ٤٢ .

## اتخاذ الذهب : نقطة تحول كبرى

لم تساير العملة المعدنية ، رغم تركيزها ، التطور . ولم تقدم بالنسبة التي كان تقسيم العمل يضاعف بها المنتجات ويوجد الفوائض لدى الأغنياء لهذا مسنت الحاجة إلى عملة أكثر تركيزا وأعظم صلاحية من العملة المعدنية . وقد وجد الأغنياء في الذهب ضالتهم المنشودة التي تحقق كل الشروط التي يجب أن تتوفر فيما يسمونه « العملة الجيدة » .

فهو أولاً ثابت القدر محدود الكمية . وقد نشأ هذا الثبات من قلة ما يكتشف من الذهب على مر السنين مما يجعل حجمه أكثر ثباتاً من أي معدن آخر وهو ثانياً ذو نوع موحد بمعنى أن الذهب الذي يستخرج من جنوب إفريقيا يشبه الذهب الذي يستخرج من سيريا أو استراليا ولا يختلف عنه من نسب التكوين المعدني ، وهو ما لا يتفق للحجوب أو الحيونات . أو حتى المعادن الأخرى ، وهو ثالثاً ظاهر القيمة لا تحتاج معرفته إلى خبره فنية دقيقة . فمن السهل على كل واحد أن يتعرف عليه وأن يكتشف تزييفه إذا زيق . وليس الأمر كذلك في بعض الجوادر الثمينة مثل الماس أو اللؤلؤ التي يمكن تزييفها بحيث يدق ذلك على الخبير .. وهو رابعاً قابل للتشكيل والطرق والسبك والبصم والصقل فيمكن سك القطع المتماثلة ويمكن أن يرسم على هذه القطع دون صعوبة ، ومن الواضح أن الجوادر الثمينة لا تتوفر لها هذه الميزة . وهو خامساً عظيم الاحتمال ولا يفقد بالتحات أو بمضى المدة إلا قدرًا تافها لا يحسب . ولا يتعرض لعوامل الفساد

التي تتعرض لها بقية المعادن كالصدا . وبسادسا هو سهل النقل والحمل ، وهى ميزة هامة فى المعدن الذى يراد له أن يكون عمله . وأخيرا فهو محدود الوجود ، مما يعطى الكلية القليلة قيمة كبيرة طبقا لقانون الندرة .

### الصيارفة وظهور البنوك

ممكن اتخاذ الذهب التجار والأثرياء من تركيز الثروة ، بقدر ما أدت سهولة ومعيارية التعامل به إلى نشاط تجاري كبير ، وأعلا من شأن الصيارفة .. وفي النهاية حول هؤلاء الصيارفة إلى مصرفين ..

وكان الصيارفة أول صاغة يعملون في الذهب : ثم أصبحت حرفتهم التعامل في العملة الذهبية . وكان من المظاهر المألوفة في جنوه والبندقية أن يجلس هؤلاء الصيارفة ومام كل منهم منضدة صغيرة تسمى بالإيطالية بنك Banco ومن هذه الفظه أشتقت كلمة بنك .

وظهرت مهمه جديدة لهؤلاء الصيارفة الذين كان لديهم خبرة بالذهب ومعرفة بالفقد خاصة الذين اشتهروا بالأمانة تلك هي أن يقوموا بحفظ أموال النبلاء والأمراء والتجار الذين تراكمت لديهم الأموال . وأصبحت عملية حفظها ونقلها مشكلة في هذا العصر الذي لم تكن وسائل المواصلات ميسرة وكانت الحروب بين النبلاء بعضهم بعضا مستمرة وغارات قطاع الطريق مألوفة

فضلا عن مصادره الحكومة أو فرض ضرائب باهظة الخ ..  
فرأى أصحاب الأموال أن أيسر سبيل هو أن «يدعوا» هذه  
الأموال لدى من يعرفونه من الصيارة الذين كانوا منهم بمثابة  
الاتباع الأمانة . وبهذا يستريحون من مشقة الحفظ والصيانة ..  
والنقل .

أما هؤلاء الصيارة الذين وقعت عليهم مسؤولية الحفظ  
والصون الثقيلة فكانوا رغم ذلك سعداء سعادة الحبيب بلقاء  
حبيبه . وكان أنفسهم بالذهب الرنان ينسجم الخوف وبيث في  
نفوسهم الرضا . وكان بجانب هذا أيضاً شعور بعيد عن  
الرومانسية فقد وجد هؤلاء الصيارة أن الذين استودعواهم الأموال  
لا يطلبون منها إلا القليل وهذا طبيعي لأنهم لم يرسلوا إليهم إلا  
بالفوائض التي يستغون عنها ويدخرونها لوقت الحاجة » ولو  
 كانوا يريدونها في إنفاقهم اليومي لما أرسلوها وهكذا أصبح في  
 حكم المؤكد أن معظم الذين استودعوا الصيارة أموالهم لن  
 يطلبواها إلا بعد وقت ما يغلب أن يكون طويلا ، حتى وإن تفاوتت  
 مدد هذا الطول . وبحكم الخبرة والتجربة أصبح لديهم يقين عن  
 المبالغ التي يمكنهم التصرف فيها دون أن يكون هناك أي احتمال  
 لطلبها . وهكذا بدأوا في اقراض هذه المبالغ بفائدة لفترات معينة  
 واضعين في حسابهم أن يكون لديهم من الأموال ما يغطي الطلبات  
 المحتملة التي قد يتقدم بها المودعون ...

وفي مقابل هذا حدث شيء عجيب ، فإن كثيراً من  
المودعين بدلاً من أن يطلبوا من الصيرفي مالاً ليدفعوا به

مطالبات التجار وغيرهم اختصرت الطريق فأصبحوا يصدرون اوامر للصيروف ليدفعون كذا وكذا الى التجار . ورأى التجار بدورهم أن من الممكن أن « يظهروا » اوامر الدفع هذه للذين يوردون اليهم - أى يحولون الدفع اليهم - وبهذا يسددون الالتزام . دون مشقة الحصول على المال ، ثم دفعه وما يتطلبه هذا وذلك من وقت وجهد في الذهاب والآيات والحمل وما يتضمنه هذا كله من مخاطر . وجاءت هذه الصورة من التعامل معززة ظاهرة ابقاء الأموال لدى الصيارفة حتى مع نشاط التعامل ، فزاد اقدامهم على الاقراض . ومع توالى هذه العملية وأخذها شكلًا منهجيا ظهرت البنوك تحمل أسماء أصحابها .

وعدلت هذه البنوك لتشجيع المودعين ، وتسهيل عملية التعامل معهم إلى اصدار بطاقات أو شهادات تحمل كل واحدة منها تعهدًا من المصرفي ( أو البنك ) بدفع مبلغ معين - في العادة خمسة جنيهات أو عشرة أو عشرين أو خمسين أو مائة جنيه .. ويسلم البنك كل عميل كمية من هذه البطاقات تتناسب مع قيمة ودائعه بحيث يمكن أن يسدد بها التزاماته . فيدفع عدداً من البطاقات تعادل قيمتها هذه الالتزامات وما على من سلمت إليه إلا أن يذهب إلى البنك فيدفع له هذا فوراً قيمتها ذهباً وهذا هو الأصل في كلمة « بنك نوت » التي سرت على الألسن في الدول العربية ككلمة واحدة ( بنكnot ) وباعتبارها عملة ( وهو ما صارت إليه فعلاً بعد ذلك ) .

وحدث في هذه البطاقات ما حدث في أوامر المودعين الأول بالدفع ، أعني أن أصحابها لم يقدموها إلى البنك لصرفها ، وإنما أخذوا يتداولونها لدفع التزاماتهم ، ودارت هذه البطاقات في السوق كأداة للتعامل ولتسهيل قيم الطبيات دون أن يذهب أصحابها إلى البنك لأخذ قيمتها ذهباً لأن ذلك لم يكن - وفتن ذلك ليتضمن أي فائدة ، وكان يفتح أبواباً من المخاطر والمصاعب ..

ومرة أخرى تفتقن حيلة البنك فأصدرت دفاتر شيكات . وكل شيك أمر بدفع مبلغ من المال لحامله . وما على صاحب الشيك عندما ما يريد أن يسدد ديناً ، أو يدفع ثمناً . إلا أن يكتب اسم المحل أو صاحب الدين وقيمة المبلغ وتاريخ الدفع ويوقع بأمضاءه ويذهب صاحب الشيك إلى البنك ليقبض قيمة . ولكن ما حدث هو أنه كان يحوله للبنك ليعطيه على حسابه . وهكذا يعود الشيك مرة أخرى إلى حوزة البنك .

وبفضل البطاقات (بنكnot) والشيكات استكملت البنوك أكبر مقوماتها - وبفضل هذا التطور تغيرت وظيفة ومهام البنوك . فبعد أن كانت حفظ أموال النبلاء والأمراء بفكرة تأمينها وصونها من مختلف صور العبث . أصبحت هي محور النشاط التجارى وأصبح كل تاجر يودع أمواله فيها ويفتح حساباً له عندها . ويوكِل إليها عمليات تحصيل الديون وخصم الكمبيالات وفتح الاعتمادات ... الخ ..

ولم تقف البنوك نفسها موقفا سلبيا . فقد تفتحت شهيتها فاعلنت أنها تدفعفائدة محددة لكل من يودع أمواله فيها لمدة معينة ، وبهذا أصبحت عملية ايداع الأموال تحقق ربحا لاصحابها بجانب تحقيقها الأمان لهم ، أما ما تكسبه البنوك من هذه العملية فهي أنها تستطيع أن تفرض المحتاجين لمدة أقل من مدة ايداع المودعين وبفائدة أعلى مما دفعته لهم . وبهذا تكسب دون أن تخسر شيئا ...

### الاتمان :

في المرحلة التي عرضناها اقتصر عمل البنوك على إقراض المحتاجين لأموال من أموال المودعين . سواء كان الائداع تحت الطلب .. وعند ذلك يكون هناك احتمال طلب المودعين قبل سداد المفترضين . وهو احتمال درسه المصرفيون بكل دقة وبحكم الممارسة الطويلة بحيث حرصوا دائما على ابقاء ما يعطى كل المطالبات المحتملة أو أن تكون الأموال المودعة لمدة أطول من مدة الأموال المفترضة . ولايكون هناك مخاطر حيث أن البنك يستوثق من قدرة المدين على الدفع ويحتفظ بضمانت لهذا .

ولكن العملية لم تقف عند هذا الحد ... فكما ذكرنا . فإن المصرفيين كانوا قد تنبهوا . عندما كان النباء والأثرياء يودعونهم أموالهم . لأوقات طويلة ان هؤلاء المودعين لا يسحبون إلا نسبة ضئيلة مما يودعون . وإن بأمكانهم التصرف في القسم الأعظم منها باقرارها بفائدة مع الاحتفاظ بمبلغ سائل يغطي المبالغ التي يتحمل أن يطلبه المودعون في ضوء خبرتهم الطويلة

التي أوصلتهم الى ما يقارب اليقين ... و اذا كانت نسبة ما يطلب الى ما يترك هي نسبة ١ الى ١٠ فمعنى هذا. أنهم يستطيعون التصرف في ٩٠ جنيها من كل مائة . يمكن أن تودع لديهم و اذا كانت النسبة هي ٢ الى ١٠ فان المبلغ الذى يتصرف فيه المصرفي ينخفض الى ... ٨٠

ويصور بعض الاقتصاديين الأكاديميين هذا الاجزاء كالتى : اذا اعتبرنا أن نسبة السيولة أو النقد الذى يجب أن يتوفّر لدى البنك هي ٢٠٪ . وأن البنك قد تلقى وديعة قيمتها ألف جنيه . فمعنى هذا أن البنك يجب أن يحفظ بـ ٢٠٠ جنيه في خزنته . ويفرض أو يستثمر الـ ٨٠٠ الباقية . ويمكن ان تكون الميزانية كالتى :

اصول	خصوم
٢٠٠	أرصدة نقدية ١٠٠٠ ودائع
٨٠٠	قرض و استثمارات
—	—
١٠٠٠	١٠٠٠

ومرة أخرى لم تتفق العملية عند هذه الدرجة ... ذلك أن الذين اقترضوا من البنك سوف يودعون الـ ٨٠٠ جنيه لدى بنك آخر . وما ان يضع البنك الآخر يده على الـ ٨٠٠ جنيه

حتى يبقى عنده ١٦٠ جنيها (نسبة ٢٠ %) ويفرض أو يستثمر ٦٤٠ وهذا المبلغ سيسلك طريقه نحو بنك ثالث ليحتفظ بمبلغ ١٢٦ ويستثمر ٥١٢ وهلم جرا .. حتى تكون النتيجة أن وديعة الألف جنيه قد أوجدت . أو كما يقولون «خلفت» أربعة آلاف جنيه كما يوضحه الجدول التالي<sup>(١)</sup> .



رسملة تدبيس	قروض واستثمارات جديدة	ودائع جديدة	مسلسل الاداع
٢٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	١٠٠٠,٠٠٠	البنوك الأصلية
١٦٠,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	من المرتبة الثانية
١٢٨,٠٠٠	٥١٢,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠	، المرتبة الثالثة
١٠٢٤,٠٠	٤٠٩,٦٠٠	٥١٢,٠٠٠	، المرتبة الرابعة
٨١٩٢,٠	٣٢٧,٦٨٠	٤٠٩,٦٠٠	، المرتبة الخامسة
٦٥٥٤,٠	٢٦٢,١٤٠	٣٢٧,٦٨٠	، المرتبة السادسة
٥٢٤٤,٠	٢٠٩,٧٢٠	٢٦٢,١٤٠	، المرتبة السابعة
٤١٩٥,٠	١٦٧,٧٧٠	٢٠٩,٧٢٠	، المرتبة الثامنة
٣٣٥٥,٠	١٣٤,٢٠	١٦٧,٧٧٠	، المرتبة التاسعة
٢٦٩٨٥,٠	١٠٧,٣٧٠	١٣٤,١٢٠	، المرتبة العاشرة
...	...	...	وهم جرا
١٠٠٠,٠٠٠	٤٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠٠,٠٠٠	الاجمال

(١) نظرية النقد والدورات الاقتصادية للدكتور حسين عمر ص

. ٩٣ - ٨٦

فالنظام المصرفي أصبح شبكة لا يمكن لأى تاجر أو مستثمر أن يهرب منها ، فهو أن هرب من بنك ، فالى بنك آخر . أو انه اصبح كال الخليفة الذى قال للسحابة العابرة « اذهبى حيث شئت فسيأتينى خراجك !! »

وقد تختصر بعض المراجع هذه العملية . فلا تشير الا الى النتيجة الأخيرة أو قد تذكر تفاصيلها بشيء من الاجمال فنجد مثلا أحد المراجع يقول « اذا أودع أحد العملاء ألف جنيه فى أحد البنوك فان المصرفي يشعر أنه سيكون آمنا تماما اذا احتفظ بضر المبلغ مثلا . وتصرف فى الباقى باقراضه لشخص ما ( او اشخاص ) وهذا الشخص اما أن يودعه فى حسابه أو حساب بنوك آخرين . وبعبارة أخرى . فان كل قرض يقدمه البنك يخلق وديعة . وهذه الوديعة الجديدة ستخلق فرضا . وهلم جرا . وبهذا يستمر زيادة الائتمان الذى بدأ بألف جنيه ( وان كان بنسبة متناسبة ) واذا كانت البنوك تتفق على نسبة سيولة ١٠ : ١ فان ألف جنيه الأصلية ستكون أساسا لائتمان قدره عشرة آلاف جنيه . ويمكن تصوير ميزانية اجمالية للبنوك كالتالى ١ - ( ١ )

### عند ايداع ألف جنيه وقبل الائتمان

أصول	نقدا
١٠٠٠	١٠٠٠
_____	_____
١٠٠٠	١٠٠٠

## بعد خلق الائتمان

أصول	خصوم
١٠٠٠ نقدا	١٠٠٠ ودائع
٩٠٠ قروض	
١٠٠٠	(١) ١٠٠٠

وأدى اختصار العملية والرغبة في الوصول إلى النتيجة النهائية بغض النظر عن التفاصيل إلى جعل الصورة صارخة . كما يظهرها كلام السيد أبو الأعلى المودودي ...

«أما الصيارفة فظهر لهم بالتجربة بعد لأى من الزمن أن الذين يودعون عندهم أموالهم لا يستردونها منهم الا بنسبة زهيدة لا تتجاوز في معظم الأحيان عشرها . وأن تسعة أعشارها تبقى محفوظة لديهم في صناديقهم فرأوا أن ينتفعوا بها بأنفسهم . فبدوا يعطونها الناس قروضا يتقاضون عليها ربا . كأنهم أصحابها الحقيقيين بل كان هؤلاء الصيارفة يتقاضون أصحابها الأجرة لحفظها في جانب . ويعطون غيرهم قروضا بالربا في الجانب الآخر ...»

---

(1) Elements of Economics by S . Evelyn Thomas London  
9 th ed'. P 411 .

ولم يقفوا عند هذا الحد فحسب . بل بدأ هؤلاء الصيارفة مع ذلك يقرضون الناس ما كانوا يخلقون على قوة الذهب الموجود في صناديقهم من السنادات الورقية بدل أن يقرضوهم الذهب نفسه . اذ كانت سناداتهم تقوم مقام الذهب نفسه في معاملات البيع والشراء وغيرها . وكانتوا قد عرموا بالتجربة كما قلنا أن الذين يودعون عندهم الذهب لا يستردون منهم الا عشرة في معظم الأحوال . فهم ما خلقوا مقابل قوة تسعه أعشاره الباقية تسعة سنادات فحسب بل خلقوا مقابل قوتها تسعين سندا ورقينا مزورا . وشرعوا يروجونها في الناس ويقدمونها في القروض . وبيان هذا أن الصيرفي اذا كان أحد قد أودع عنده من الذهب ما قيمته عشرة جنيهات مثلا . فإنه خلق مقابل قوة هذا القدر عشرة سنادات . صرح في كل واحد منها بأن لديه وراء هذا السند لكل من يحمله من الذهب ما قيمته عشرة جنيهات . فسلم أحد هذه السنادات العشرة . وكان من ورائه الذهب عنده في الواقع الأمر إلى المودع وقدم التسعه الباقية . ولم يكن لديه من ورائها شيء من الذهب في الواقع الأمر . لاقراض الناس وبدأ يتقاضاهم عليهما الربا .

من الظاهر أن هذا خداع سافر لا شبهة فيه . فبهذا الخداع والتزوير خلق الصيارفة ٩٠٪ من المال لأنفسهم بصورة عملة لم يكن لها شيء من الأساس أصلا . وأصبحوا أصحابها وبدؤوا يفرضونها على المجتمع بصورة الديون . ويتناقضون عليها الربا بسعر ١٠٪ أو ١٢٪ على كونهم ما كسبوا هذا المال بجدهم وجهدهم ونالوا عليه حق الملكية بطريق مشروع ، بل لم يكن هو

مala في حقيقة الأمر حتى يسوغ لهم بموجب أي مبدأ من مبادئ الأخلاق أو الاقتصاد أو القانون . أن يروجوه في السوق أداة للتبدل أو ينالوا به المرافق والخدمات من الجمهور . ولعمر الحق انه لا يكاد يسمع بهذا الدور الشنيع الذى لعبه هؤلاء الصيارة فى الحياة الاقتصادية لهذا الزمان رجل عادى الا كان لابد له أن يتمثل أمام عينيه ما فى قانون العقوبات من المواد المتعلقة بجرائم التزوير والختل والدليل ... ولابد أن يتوقع أن يسمع بعده الخبر برفع أمرهم الى المحاكم والحكم عليهم بعقوبات فادحة يعتبر بها غيرهم . ولكن ويا للأسف . كان الأمر على العكس من ذلك تماماً فأن هؤلاء الصيارة أصبحوا بأعمالهم القائمة على الخداع والتزوير ممتلكين لناصية ٩٠٪ من ثروات بلادهم ولم يسلم من الوقوع فى شبكة دجلهم أحد لا الملوك ولا الأمراء ولا الوزراء الكبار . بل جاءت الحكومات نفسها تستقرضهم أموالاً ضخمة عند الحروب ولحل عقود أزماتها الداخلية<sup>(١)</sup> .

وقد يسأل سائل .. ومن أين تأتى البنوك بكل هذه المبالغ التي أوجدتها من لا شيء . والرد أن البنوك لا تدفع مبالغ أو نقوداً ولكنها تفتح حساباً لكل من تفرضه وما دامت المعاملات تتم بالشيكات فان صاحب الحساب سيسحب شيكات ليسدد كل احتياجاته ، فإذا كان صاحب مصنع مثلاً فإنه يقدم لصاحب الأرض شيئاً يجراها . ولصاحب المواد الأولية شيئاً مقابل المواد الأولية وفي كثير من الدول يتناقضى العمال أجورهم شيئاً وعندما يتلقى هؤلاء شيئاً منهم فانهم يودعونها حساباتهم أو

(١) الريا - للأستاذ ابو الاعلى المودودى - دار الفكر الاسلامى  
مشق ص ٨٨ .

يحولونها الى دانينهم . اى ان نهابتها ومالها سيكون البنك ..

وتصل العملية الى قمتها عندما تجتمع البنوك المختلفة في المدينة كل مساء بهيئة دار مقاصة لتحصى الشيكات المنسوبة على البنك «ا» ، لحساب البنك «ب» ، والمسحوبة من البنك «ب» ، لحساب البنك «ا» ، وتقييد النتيجة في حساب دائن او مدين لهذا او ذاك وتعتمد هذه العملية الى بقية البنوك بحيث لا تتدالو اموال او حتى شيكات . ولكن مجرد ارقام وحسابات في الدفاتر ... ولا يكون اى صدى لكل السلع . والمنتجات والانجازات .. ومشاعر النجاح والفشل التي تكتنف عالم الاعمال ... فهنا لا يوجد سوى ارقام خرساء ووراق صماء مهما كانت دلالتها ... ولا يلجم للعملة الا للعمليات الصغيرة ، الفكة ، التي لا يكون لها شأن في المحيط المتلاطم بحيتان التعامل وقراصنة الاقتصاد وما يقومون به عمليات بالملابس من الجنسيات .

على ان قصة العملة ايضا لا تختلف عن قصة الائتمان والشيكات .

فقد كانت الدولة تصدر عملاتها معدنية ، من الذهب والفضة والنحاس . الخ ولكن البنك الكجرى في كل دولة التي يطلق عليها «بنوك الاصدار» ، أغرت الحكومات بأن تعطي بطاقاتها «البنكnot» صفة الابراء على أساس أن هذه البطاقات مغطاة بالذهب وأن البنك يتبعه بتسلیم حامل كل بطاقة عند الطلب قيمتها ذهبا .. وهذا هو سر التعبير الذي كان مطبوعا على البنكnot حتى الحرب العالمية الأولى «أتعهد بأن أدفع»، وبذا كان

هذا الحل يرضي كل الأطراف : الحكومة التي قبضت مقابل هذا التنازل مالا من البنوك أو انفقت معها على مزايا .. والبنوك التي اكتسبت أحد صفات « السيادة » في الدولة وانفتح لها باب ما كان يمكن أن يفتح لو لم تصل التطورات إلى هذا المدى « والناس الذين أصبح من الممكن للواحد منهم أن يحمل في محفظة جيبه خمسة ورقات كل ورقة بمائة جنيه دون أي مضائق في حين أنه لو أرادها ذهبا لكان عليه أن يحمل « صرة » ثقيلة .

ولكن بنوك الاصدار بعد فترة هبطت بنسبة الغطاء الذهبي إلى النصف أو أقل بعد استئذان الحكومة « لأنها - كالبنوك الأخرى - وجدت أن الناس لا تطلب ذهبًا وإن نسبة ما يطلب لا يزيد على ١٠ أو ٢٠ % وبذلك تمكنت من أن تصدر بطاقات بأضعاف ما لديها من الذهب مع استمرار تعهداتها بالدفع ذهبًا .

بل أكثر من ذلك لقد وضعـت النظم التي تجعل من البنك المركزي الذي يصدر العملة نوعا من بنك البنوك الذي يمارس قدرًا من الإشراف على البنوك ويساندها عند الضرورة . ورأـت البنوك أن ذلك لن يضرـرها - فهو بعد كل شيء بنك - من فضـلتها - ومسانـدتها فيها نوع من الضمان وألفـت البنـوك أن تـضع نسبة من مالـها السـائل لدى البنك المـركـزـى . واعتـبرـتـ البنكـ أنـ هـذـهـ الـوـدـائـعـ نـوعـاـ منـ الغـطـاءـ لـاصـدـارـ اـلتـقـامـ بـطـاقـاتـ (ـ بـنـكـنـوتـ )ـ . وـكـانـ معـنىـ هـذـاـ أـنـ هـذـاـ جـزـءـ يـمـكـنـ أـنـ يـعـدـ أـسـاسـاـ لـاتـقـامـ مـزـدـوجـ منـ الـبـنـكـ المـرـكـزـىـ . وـمـنـ الـبـنـكـ الذـىـ أـودـعـ فـيـ جـزـءـاـ مـالـهـ السـائـلـ .

ويلاحظ أحد الكتاب الاقتصاديين لا وهكذا نجد أنفسنا وجهاً  
لووجه مع ظاهر من أكبر الظواهر المثيرة التي يكون على دارس  
المصرفى فهمها . إن الألف جنيه الأصلية التي أودعت البنك  
يمكن أن تكون أساساً لائتمان لا يقتصر على العشرة آلاف جنيه  
( عن طريق كل البنك ) بل يمكن أيضاً أن تؤدي إلى مزيد من  
الائتمان لدى البنك المركزي . ، ( ١ )

وكان النظام يمضى في ظل الائتمان والثقة فإذا حدث  
ما يعكر هذا الصفو كحدوث حرب أو وقوع أزمة ، فهنا يمكن  
أن تحدث الكارثة ، اذ سيطلب كل واحد عملة ذهبية ، وهو ما لا  
يطيقه البنك ، وتشرع الحكومة لنجذته باصدار « موراتوريوم »  
أى إننا بتأجيل الدفع .  
خاتم سليمان التمانى :

كان آخر ما تفتقن عنه حيلة المصارف شيئاً يفوق  
« البنكونت » و « الشيك » هو « الكارت الائتمانى » وهو بطاقة  
صغرى جداً في حجم « كارت » الزيارة ومنقوش عليها كما لو  
كانت طلسمًا كلمات وأرقام .. وهذا الكارت السحرى يستطيع أن  
ينفذ لصاحبها كل شيء .. كما لو كان الخاتم الاسطوري  
لسليمان . فيمكن به أن يدخل أرقى المطاعم ويأكل كما يشاء ..  
ثم يرزه في النهاية ليقابل بالاحناءات والتحيات . . ويمكن أن  
يركب أي طائرة أو ينزل في أي فندق .. أو يدخل أي محل ..  
وهو خالي الوفاض تماماً .. الا من هذا الكارت .. الذي ما ان  
يبرزه حتى يقابل بالاحترام ويودع بالاجلال .

---

(1) Ibid p 412 .

وكنا قد قرأنا في طفولتنا في الف ليلة وليلة عن جراب المغربي الذي ما ان يضع يده فيه ويطلب منه « فراخ » مثلا حتى يخرج طبق به فرخة ذهبية ساخنة .. او كباب حتى يخرج منه الكباب مشويا يفوح منه الدخان .. أما هذا الكارت فانه يقدم المطعم بأسره وليس بعض أطباقه ..

وكانت الشركة التي أودعت هذه الفكرة هي شركة مايريللينش كان يرأسها أحد دهاقنة الادارة والسياسة المالية - دونالد ريجان الذي شغل فترة منصب وزير المالية لروماند ريجان وأصبح فيما بعد مستشاره الأمين .

وقدّمت وسائل الاعلان الكارت في زفة اعلانية كادت أن تجعله يحل محل النقود لدى المواطن الأمريكي العادي بحيث أصبحت ٦٠٪ من معاملات التجارة الداخلية طريق « كروت الائتمان » التي نشطت لأصدارها شركات عديدة مثل « الأمريكية اكسبريس » « اوكسبريس كلرت » « فيزا كارد » « وتشيس كارد » الخ ..

ومن الواضح أن كارت الائتمان يتضمن مزايا لا تتوفر في البنوك ولا في الشيك فهو لا يتطلب حتى كتابة ثلاثة سطور يتطلبهما الشيك . وإنما مجرد ابرازه فحسب ، ولكن ميزته الحقيقة هي للذين أصدروه والذين يفيرون منه أعني التجار اذا أن امتلاك الكارت يغري بالتورط في التعامل ، والشركات الائتمانية التي أصدرته والتي تتناقضى عمولات ورسوم وفروق عملة الخ . عن عملياته ..

واستطاع الائتمان المصرفي ان يفرض نفسه على السوق وحلت البنوك محل الدولة في اصدار العملة . فلا تمثل «نقد الملكة» الا قرابة ١٪ من قيمة النقد المطرودة في السوق البريطانية على سبيل المثال اما الباقى اي ٩٩٪ منها فهي «عملات مصرفيه» من خلق البنك ، سواء كانت بطاقات (بنك نوت) او شيكات - او كارت الائتمان . وقيل ان «العرب» وحدهم في بريطانيا هم الذين يحملون النقد ! اما الانجليز فعملاتهم هي العملات المصرفيه . واستخدام هذه العملات المصرفيه في الولايات المتحده اكثر شيوعاً مما هو في بريطانيا .

ولا تكتمل صورة الائتمان او يمكن اساغته وفهمه تماماً الا عندما نضع الملاحظات الآتية :

الأولى : أن الائتمان - بهذه الصورة - يعد ظاهرة أوروبية الأصل والمنبت شأنه في هذا شأن الرأسمالية والماركسية - وأنه ولد في مهد الأوضاع الأوزببية ، وتدرج تبعاً للتطورات الاقتصادية والسياسية التي سمحت له بالوصول إلى ما وصل إليه بالفعل . فتغفل نظام الاقطاع في أوروبا والحروب المستمرة بين النبلاء والأمراء بعضهم بعضاً جعل هؤلاء النبلاء في حاجة مستمرة للمصرفيين اما للاقتراض منهم عند الحاجة ، واما لايادع الأموال لديهم من باب الحفظ والصون وابعادها عن المخاطر وادخارها للمستقبل وبهذا ظهرت البنوك تحت عباءة النظام وفي حمايته . وحتى عندما ظهرت الدول القومية ، فإن ملوك بريطانيا مثلًا ظلوا يستلفون من المصرفيين لحين وصول الابرادات من

الضرائب وغيرها . وظل هذا النظام متبعا حتى عام ١٦٧٢ . وكانت استدانة الحكومة البريطانية لمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة ٨٪ عام ١٦٩٤ هي السبب الرئيسي لظهور بنك إنجلترا . وظلت المهمة الرئيسية له طوال سنواته الأولى تسليف الحكومة لقاء اصدار البطاقات . وظفر مقابل ذلك بوضع مميز انتهى بأن يحتكر اصدار البنكنوت .

الثانية : ان جوهر الائتمان هو الثقة التي تعود أصلا الى ما اتصف به الصاغة والمصرفيون الأول من دقة وخبرة وحذر في ممارسة تصرفاتهم في الودائع بحيث كانوا دائما عند حسن ظن المودعين تحت أمرهم . وكائنا ما كان الحكم الأخلاقي المجرد على السلامة المبدئية لتصرفهم - فانهم وضعوا أسس تقاليد أمانة مهنية وفي كثير من الحالات - أو في معظمها - توارث الأبناء هذه الخلائق من الآباء فالمهنة كان لها تقاليد محكمة تتناسب مع ما يكتنفها من ثقة وحساسية .

وهذه التقاليد أخذت تتلاشى شيئا فشيئا مع التغير الذي انتاب المهنة . ومع ظهور البنوك كشركات وزحف عدد كبير من لم يتتوفر لهم الحذر والخبرة ، ويدفعهم اغراء الربح ، وانتقال الصداررة المالية من لندن ولوبارد ستريت حيث الحفاظ البريطاني التقليدي الى نيويورك ووال ستريت حيث يغلب طابع الاقدام والمغامرة والطموح والمضاربة ، دع عنك استغلال المحتالين والافاقين الذين واجدوا في كل مهنة وحفة ، الا ان وجودهم

في مثل هذا النشاط يفسح لهم مجال الاستشارة والاحتيال بالملaiين فضلا عن ان الثقة اذا اهتزت في بنك أثرت على البنوك الأخرى ...

الثالثة : ان الائتمان ظل مرتبطا بنظام الذهب ، او قاعدة الذهب . وكان التعهد المطبوع على اذون البنك أو ( البنكونت ) بدفع قيمة الاذن ذهبا عند الطلب .. يحول دون تجاوز الائتمان للحد المأمون . حتى وان كانت البنوك لم تضطر لتنفيذ هذا التعهد عمليا الا في حالات معدودة .. وقد ظل هذا التعهد قائما ومطبقا حتى قيام الحرب العالمية الأولى عندما ألغت الحكومة البريطانية البنك من هذا الالتزام وأحلت « اذون الخزانة » محل الذهب وعادت بريطانيا مرة أخرى الى قاعدة الذهب سنة ٢٥ ، وان كانت قد اقلعت عنه بعد ذلك . ولكن حتى مع الاقلاع عنه ، فإن البنوك كانت حريصة على الاحتفاظ بنسبة من الذهب ...

ولكن التطور الاقتصادي والسياسي وقيام الحرب العالمية الثانية كلها كانت تصاعف حجم المعاملات أضعافا وتصل به الى أرقام فلكية يبعد عنها تماما عالم الذهب ، وتجعله من أحاديث « أيام زمان » وأحنى الذهب هامته ولم يجد بدأ من الاستسلام أمام السيد الجديد « الدولار » وفي عام ١٩٧٢ إنفصمت العلاقة ما بين الدولار والذهب وقال الرئيس الأمريكي نيكسون إنه زواج غير متكافئ يجب أن ينتهي بعد ان دفع الدولار بسخاء لكي يحافظ على

شباب عجوز شمطاء . وبهذا تهاوى السد الذى كان يحول دون طوفان « الانتمان » وتحطم اللجام الذهبى الذى كان يلجمه ويكتب جماحه وشاهدت مختلف دول العالم سياسات ونصرفات مصرفية جاوزت كل الحدود المحتملة من الانتمان بقدر ما اقتربت من وسائل النصب والاحتيال .

الرابعه : أحدث الانتمان فى مجال الاقتصاد ثورة شببه بالثورة التى أحدثها اكتشاف الطاقة المحركة فى عالم الصناعة فتحويل المادة ( من فحم أو بنزين الخ ) . إلى طاقة أوجد الثورة الصناعية والانتاج الآلى . وفي مجال الاقتصاد فان تحويل المصرفين للانتمان ( الذى يقابل الى حد ما الطاقة ) الى مادة فى شكل شيكات أو بطاقات أو كارت الخ .... فقر بالمعاملات الى مدى غير محدود . وبعد ان كان الذهب يقيدها الى درجة تعجز عن الوفاء بالاحتياجات بحيث كانت الحاجة تجرى وراء الذهب .. أصبح الانتمان يخلق الحاجات خلقا وبطرق مصطنعة ليتمكن للبنوك ان تواصل الوجود والربح والنشاط .. وتلاقى هذا الاقتصاد المالى مع الاقتصاد السلعى ( إدھما معا اينا الرأسمالية ) الذى لا ينتج لاشباع الحاجات ، ولكن للربح وتعاون الانتمان من ناحية ، والانتاج من ناحية أخرى على خلق الحاجات واصرام الشهوات وما تهوى الأنفس ، وجاوز الاقتصاد فى الدول المتقدمة حدود الحاجة ، وبلغ عالم الشهوات حيث وجد المعين الذى لا يمتلا .. والاستهلاك الذى لا ينتهى ، وأصبح الاقتصاد سباقا ما بين الربح من ناحية والشهوات من ناحية أخرى وكل منها لا

يشبع ولا يقنع ولا يفني ووجود العالم نفسه وهو يدور في الحلقة المفرغة ويلف مع الدوامة .

وعندما يبدو وكأن المجتمع قد بشم من الحاجات ، يلجم الاقتصاد - حتى لا تقف عجلة الآلات ولا تغلق أبواب البنوك - إلى صناعات التسلیح أو شن الحروب -  
وهكذا حكم الاقتصاد الحديث على البشرية أن لا تجد خلاصها إلا في الموت .

ولم يسلها إلا المنايا وانما .  
أشد من السقم الذي أذهب السقم  
وليحق عليها قول الله تعالى .

« حتى اذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنها قادرون عليها أتها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حسيداً كأن لم تغير بالأمس »

الخامسة : نتيجة لهذا أصبح التضخم من أكبر سمات الاقتصاد المعاصر . وللوفاء بالاحتياجات المتضخمة لجأت الدول النامية إلى الديون الأجنبية ولجأت الدول المتقدمة إلى الدين القومي ، وفي كلٍّ مما أصبح العجز ظاهرة لا يمكن تفاديها ، وحتى في الولايات المتحدة فقد اعترف المسؤولون الأمريكيون بأن العجز في الميزانية خلال السنة المالية الحالية التي انتهت في ٣٠ سبتمبر الماضي ( ١٩٨٦ ) قد بلغ رقماً قياسياً هو ٢٢٠ بليون دولار رغم صدور القانون الخاص لتخفيض العجز : وجاء في

تقرير مشترك لوزارة الخزانة ومكتب الادارة والميزانية بالبيت الأبيض أن الإيرادات الحكومية خلال ذلك العام بلغت ٧٦٩ بليون دولار ويعنى ذلك زيادة العجز عن العام الماضي بمبلغ ٨ بليون دولار .

وقد أدى العجز الذى حدث خلال ٢٥ عاماً الماضية إلى أن بلغ إجمالي الدين القومى ٢٢ تريليون دولار<sup>(١)</sup> وكمثال على التضخم الذى أصاب صناعة السلاح ، ذكرت احدى الصحف أن لو ان الله طبع النقود تطبع مائة دولار كل ثلاثة احتاجت البشرية الى قرنين من الزمان لطبع أموال التسليح فى عام ١٩٨٢ . وصناعات السلاح لها دور رئيسي في انفاذ الاقتصاد الرأسمالى (والاشتراكى ايضاً) من أزمانه ، ولم تكن هذه الأزمات لتحدث لو لا التضخم الربوى الذى لزم الاقتصاد حدوداً لا يمكن الاستمرار فيها الا بالاتجاه الى صناعات التسليح ويعنى التوقف عنها الخراب للشركات .. والتهاوى للبنوك .

ومن الواضح أن هذه الظاهرة التى حكمت عالم الاقتصاد وهمنت على المجتمع بأسره تكاد تكون تجسيداً للربا الذى هو كما أوضحتنا وبحكم التعبير اللغوى زيادة وتضخم فى غير موضعها ،

---

(١) جريدة الأخبار فى ٣٠ / ١٠ / ٨٦ . والتريليون - كما يقول فاموس المورد ، رقم مؤلف من واحد إلى يمينه ١٢ صفراً في الولايات المتحدة وفرنسا و ١٨ صفراً في بريطانيا وألمانيا . والدين القومى يظهر عندما تطرح الحكومة « سندات .. أو شهادات » يشتريها المواطنون .

« لا يربو عن الله » وبالتالي يكون على حساب العلاقات والاحجام  
والوظائف السليمة .

### من الائتمان الى الاختیان

قد يقال ، لقد قرأتنا قصة رائعة من المقايسة البدائية حتى  
الكارت السحرى ، والممعنا بالدور الضخم الذى قامت به البنوك .  
ويصرف النظر عن مدى « اخلاقية » استناد البنوك على الائتمان  
لخلق النقود ، فلن يكون هناك خطر أو ضرر محقق يلحق  
المجتمع . ولو حدث مثل ذلك لما تقبل المجتمع البنوك أو ارتضى  
ان تظل موجودة ومعارضة مهمتها .

والحقيقة غير ذلك تماما . والحكم السابق لا يمكن أن يصدر  
الا عن سذاجة وجهل بمواطن الأمور .. أو تحيز يعمى ويصم  
وتحبّط الدراسة الدقيقة والموضوعية ان النظام فاسد حتى النخاع ،  
وانه بحالته الراهنة غير قابل للاصلاح لأنّه ليس الا استسلاما  
لأسوأ ما في النفس البشرية من نوازع وابتعادا عن أفضلي ما فيها  
من مشاعر .

ومن الواقع التي تثبت ذلك :

- ١ - ان البنوك قد استحوذت على الأموال . فلم تقنع بما يقدمه  
حملة الأسهم لتكوين رأس المالها . ولا بما يقدمه المودعون من  
تقاء أنفسهم من وداعٍ تخلصا من مسؤولية حفظها  
وصونها ، ولكنها وهو الأهم - عمدت الى جذب مدخرات  
الناس بما تقدمه من فوائد مضمونة وثابتة . فاستطاعت

بذلك أن تستخرج القرش من «تحت البلاطة»، أو من جوف «الحصالة»، وفي الحقيقة فإن البنك في هذا يطبق أساسيات عمل البنك . وقد أوضح ريكاردو من وقت طوبل أن المصرف هو الذي يشغل في أموال الآخرين ، أما إذا استخدم أمواله فإنه رأسمالي .

وهذا الوضع وضع خطير وضار ، هو خطير لأنه يضع مدخلات الأمة في يد المؤسسة المصرفية فيكون أشبه بوضع البيض كله في سلة واحدة . أو أن يجرى تشغيلها طبقاً لوجهة نظر واحدة . وهو ضار لأنه يعود الناس السلبية و يجعلهم يتقبلون الكسب دون عناء ودون عمل .. وهو مسلك يخالف سنن الحياة والأصول التي تقوم عليها المجتمعات من عمل وابداع ونشاط .

٢ - ان تسليم هذه المدخلات . وتركيز السياسة المالية العليا للبلاد في عدد محدود هم قيادات البنك يشبه تركيز السلطة السياسية في يد الطفمة العسكرية أو العصبة الحزبية وما يؤدي اليه هذا من تحكم وطغيان ، بل إن تركيز السلطة المالية في يد قيادات البنك أسوأ لأنه غير ظاهر في حين أن مقاومة تركيز السلطة السياسية هو المدف المعلن للمعارضة السياسية ولهموم كل دعاة الاصلاح . فالسلطة بطبيعتها مفسدة .. وتركيز السلطة هو تركيز للل fasad .

ومع ان قاعدة الهرم المصرفي عريضة بحكم ضمها - كما ذكرنا - لأصحاب الأسهم وأصحاب الودائع ، وأصحاب المدخرات ، الا أن فعنه ضيقة جداً ومدببة ، ولا قيمة لقاعدة العريضة البتة فهى كالشغالة التى تجمع العسل فى مملكة النحل . وعندما يتفق عشرة أو عشرون من قيادات البنوك الكبرى فى دولة ما على سياسة مالية معينة فانهم يستطيعون تحقيقها ، فتحت أيديهم أموال البلاد ، ولا تستطيع الحكومة أن تفعل لهم شيئاً لأسباب عديدة . لعل أكثرها بداهة .. أن الحكومة منهم ! ومنها ان المساس البنوك يعرض البلاد لهزة اقتصادية خطيرة ، ومنها أن للبنوك أعواذه المنبدين فى كل مسالك المجتمع ..

٣ - هناك مبدأ مقرر وعرف متبع هو أن العمل العام مسئولية تصطحب بأخلاقيات ومتطلبات تميزها عن العمل.الخاص والبنوك تقوم بأعظم مسئولية عامة وأكثرها حساسية وخطورة هي السياسة المالية . فكان يجب أن يكون لها أخلاقيات وأداب نصريحة وواضحة وملزمة ، وان تضع المصلحة العامة نصب أعينها ، وان تلتزم بمبادئه وأصول العمل العام . ولكن الحقيقة ليست فحسب غير ذلك ، بل هي نقىض ذلك . وحتى في أيام الذهب ، وعندما كانت الصيرفة في أيدي شيوخ أمناء مرسين ، فإن نطاق «الأمانة» كان محدوداً جداً وكان محصوراً بان لا يجاوز الائتمان عشرة أمثال الودائع .. وحتى هذه الآثار الوهانة اندثرت

وأصحاب القيمة الوحيدة هى النجاح والكسب واهتمال الفرص .. والخضوع لنزوات وطبيعة المال . والبنوك ليست الا أعلا صورة للتجارة لأنها تجارة في المال والتجارة هي أقل مجالات النشاط الاقتصادي اتصالاً بالعمل المبدع أو قياماً على الأخلاقيات . والمبادئ والشعارات التي تؤمن بها هي «اشتر بارخص الأسعار وبيع بأغلاها»، «القرش صياد»، «رأس المال جبان»، «النقد لارائحة لها»، الخ ..

٤ - بالإضافة إلى كثرة الأموال - أموال الغير - في البنوك ، وتركيز السلطة ، وعدم وجود مثل أعلى أخلاقي يلزم البنوك استهداف المصلحة العامة . وكل واحدة من هذه الواقع تكفي بمفردها لاملاك أي مؤسسة ، فهناك أيضاً نراخ في الرقابة ، أو حتى معالاة من الحكومة للقيادات المصرفية ..

: وقيل في تبرير ذلك أن عمل البنوك حساس وسرى وفني للغاية ، ويتضمن اعتبارات وملابسات لا يلم بها إلا المصرفيون أنفسهم . وللخروج من مأزق عدم الرقابة .. وضرورة وجود رقابة بشكل ما على هذه المؤسسة الكبيرة ارتكز أن يقوم بالرقابة البنك المركزي .. لأنه «بنك البنوك»، ولكن البنك المركزي هو في الملاذ الأخير بنك وأنه يتبع أيضاً «الأصول المصرفية»، وأنه إذا كان حاكماً على البنك ، فإنه إنما يقوم عليها وبفضلهما . وقد أخذ بنظام البنك الاتحادي الاحتياطي (الذي يماثل البنك المركزي) في الولايات المتحدة في اعقاب انهيار البنك والبورصات في

الثلاثينيات ليحول دون أن تكرر الكارثة القومية ، ولكنه لا يمكن ، ولا مما يدخل في اختصاصه « الزام البنوك سياسة غير السياسة المصرفية المتبعة ، والتي لاتخفي تجردها من الأخلاقية واستهداف المصلحة الخاصة وليس العامة وإذا كان لها من تبرير فهو الزعم الذي قدمه آدم سميث وثبتت التجربة فشله ، عن أن المصلحة العامة إنما هي مجموع المصالح الخاصة ، وإن كل مصلحة خاصة هي لبنة في المصلحة العامة ..

وقيادات البنك المركزي أو البنك الاتحادي هم من قيادات البنوك ( بما في ذلك ممثلو الحكومة ) في ردهاتها أمضوا شبابهم ومن مقاعدها العالية انتقلوا إلى البنك المركزي وسيعودون إليها بعد انتهاء مدة خدمتهم الحكومية .

والشاهد التي ثبت ذلك في الخارج والداخل عديدة وايرادها يحتاج إلى مجلد . وحسبنا أن نوجه الانتباه إلى ما أورده المحكمة التي نظرت أمامها قضية توفيق عبد الحى المشهورة عام ٨٣ وتناولت وقائعها ١٥ قياديًا من البنوك شغل بعضهم مركز الوزارة أكثر من مرة ونشر الحكم في الصفحة الأولى من جريدة الجمهورية<sup>(١)</sup> . تحت عنوان «محاكمة جنائية لكل من عاون توفيق عبد الحى على ارتكاب جرائمه . الأخلال الجسيم من ١٥ مسئولاً بالبنوك» واستغرق نشر الحكم تسعة صفحات كاملة .

(١) الجمهورية القاهرة . العدد الصادر في ٢٢ من مايو ٨٣ ( ١٤٠٣ ) الصفحات ١ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

وهو أمر قلما يحدث حتى عند حدوث ثورة أو انقلاب ! ويصور مدى اهتمام المجتمع المصرى بتلك الحالة الفريدة وفتىذ والتى بلورت احدى الطواهر الجديدة فى نشاط البنوك واقتصاد الانفتاح وتضمنت العناوين «المانشيتات»، التى أوردتها جريدة الجمهورية بعرض الصفحة «المسئولون بالبنوك أخلوا أخلالا جسيما بمسئوليياتهم»، بنك قناة السويس ارتكب غشا وأكذ لبقية البنوك ان سمعة عبد الحى فوق الشبهات، «البنك المركزى لم يمارس دور» المطلوب في الرقابة، ..

وبعد أن استعرض الحكم المعانى التى استهدفتها المشرع من التسهيلات التى كفلها البنوك . قال .

وحيث أنه على الرغم مما تقدم ، وعلى الرغم من أن المصرفيين السابق ذكرهم يعملون في مصارف استثمارية مصرية برأس مال مصرى ، فكان الأجرد بهم أن يتزموا بهذه السياسة الاقتصادية وألا يحيدوا عنها ، وأن يعملوا على تأكيدها ونواجهها ولكنهم أخلوا بواجبهم أخلالا جسيما مما أحق ضررا جسيما بالمال العام بالمعنى الذي عرفته المادة ١١٩ من قانون العقوبات . ويتمثل ذلك في منحهم المدعى عليه الأول قروضا وتسهيلات ائتمانية على الرغم من أن ميزانيته خاسرة تكشف عن تدهور مالى ملحوظ وبلا ضمانات ، ودون الحصول على تأمينات كافية من هذا العميل ..

وغمى عن البيان أن هذه التأمينات قد تكون كفالة أى ضمانا شخصيا من آخر التزم بسداد الدين فى حالة عدم وفاء المدين

الأصلى به ، أو ضمانات بوضع السلعة التى يتاجر فيها العميل بمخزن خاص تحت سيطرة البنك على أن يتم السداد عند سحب كمية منها بأن يسدد العميل قيمتها قبل سحبها أو ضمان أوراق تجارية مثل الكمبيالات المسحوبة على تجار آخرين . بحيث تزيد قيمتها عن القرض المطلوب بعد أن يستعلم البنك عن مدى ملاءمة هؤلاء التجار الملزمين بسداد الكمبيالات أو ضمان أوراق مالية كالأسهم والسنادات وهذه أوليات أو بديهيات فى عمليات البنك خرج عليها هؤلاء المصرفيون حين منحوا الائتمان ، اذ لا يمنع علاقات شخصية . أو لميزانية خاسرة بل بموجب ضمانات كافية تجنبنا من التعامل مع عميل سيء السمعة .. وكان حريا بالبنك المركزى بالدولة أن يشدد من رقابته وشرافه على بنوك الاستثمار والعاملين فيها لمنع العبث بأموالها . وغنى عن البيان أنه يلتزم بهذا الواجب بوصفة بنك البنك بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان فقد نصت المادة الأولى منه على أن البنك المركزى للدولة يقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة بما يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصرى ويجب عليه مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالى . وأكملت ذلك المادة ٣٧ منه . حين أعلنت أن هذا البنك يقوم بالرقابة والشراف على البنوك طبقا للضوابط المشار إليها فى هذا القانون .. ولايدفع المسئولية عن بعض العاملين بهذه البنوك قولهم ان بنك قناة السويس قد ساهم فى تقديم معلومات خاطئة للبنوك الأخرى عن العميل المدعى عليه

الأول رغم خسارة ميزانيته وسوء سمعته خروجا منه على شرف المهنة المصرفية بتضليل سائر البنوك . ويمكن المدعى عليه الأول من الحصول على ائتمانهم دون مسوغ بل كان يجدر بهؤلاء المصرفيين أن يتزموا بالقواعد المصرفية المشار إليها فيما سبق عند منع المدعى عليه الأول للالتفاف تفاديا من وقوع كارثة مصرفية كما هو الحال في الدعوى الثالثة ، أذت إلى ضياع ما يجاوز مليونا من الجنيهات ، انتهى .

وكان يجب أن تمنع الحكومة والمسئولون في البنك المركزي وبقية البنوك اهتماماً خاصاً بما تضمنه الحكم حتى لا تكرر المأساة ولكن بعد أقل من عامين تفجرت قضية تجار العملة وكشفت عن تجاوزات من البنوك فاقت اضعافاً مضاعفة ما حدث في قضية توفيق عبد الحفيظ .

وشاهد المجتمع المصرى مبارزه عنيفة على صفحات الجرائد والمجلات مابين وزير الاقتصاد وتجار العملة . وهزم وزير الاقتصاد ليس فحسب لأن ادعاءه كانوا أقوى ، ولكن لأن صحفته شابتها تصرفات بعض أفراد أسرته .

وأخيرا قدم إلى القضاء نجم هذه القضية الذى أطلق عليه الادعاء «فتى الفتى» لانه وإن كان فى الثلاثين من عمره - فقد كان يدخل يده كل يوم تسعة ملايين دولار !!

وكشفت التحقيقات عن وقائع أثارت الدهشة ، فهناك وافعة «مجموعة الاصدقاء» التى فتحت حسابا فى بنك الأهرام «كانت

تجرى عليه جميع الموبقات»، ولم يستطع الادعاء أو المحكمة معرفة أسمائها . أو حل لغزها وان حسابها كان مكسوفا بمحالغ تجاوزت ١١ مليون دولار وان أوراق الحساب قد مزقت حتى لا تكشف أسماء بعض المسؤولين الكبار وذكر بعض الشهود أن بنك الأهرام صدر بنكتوتا للخارج خلال ١٩ شهرا يعادل ثلاثة أمثال مادرته بنوك القطاع العام ، وان قيمة تعامل البنك المصرى في المعادن النفيسة شراء وبيعا خلال سنة ١٩٨٣ هي مليار و ٧٠ مليون دولار وان البنك خسر ٥٦ مليون دولار في المضاربة بالمعادن النفيسة .. ووصف الادعاء بنك «جمال ترست» بأنه «دكان»، ووصف الجمال نفسه بأنه «مبعوث العناية الشيطانية» وأشار الى امتناعه عن دفع ٢٣ شيكًا مسحوبة قيمتها ٤٠ مليون جنيه وان ذلك كاد أن يؤدي الى انهيار النظام المصرفي ، وان بنك الأهرام هو «بنك الأسرة» .. فالمعاملون فيه يكونون أسرة واحدة حصلوا على تسهيلات بدون ضمانات وكانت هذه التسهيلات لأشخاص بذاته منهم أعضاء مجلس ادارة البنك الذين يمنع القانون منحهم أي تسهيلات .

و جاء في تحقيق نشرته أكتوبر (العدد ٤١٧ - ١٩٨٤/١٠/٢١ ص ٦٢) .

أحال المستشار عبد القادر على المدعى العام الاشتراكي قضية بعض البنوك الاستثمارية وعددا من قياداتها وعددا من كبار تجار العملة الى محكمة القيم ، جاء ذلك نتيجة التحقيقات مع المتهمين والاعترافات (المذهبة) التي أدلوها بها وما زالوا

والأشخاص المرموقة والجهات المسئولة التي كانت تساندهم في تنفيذ مخططهم التخريبي الذي كان من شأنه إنخفاض سعر الجنيه المصري .. يقابلها ارتفاع مذهل ومصطنع ومفتعل لسعر صرف الدولار .

فتحت ملفات كل بنوك الاستثمار بالكامل . ليعرف المحققون كيف وافق مجلس ادارة هيئة الاستثمار على مزاولة نشاطها في مصر ... وبالرغم من أن رأس المال الذي جلبته من الخارج في بعض منها لا يزيد على ما يعادل مليون جنيه مصرى .. بالرغم من أن ميزانية مثل هذه البنوك . وصلت الآن إلى مائة مليون من العملات الأجنبية والمصرية . وجاء ذلك نتيجة الاكتتاب في رأس المال من مصريين وعرب . ثم طرح الأسهم في السوق ليشتريها المدخرون المصريون ثم تجيء بعدها المدخرات والأيداعات بالعملات долларية والمصرية . بل أمام الأرباح الخرافية . تتبع من هذه البنوك شركات أخرى وبأسماء أخرى تمولها هذه البنوك وأغليها يعمل في قطاع التشييد والبناء (السوبر لوكس) التي لاتقل فيها الوحدة السكنية عن نصف مليون دولار !! وهذه «الابراج» او الشركات تعمل في مجال السياحة وانشاء الفنادق ، وتشترك معها شركات التأمين المصرية . وهذا يؤدي إلى نقص عمال البناء بالرغم من انها مشكلة قائمة لأن الأجور التي تدفع لهم مغربية ومرتفعة وتستولى على حديد التسليح ومواد البناء التي تستوردها الدولة بالعملات الصعبة للتعويض الاقتصادي والشعبي - بل ان الدولة تدعم اسعارها لحل ازمة الاسكان .

وجاء في مجلة أكتوبر ٣١ مارس سنة ١٩٨٥ .

وسيطرح المستشار حسني عبد الحميد مساعد المدعي العام الاشتراكي وممثل الاتهام في مرافعته بقاعة محكمة القيم أخطر سؤال إلى من يهمه ويعنيه أمر مصر : اذا تمكنت أربعة بنوك استثمارية في مدة لا تزيد على سنة ونصف من تهريب ملياري من العملات الأجنبية والمصرية إلى خارج البلاد وإذا كان هذا هو معدل التهريب في هذه المدة القياسية فما هو ياترى الرقم الحقيقي الذي هربته هذه البنوك وغيرها من البنوك وفروعها . والتي بلغت ١٦٦ حتى الآن والتي بدأ بعضها العمل في سنة ١٩٧٤ . ولو افترضنا حسن النية في الأغلب منها ، يتم كل ذلك أمام قوة سلطة البنك المركزي أو غيابه بالكامل بالرغم من أن قانونه صريح بأنه المسئول الأول عن تحريك وتسيير الوضع الاقتصادي . ولذلك يسمى بنك البنك أي الشريان التاجي لجميع البنوك على أرض مصر ..

ان سياسة الدولة ممثلة في سياسة ورقابة البنك المركزي على هذه البنوك هي العامل الرقابي الذي يضمن تواؤم خطط وبرامج هذه البنوك مع سياسة وأهداف الدولة ولكن يتم ذلك إلا إذا كانت الدولة تعترف بقوة البنك المركزي الرقابية والاشرافية . وأهمية السلطات المخولة له لتعديل المسار الاقتصادي . وهذا لم يحدث على الإطلاق بل ان العاملين في البنك المركزي والبنوك القومية . استقالوا من أعمالهم وعملوا في البنوك الأجنبية بمرتبات كبيرة وأغلبهم قيادات مصرية لها ممارستها الطويلة

في العمل المصرفي - مما سبب خللاً في كثير من مواقع البنوك القومية والبنك المركزي ، بل ان هذه البنوك استقطبت عدداً من وزراء الاقتصاد والمالية السابقين وبعض أساندة الاقتصاد في الجامعات ليكونوا رؤساء مجالس ادارات هذه البنوك وأعضاء متربين لاعطاء جو من الثقة للجمهور ، بالإضافة الى علاقات الصداقة التي تربط هؤلاء بالواقع القيادي الاقتصادي الهامة لتسهيل الأمور بل أصبحت هذه البنوك شبه عائلية توظف أعضاء مجالس ادارتها ومن يرشحونه وتسهيل الحال على رأى المثل (شيلني وأشياك) في الوقت الذي نرى فيه أن البنوك في جميع دول العالم تحكمها سياسة عليا للدولة مرتبطة بالأهداف القومية وممثلة في سلطة تنفيذ لجهاز مركزي فوق يحكم سلوك البنوك حتى لا تؤثر مصالحها المباشرة والقصيرة الأجل على مستقبل الاقتصاد القومي ..

أما في مصر فقد تضاءلت قوة سلطة البنك المركزي في الرقابة . وزادت قوة البنوك ولم تلتزم بقيم بنكية في إطار القانون والشرعية . وكان لزاماً على وزارة الاقتصاد التعرف على البنوك التي تهدد ادارة الاقتصاد القومي نتيجة لعدم التزامها لأن ذلك يؤثر على القطاع البنكي في المجتمع بل ان أغلب هذه البنوك المنحرفة وغيرها أنشئت بأهداف وسياسات تتناقض مع أهداف المجتمع .

وكتبت مجلة المصور أن قضية سامي على كشفت عن حقيقة دور البنوك الاستثمارية والذي للأسف كانت مقصورة في

الفترة السابقة على الاتجار في السوق السوداء وتصدير العملات الصعبة خارج البلاد . الأمر الذي أضر ضرراً بالغاً بالاقتصاد المصري . ذلك أنه من بين الوقائع التي شملها الاتهام قيام بنك الأهرام بتصدير ٥٩٠ مليون دولار خارج البلاد وفاء لديون ثبت أنها لم تتجاوز ستة ملايين دولار الأمر الذي يعني أن هذه المبالغ في معظمها قد خرجت دون مسوغ قانوني . بل لقد حدث عند تحقيق هذه الواقعية مع بعض المختصين في البنك المركزي أن تكشف النقاب عن أن البنوك الاستثمارية قد استطاعت خلال عام ونصف فقط أن تصدر خارج البلاد ٣ مليارات دولار أمريكي على خلاف القواعد والقرارات التي يصدرها البنك المركزي أى أن معظم ماتم تصديره يدخل في دائرة التهريب الأمر الذي أدى إلى رفع قيمة الدولار وخفض سعر الجنيه المصري . ورفع سعر العديد من السلع الاستهلاكية ...

كذلك تركزت التحقيقات على واقعة خطيرة ، هي واقعة اسهام أحد البنوك في المضاربة على الذهب . وهو الأمر المحظور على البنوك في مصر بالنظر الى المخاطر الضخمة التي تنطوي عليها هذه المضاربات فضلاً عن انعدام خبرة المصارف المصرية بأسواق المضاربة على الذهب ..

وفي اطار واقعة واحدة . ضارب هذا البنك بمليار و ٧٠٠ ألف دولار على أسواق ذهب في الخارج . بأموال مودعة . وكانت النتيجة تحويل البنك بخسائر ضخمة بلغت ٦ ملايين ونصف دولار ..

وللأسف أن هذه الواقعة . لم تصل إلى علم السلطات المصرفية . ولم يتحرك لها جهاز واحد في مصر لبحث هذا الموضوع بل تمكن مدير هذا البنك من الهرب إلى السودان ..

ونشرت جريدة الجمهورية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨٥ تحت عنوان «تقرير خطير لجهاز المحاسبات» ان أربعة بنوك قدمت ٤ مليارات جنيه فروضاً . دون ضمان أو بضمان شخصي وجاء في هذا الخبر .

أكد الجهاز المركزي للمحاسبات أن أرصدة القروض المقدمة من البنوك التجارية الأربع (الأهلي - مصر - الاسكندرية - القاهرة ) بدون ضمان أو بضمان شخصي بلغت جملتها ٥٣٥١ مليون جنيه في ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٣ مقابل ٤٢٢٧ مليون جنيه في ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٢ بزيادة بلغت ١١٢٣ مليون جنيه وبنسبة ٢٧ % تقريباً .

★ ★ ★

وفي النصف الأول من عام ١٩٨٦ أثيرت قضية البنك العربي الأفريقي الدولي وتصرفات مديره وما اكتنفها من شكوك وتجاوزات لاحظها الجهاز المركزي . ونددت صحف المعارضة بهذه التصرفات في كتابات غطت صفحات بأسرها واستنجد بعضها برئيس الجمهورية شخصياً لوضع الأمور في نصابها كما واصل الاستاذ جمال الحمامصى الكتابة في عموده اليومى بالأخبار لأكثر من عشرين كلمة متواالية عن هذا الموضوع

تناولت بالأرقام والتاريخ وقائع محددة وصارخة مثل اهدار البنك لأكثر من مائة مليون دولار وطرد الخبراء المصريين وزيادة رأس المال تجنبنا لسقوط البنك .. الخ ومع هذا كله ، فلم تحرك الحكومة ساكنا وأخيراً اذاعت بياناً ركيكاً «مجهول الهوية كأبناء الخطية» على حد ما جاء في أحد المقالات الملتقطة في مجلة الشعب<sup>(١)</sup> .

وقد كانت هذه هي المناسبة التي أجرت فيها جريدة أخبار اليوم تحقيقاً واسعاً حول الموضوع وأخذت فيه آراء عدد كبير من أسطلين الاقتصاد .. فقال أحدهم إن الصحافة لا يجوز لها أن تتناول تفاصيل معاملات البنوك (كان ٢٠٠ مليون دولار .. تفاصيل) وإن هذا يؤدي إلى انهيار الجهاز المالي للدولة . وقال الثاني أن كل بنك في العالم توجد به ديون سليمة وديون مشكوك فيها وديون معدومة .. وإن معاملات البنك لا يجوز تداولها علانية ، لأنها تتضمن أسرار المتغاملين . وكشف ثالث عن أن الميزانية التي تصدرها البنوك إنما تصدرها لمجرد اعطاء مؤشرات لازمة للجمهور واستطرد فقال «إن الحسابات المقصلة والبنود الخاصة سواء بالاحتياطيات أو المخصصات أو الديون المشكوك فيها أو العملاء » فهي مسائل تخصيصية داخلية لاتهم إلا دائرة محدودة . وعلى ذلك فالمسئولة الأولى تماماً بالنسبة

(١) مجلة الشعب القاهرة . وقد استقال مدير بعد ذلك تحت ضغط هذه الحملة وفي فترة لاحقة أقبل - أو استقال محافظ البنك المركزي المصري .

للمركز المالي للبنك وحساباته فهو مراقب الحسابات بنص قانون الشركات رقم ١٥٩ ، وعليه المسئولية الكاملة في اثبات أي تحفظات أو أشياء تتعلق بالمركز المالي للبنك في الميزانيات المعامل عليها ، ومسئوليته هنا تصل إلى حد المسئولية الجنائية .

وأورد هذا المسئول . وهو رئيس مجلس ادارة البنك الأهلي ونائب رئيس اتحاد بنوك مصر واقعة في منتهى الأهمية والخطورة ولها دلالتها التي لا تخفي - تلك هي ، ان أكثر الناس التصالقاً بالبنوك هم المساهمون أصحاب رأس المال ، وقد أعطى قانون الشركات الحق لمجلس الادارة إلا يذيع في الجمعية العمومية للبنك كل الأسرار الخاصة بالعمل اذا ما كان هناك ضرر في اذاعة مثل هذه الأسرار<sup>(١)</sup> .

وهذه الواقع توضح المدى البعيد الذي ذهبت إليه الحكومة في معالاة قيادات البنوك والتستر على تصرفاتها كائنة ما كانت .. وليس ذلك - على فداحته - غريباً لأن الحكومة مالات البنوك على حساب مبادئها وقواعدها نفسها ، فاستثنى بنوكاً من أحكام التأمين والقوانين المنظمة للشركات المساهمة والبنوك والانتمان والمراقبة على النقد ، بالإضافة إلى الاستثناءات من قوانين العمل والأجور والمعاشات السائدة وبعض المزايا والاعفاءات الضريبية ..

★ ★ ★

---

(١) أخبار اليوم العدد الصادر في ١٣ / ٩ / ١٩٨٦

فهذه الأوضاع كلها - أعني الاستحواز على أموال الناس وتركيز السلطة في أيدي محدودة . وعدم وجود أخلاقيات عامة أو مثل تستهدف المصلحة العامة وعدم وجود رقابة فعالة . كلها .. تجعل الانزلاق من الائتمان إلى الاختيارات ضريرة لازب وأمراً مقرراً لا يفر منه بحكم هذه الاغراءات العديدة . وإذا كان المال «السايب» يعلم السرقة ، فهذا مال سايب . والسرقة منه محمية بالقوانين ..

### الجريمة التكراه :

### الأخذ من الفقراء واعطاء الأغنياء :

قد يتصور البعض أن هذا الحديث لا يهم عامة الشعب . ولا الفقراء من الناس الذين ليس لهم علاقة بعالم البنوك والمطحونين بمشاكل العيش ومشاكل الحياة اليومية . وإن هؤلاء كالعربيان في القافلة لا يزعجه ولا يقلق باله هجوم قطاع الطرق فليس لديه ما يخشى عليه . ولكن الحقيقة غير ذلك ، بل هي نقيس ذلك . فالبنوك ليست كقطاع الطرق الذين ينهبون الأغنياء ويغافون الفقراء . إن البنوك تأخذ من الفقراء . لتعطى الأغنياء .

ذلك أن صلب عمل البنوك وسر قوتها . وثارتها الاسطوري هو الائتمان والائتمان هو خلق النقود ، وعندما يفتح البنك حساباً لفرد ما أو يمنحه ائتماناً أو قرضاً ( فهذه كلها متراودفات لحقيقة واحدة ) بمليون جنيه مثلاً ، فإنه في حقيقة الحال

وبكل بساطة ، يصدر عملة ويأخذ قيمتها من الناس ، شأنه في هذا شأن أي مزيف يطبع أو رافق مالية بمثل هذا المبلغ ، والفرق الوحيد بينهما أن البنك يصدر نقوده في حماية القانون ، وأنها صالحة للتداول . على حين أن المزيف يعد محتالاً ويقبض عليه وتصادر نقوده . ولكن المحصلة واحدة هي أخذ منتجات وأملاك وسلع الآخرين لقاء هذه النقود «الوهمية» ( وهي لفظة استخدمتها بعض المراجع الاقتصادية ولست أول من يستخدمها) أو المزيفة .. أو بتعبير القرآن « أكل أموال الناس بالباطل » .

قد يقال لا مشكلة ، ما دامت نقود البنك صالحة للتداول .  
كما يمكن القول إن عمليات الملايين المضاعفة لا يشترى بها كوخ فقير أو قيراط مزارع مسكن ، ولكن ستشتري بها قصور ومصانع واقطاعيات ، حتى لو كانت سرقة ، فهم جميعاً  
لصوص : وقد سلطت البنوك بعض الظالمين على بعض ..

ولكن الأمر ليس كذلك .

فالبنوك عندما تطرح في السوق هذه المقادير الكبيرة من النقود ، فإنها ترفع الأسعار تبعاً لنظرية العرض والطلب . فالطلب متوافر لتوفير النقود وزيانتها ، ولكن العرض - أي المنتجات والسلع محدودة ، وتكون النتيجة أن يزيد الطلب على العرض فترتفع الأسعار ، أسعار كل شيء ، لأن أي شيء يمسك برقباب أي شيء آخر فتبدأ حلقات الارتفاع حلقة

فحلقة حتى تصبح سلسلة كاملة ثم تبدأ دورة جديدة مع كمية جديدة من النقود تدفع بها البنوك الى السوق فتبدأ حلقات جديدة تنتهي بسلسلة كاملة جديدة وهلم جرا .. وهو ما يطلق عليه الحلقة الشريرة Vicious Circle التي لا تنتهي ما دام العمل اليومي للبنوك هو «خلق النقود» وفرضها على السوق .

وإذا أخذنا ما استشهدنا به في فقرة سابقة نقلًا عن جريدة الجمهورية من أن أربعة بنوك قدمت خمسة مليارات فروضا دون ضمان أو بضمانت شخصي أو ما جاء في مجلة الأهالي من أن حجم الائتمان دون ضمان أو بضمانت شخصي في القطاع العام في الفترة من ٧٢ إلى ٨٢ وصل إلى ٣١ مليار و ٦٠٣ مليون دولار وأن البنك المركزي قدر دين القطاع الخاص للبنوك بنحو ٦٦ مليار دولار منها ٤٢ مليار ديون مشكوك فيها<sup>(١)</sup> فإن معنى هذا أن البنوك قد قذفت بكل هذه الكمية «المهولة» من النقود الى السوق فرفعت الأسعار أضعاف الأضعاف من الخizer والجبن إلى الحذاء والكساء وأصبح على القراء أن يدفعوا قرشا فقرشا ، وساعة بعد ساعة . هذه الزيادات المتواترة للأسعار دون أن تترك لهم البنوك وقتا يلتقطون أنفاسهم أو يوازنون حساباتهم . فتوالى الزيادات جعلهم يجررون طويلا وراءها في محاولة للحاق بها .. ليجدوا أنفسهم حيث كانوا .. أو أسوأ .. وهذه القروش ، لأنها تجمع كل ساعة من كل يوم ومن كل

---

(١) مجلة الأهالي ٣ سبتمبر ١٩٨٦ ص ٣ .

واحد من الأغلبية الساحقة الفقير» ، تصبح ملايين وتتصب فى البنوك .. ليسددها القراء .. ما أعطته البنوك للأغنياء ..

لقد أعطت البنوك ما لا تملك لمن لا يستحق ودفع الثمن - كالعادة - القراء ..

وهذه الحقيقة توضح لنا كيف أن البنوك قد أصبحت دولة داخل الدولة . بل دولة أقوى من الدولة ، وأنها هي - وليس وزارة المالية - التي تحكم في اقتصاد البلاد لأن الحكومة عندما تمس حاجتها إلى أموال فانها - في الملاذ الأخير - تلجأ إلى فرض ضرائب ، ولكنها لا تستطيع ذلك الا بقانون يعرض على السلطة التشريعية التي تدرسها مادة فمادة .. قبل ان تمنع الحكومة حق فرض هذه الضريبة ، ولكن البنوك ليست في حاجة إلى استئذان لأنها تفتح حسابات وتعطى شيكات بما تراه ويحصل أصحابها ، كما لو كانوا جباراً الضرائب » على قيمتها من الناس ويتم هذا كله في غفلة من الرقابات ، فلا تعلم الصحافة سره ، ولا يتعرض له نواب الشعب ..

بل أكثر من ذلك . أن الحكومة عندما تفرض الضرائب تلحظ الاعتبارات الاجتماعية وقد تضع سياساتها المالية على أساس الأخذ من الأغنياء لاعطاء الفقراء . فتأتي البنوك لتعكس الآية ، وتهدم ما بنته الحكومة فتأخذ من القراء لتعطى الأغنياء . وقد تحارب الحكومة الاتفاق المظہرى فتأتي البنوك بعكس ذلك .. وهلم جرا ..

وهكذا يتضح لنا كيف ان الجذر الربوى للبنوك هو الذى مكنها من كل هذا الانطلاق وجعلها اخطبوطاً وقوة شريرة هدامة فى المجتمع تأخذ من الفقراء لتعطى الأغنياء ، وتقدم ما لا تملك من لا يستحق وتغرس بالتكاثر وتعلى من شأن قيم الاستحواز والثراء قدر ما تهدم فى قيم الخلق والاكتفاء . وتصل فى هذا كله الى ما عجز عن الوصول اليه أعتى العناة وأطغى الطغاة ..

ولا يصعب على المؤرخ الاقتصادي ان يجد خيطاً رفيعاً يحمل كل الخصائص الربوية الكريهة . كما لو كان الجبل السرى - يربط المصرفين الدوليين المعاصرين فى «تشيزمانهان» ، و«فيرست ناشيونال بانك» و«وكربيت سويس» بالصيارة القدامى فى «لومبارد ستريت» فى لندن والمدن الايطالية ليصل فى النهاية الى الصيارة اليهود الذين اتخذوا من الهيكل مقراً مختاراً او طردهم المسيح وقلب موادهم قائلاً «بيتى بيت صلاة يدعى » وانتم جعلتمو» مغارة لصوص « واذا كان الصيارة الاول جعلوا من الهيكل مغارة لصوص ، فإن الصيارة المحدثين جعلوا من المجتمع الحديث بأسرة مغارة لصوص .

هذه هي الحقيقة المفجعة ، اما ما يثار من دفاع ، فلا قيمة له في الحقيقة . فقد يقال ان البنوك لا تسلف الا بضمان .. ولكن ما تكشف عن حقائق فى الفترة الأخيرة يؤكّد بما لا يدع أثارة من شك أن البنوك لا تتعنت وتشترط الضمانات الواقية الا مع الفقراء من الناس وبالنسبة للقروض الصغيرة التي قد تكون سداً لحاجة

أو فيما بمشروع أما الملابين فانها تقدم لتجار وبائتمان صورى  
كأن يكون ضمانا شخصيا أو « سمعة » أو أوراق مالية مشكوك  
فيها أو سجبا على المكشوف الخ .. مما كشفنا عن بعضه وما لم  
يكشف عنه أدهى وأمر .

قد يقال ان البنك المركزى بالمرصاد .. ولكن البنك  
المركزى هو كالقط الذى سلموه مفتاح الكرار .. فهو من البنوك  
والى البنوك وقياداته جاءت من البنوك .. وستعود الى البنوك واذا  
كان على رأس بعض من البنوك عدد من رؤساء الوزارات  
المصرية السابقين - فضلا عن عدد آخر من وزراء المالية  
السابقين فكيف يمكن للبنك المركزى أن يحاسب مثل هذه القيادات  
وقد أوردنا تقرير المحكمة فى قضية توفيق عبد الحى دون أن  
تجد اقل اهتمام حتى قضية البنك الافريقى الدولى . والبنك  
المركزى بعد كل شيء يعمل « طبقا للأصول المصرفية »  
والخطأ هو فى الأصول المصرفية نفسها فكيف يمكن ان نعالج  
الأصول المصرفية . بالأصول المصرفية ..

لقد شاهدت مصر خلال السنوات العشر من ٧٦ الى ٨٦  
من طغيان رأس المال واستغلال البنوك لمكانتها ما يمكن أن  
يوصف بأنه استحواز كامل على الحياة الاقتصادية للبلاد  
وتسخيرها لمصلحة القلة المميزة حتى وان اوقع هذا البلد فى  
حمة الديون واثقل الأغلبية الكادحة بالاعباء المتزايدة ، وجعل  
حياتها سلسلة من المشاكل . كما شاهدت حالات متعددة خضع فيها  
أكبر الشخصيات فى البلاد لنفوذ رأس المال خصوصا ذليلا . وقد كتبت

كاتبة اشتهرت بالكشف عن الفضائح في احدى صحف المعارضة ، والأسى يمزقها .

«هذا التالى ( تقصد مدير البنك العربى الأفريقى الدولى ) يعرض على رئيس حكومة مصر بكل ثقلها فى المنطقة فى الماضى والحاضر منصبا فى بنك صغير ! ١ ) .

حتى محافظ البنك المركزى الذى يملك حسابه عينه رئيس مجلس ادارة يوباف بنيويورك (١) ، ونشرت المجلة فى مقالها الذى استغرق أكثر من صفحة كاملة رسما للاخطبوط المصرفى الذى وضعه رئيس البنك فهناك بنك عمان العربى الأفريقى . وشركة افاركو الموريتانية ومجموعة البنوك العربية الدولية يوباف يوباف الخ .. وهناك الشركة العربية العالمية للتمويل فى لوكسمبرج . وهناك بنك البحرين العربى الأفريقى فى المنامه وهناك ارتول بنك اندترست فى « البهاما » وهناك بنك تونس الدولى .. وكل هذه البنوك والمؤسسات المالية يديرها . أو يستحوذ على الجزء الأعظم من أسهمها .

وصحىح أن البنك العربى الأفريقى الدولى من البنوك الاستثمارية الدولية الكبيرة . ولكنه ليس الوحيد من نوعه وقد لا يكون أكبرها .

---

(١) الدكتورة نعمات احمد فؤاد فى مجلة الشعب القاهرة الصادرة فى ١٤/١٠/٨٦ ص ٣ .

## وَمَا الْحَلُّ

ان هذه الجرائم الفاضحة .. والفائض القادحة في نظام البنوك لم تكن خافية على عدد من المفكرين الأحرار الذين رفضوا قبول الأمر الواقع .. أو الانسياق مع التيار أو التأثر بالدعوى والمزاعم التي وضعها المصرفيون وأقرها أو سكت عليها الاقتصاديون . ففي العشرينات ظهرت في بريطانيا مجموعة من المفكرين كشفوا سوءات نظام البنوك وانتهكوا سر الائتمان مثل «سودي» ومثل «الميجور» «دوجلاس» داعية «ائتمان الشعب» وأصدرت هذه المجموعة عدداً من المؤلفات والكتب أصبحت اليوم نسياً منسياً لأنكاد نجد لها ذكراً ، حتى في كثير من كتب الاقتصاد . ولكنها وقتذاك ظفرت بشيء من الشهرة .. دون أن تزال من استقرار الطود المصرفي الشامخ ، خاصة وأن بنك إنجلترا كان أفضل من غيره من البنوك وأكثر حرماً . وفي الولايات المتحدة تعرض النظام المصرفي للهجوم أثر الأفلاس المتعددة . وعندما وقعت الواقعة وتهاوت البنوك والبورصات كبيوت من ورق خلال الأزمة العالمية الكبرى (٢٩ - ٣٢) عززت الحكومة نظام الاحتياطي الفدرالي الذي حد شيئاً ما من انطلاق البنوك وحماها من التدهور والافلاس .

ولكن يمكن القول أن النظام المصرفي لم يتعرض لحملة منظمة كالتى قادها ماركس ضد الرأسمالية . وقد عنى ماركس في حملته على الرأسمالية لأسباب عديدة بالاستغلال الرأسمالى للعمال وركز هجومه عليه ، بل وأقام نظريته على أساس «فائض

القيمة، فلم يعط النظام المصرفي ما يستحقه من النقد ، حتى وان كان قد تحدث عن النقود بعمق وأسلوب أخاذ .. ولكنه وقف عند الانتاج الصناعي أو قضية الأجور ولم يتعرض كثيراً للتمويل المصرفي ولا ماتقوم به البنوك من تخريب في الاقتصاد. وفي الحقيقة فيمكن أن يعد نظام البنوك مثلاً فريداً لنظام حاكم وسيطر .. يقوم على أساس وهمي ومختلف .

فإذا أردنا الحل فإن قصارى ما يقدمه الاقتصاد - بالمعنى الفنى - هو تجريد البنوك من الائتمان . واستبعاد عملية ، خلق النقود ، منها ، وهذا هو ما ينادي به الاقتصادي المشهور هايك ، أو أن يكون احتياطيها  $100\%$  ، كما اقترح ذلك الاقتصادي المعروف فيشر وقصر عملها على التسهيلات التجارية . وهو اقتراح يقضى بالفعل علىأسوأ ما في النظام المصرفي - ولكن من المشكوك فيه أن ينجح ماظل المناخ الفكري للمجتمع على ما هو عليه . ولابد ليمكن تطبيق مثل هذا الاصلاح وتجريد البنوك من هذا الامتياز الفذ من أن يؤمن المجتمع بفكرة أخرى غير ماطرحته وروجته الرأسمالية .

وهذا هو ما اكتشفه الحركة العمالية في أيامها الأولى عندما فكرت في اصدار عملة ورقية على أساس العمل فتصدر ورقة بساعة عمل .. وأخرى بساعتين وثالثة بيوم عمل الخ .. وتحدد قيمتها على أساس حاجة عامل نمطى وأسرته خلال ساعة وفشلـتـ الفـكرـاـ - رغم أنها هي الوحيدة تقريباً التي تمثل لنا الأساس السليم الذي يجب أن يكون غطاء العملة .. وترتكز

عليه العملة . وان الرابط ما بين العملة والعمل (وقد ربطه بينهما اللغة العربية) سيحقق التوازن ما بين النقد والانتاج بحيث لا يحدث تضخم أو انكماش .

هذا حديث سنعرض له بافاضة في كتابنا عن البنوك الإسلامية، أما هنا فما يهمنا هو الحل الإسلامي - وهل يكون هو البنوك الإسلامية .



## الفصل السادس البنوك الاسلامية

تدین البنوك الاسلامية بوجودها لتجاوز ظاهرتين متزامنتين  
هما الصحوة الاسلامية والفواض البترو - دولارية . والصحوة  
الاسلامية - بدورها - ظهرت كرد فعل لمفشل الارهاب العسكري  
في إقامة التل斐ق المذهبى الذى اريد له أن يحل محل الدعوة  
الاسلامية في مصر وسوريا والعراق، فقد سقط عبد الناصر -  
بطل هذه الحقبة ورمزا - كسيرا ، محطما أثر هزيمة ١٩٦٧  
المخزية . بينما بقى التيار الاسلامي الذى نصب حياته لمقاومته  
ومارس في سبيل ذلك أبغض صور الكبت والاضطهاد بل وازاد  
قوه واكتسح الجامعات وتملك مخيلة الشباب - شباب الثورة -  
كما قيل ، ثم أطاح بخليفة - السادات - عندما تحدى المشاعر  
الاسلامية في مشهد توفرت فيه كل «قدريه» التراجيديا اليونانية ،  
وبدا وكأنه تطبق لما صوره المتتبى من ألف عام .

انته المانيا في طريق خفية  
على كل سمع حوله وعيان  
تفصده المقدار بين صاحبه  
على ثقة من دهره وامان  
ولم يدر أن الموت فوق شواته  
معار جناح ، محسن الطيران  
وهل ينفع الجيش الكثير التفافه  
على غير منصور وغير معان

وفي ايران حيث نصب طاغية آخر نفسه لمقاومة الاسلام  
ومهاذنة اسرائيل ومحاولة العودة الى العهد الساساني ، وأحاط  
نفسه بأقوى مخابرات «سافاك» وأضخم قوة عسكرية ، وساندته  
في الخارج أكبر دولة ودعمته في الداخل أموال بترويلية لاحصر  
لها .. ظهر شيخ في الثمانين من عمره لا يملك الا صفة الدينية  
وسجادة صلاته ، فأطاح بالطاغية في ثورة شعبية عارمة لم  
يشهدها العالم منذ أيام النبوات وأصبح الطاغية الطاوس المختال.  
طريدا شريدا .. هائما لا يجد من يأويه .

وفي أفغانستان دهمت الجحافل الروسية هذا البلد المؤمن ،  
فظهرت المقاومة واستطاعت بفضل ايمانها الاسلامي أن تهزم  
بسلاحها البدائي أعنى الجبوش ...

كما يجب أن لاننسى أن انتصار رمضان (اكتوبر ١٩٧٣)  
كان انتصاراً للإيمان أحرز تحت لواء «الله أكبر» ووضع كمثال  
لانتصار الایمان في مقابل الهزيمة التي تسبب فيها من نصبا

ـ سهما لمقاومة الدعوة الاسلامية: جمال عبد الناصر وعبد الحكيم  
ـ امر (١) .

و كانت حصيلة هذه الأحداث كلها التي استمرت من ٧٠ الى ٨ عودة الحماسة للإسلام ، وبروز الاسلام فى صدارة اهتمامات ، وأخذ السياسيون يقلبون ماقتبه بينما والمودودى قطب فى الحديث وماكتبه ابن تيمية وابن حزم وغيرهما فى تقديم ، وكان طبيعيا أن ينحا الاقتصاديون هذا المنحى فيقتروا كتاب الاقتصاد الاسلامي ..

فى هذه الفترة نفسها أدت حرب رمضان وال موقف التكى وال الكريم ، وما أجمل أن يجتمعوا ، للدول العربية البترولية إلى القفر باثمان البترول من أربع دولارات للبرميل تقريبا الى ٤٠ دولار ... وانثالت الأموال على الحجاز والخليج ولibia الخ .. وأصبحت القضية كيف يمكن استثمار كل هذا التيار المتدفق من الدولارات .

وكان لابد لكي يؤدى تزاوج الصحوة الاسلامية بالقفزة البترولية .. الى ظهور البنوك الاسلامية . من رائد يشرف على عملية الولادة .. ويظهر على يديه الوليد وكان من يمن الطالع

---

(١) يجب أن لانتسى أن عبد الحكيم عامر كان هو الذى يشرف على المخابرات العسكرية وعلى السجن الحربى حيث ارتكتت الموبقات . وعندما شعر هذا المسعى الدميم حمزه البسيوني بأفول نجمه لاذ ببيت عبد الحكيم عامر لحمايته .

أن تصدى لذلك رجل بارز مهذب يحمل اسماً عزيزاً على المسلمين جميعاً لأنه اسم الملك فيصل - وهو رجل الدولة الأول الذي أنجبه الحكم السعودي واقترب حكمه بتقديم القربات وبناء المساجد وتدعيم الدعوة الإسلامية . هو الأمير محمد بن الملك فيصل رحمة الله .

هذا هو الوجه المشرق في البنوك الإسلامية ..  
فلننظر الآن إلى الوجه الآخر .. ولابد من وجه آخر ..

### قصور تكنيك «لا ربيا ولا ريبة» :

الوجه الآخر هو أن البنوك الإسلامية - كالصحوة الإسلامية - كانت - على ما عرضنا - رد فعل . ورد الفعل لا يملك الاصلية ، فقد قامت نظم حاكمة ارادت ان تكتب الدعوة الإسلامية .. ظهرت الصحوة الإسلامية .. وتوفرت أموال فائضة لاحد لها تبحث عن استثمار .. ظهرت البنوك الإسلامية . ولكن ظهور الصحوة الإسلامية .. والبنوك الإسلامية لا يعني بالضرورة ، نجاحهما في تطبيق أهدافهما لأن هذا النجاح يتطلب مقتضيات عديدة لم تتوفر تماماً ، لا للصحوة الإسلامية .. ولا للبنوك الإسلامية .. لعل أهمها وجود «نظيرية» إيجابية شاملة ومحكمة وواضحة تكون محور العمل ودليله وهادئه إلى النجاح ، ومثل هذه النظرية لم تتوفر لا للصحوة الإسلامية ، ولا للبنوك الإسلامية ، فكتاب «الدولة الإسلامية» للإمام الخميني مثلاً لا يمكن أن يكون «دليل عمل» الثورة الإيرانية ، وكذلك شعار «لاربيا ولا ريبة» لا يمكن أن يكون محور نشاط البنوك الإسلامية .. ومن هنا

تعثرت كل محاولات اقامة حكم اسلامي سليم ، في الباكستان وفي السعودية وفي الخليج وفي السودان .. وفي ايران الخ .. كما اقتصر عمل البنوك الاسلامية على تجنب الربا ، رغم وجود الجمهور .. والايامن والحماسة والامكانيات العادلة في الحالتين .

وقد أدت الملابسات التي ظهرت فيها الصحوة الاسلامية لأن يعالج «الاقتصاد الاسلامي» شخصيات درس بعضها دراسة غربية - مدنية لآخر فيها (فيما نحن بصدده) لأنها دراسة تقليدية مهنية ، لم تلمس الأصول الحضارية والأسس النظرية لهذا العصر ، كما تلقى البعض الآخر دراسة في الأزهر أو الجامعات الاسلامية ، وهي الأخرى دراسة لآخر فيها ، لأنها ليست سوى دراسة مذهبية فقهية تقليدية لا تعود مباشرة إلى قرآن أو سنة . وليس فيها استشفاف لروح الاسلام . أو خلق الرسول . وكانت النتيجة ان استوى المحامون والمحاسبون وأساتذة الجامعات مع حشوية الفقهاء . ومقلادة المذاهب . فهم جميعا قد تلقوا دراسات مهنية منبته عن أصولها . ولكنها لازمة لتقليد المناصب وشغل الوظائف واكتساب الصفة .

وبالنسبة للموضوع الذي نحن بصدده . فان رجال المال الذين تأثروا بالصحوة الاسلامية بحكم وعيهم الاسلامي ، وتباهوا الى ملامعة التوقيت بحكم حاستهم الاقتصادية .. ولو اواجههم نحو الفقه الاسلامي للتعرف على صور من النشاط الاقتصادي تتفق مع الاسلام . ووجدوا ضالتهم في فريق من الفقهاء وضعوا خبراتهم الفقهية في خدمة الغرض المقصود والتوصيل الى المصيغة

المنشودة . ووضع الجانبان «تكتيًّا» مهنياً ذكياً لسياسة البنوك الاسلامية يقوم على التنديد بالربا . وابراز تحريم الاسلام والالتزام بالشريعة الاسلامية في المعاملات . وبهذا التكتيك طعنت البنوك الاسلامية خصومها في مقتل . وأوجدت لنفسها دوراً من أدوار البطولة والإنقاذ وانطلقت من العباءة الفضفاضة للفقه الاسلامي . ولم يكن هذا التكتيك يتطلب سوى الابتعاد عن الربا . وهو وإن كان محور المعاملات المصرفية التقليدية ، فإن ابداع بديل لم يكن مستحيلاً . وإن كان صعباً .. وهكذا بدأت مسيرة البنوك الاسلامية ..

ولاريب أن البنوك الاسلامية عندما حررت نظامها المصرفى من الفائدة . فإنها قامت بخطوة كبيرة نحو اصلاح مسار الاقتصاد وأبداع وسائل جديدة للعمل تحقيقاً لترجيحه الاسلام . وتجاوباً مع أمة الاسلام ، وكانت - الى حد ما - مثل بنك مصر الذي حرر الاقتصاد المصرى من الهيمنة الاقتصادية الأوروبية في العشرينات .

ولكن هذا لا يتضمن ، بالضرورة . أنها جعلت هذا التصحيح في خدمة الأغراض الأصولية التي يفترض أن تستهدف . فمن المحتمل أن بنك مصر نقل قيادة الاقتصاد القومي من «الخواجات» إلى «الباشوات» أو أنه أحل الرأسمالية المصرية محل الرأسمالية الأوروبية . وهذا حسن ولاشك . ولكن الأحسن أن يكون الاقتصاد في خدمة الجماهير العربية .. وليس النخبة الضئيلة ..

وبالنسبة للبنوك الاسلامية . فان استبعاد الربا أمر هام .  
تشكر عليه البنوك الاسلامية . ولكن الأمر الأهم والذى كان  
يستحق المزيد من الشكر . هو تحقيق الغايات التى من أجلها حرم  
الاسلام الربا .

— وقد أوضحنا فيما تقدم أن الربا ليس مجرد الأقراض  
بفائدة ، فلو كان هذا وحده لما استحق حرب الله والرسول ،  
ولكنه فى حقيقته رمز نظام اقتصادى يخالف معنى ومبني ،  
قلباً و قالباً سلباً وايجاباً الاقتصاد الاسلامى ، وبالتالي يفسد  
المجتمع الاسلامى بأسره . وهذا هو ما يتاسب مع وعيد  
القرآن ، فالأمر ليس أمر «تكنيك» يستبعد به الربا ، ولكنه أمر  
«روح» «تبث الحياة فى اقتصاد اسلامى تتتوفر فيه كل المقومات  
التي أشرنا إليها فى فصل سابق .

وأعتقد أن هذا مالم يدركه معظم القيادات العليا في حركة  
البنوك الاسلامية . وقد قدر لي أن أعرف عدداً من هذه القيادات  
في مصر والسودان فلم أمس فيهم خلق الداعية ولا المعرفة  
بالرسالة الحقة لاقتصاد يستهدف الخدمة والرعاية وتخفيف  
المعاناة وتغريج الكربارات ويكون في خدمة المجتمع وإنما وجدت  
نماذج للبورجوازية الذكية ذات المهارة في العمل الاقتصادي  
وتتوفر لديها ملكة الاحساس بالربح والتعامل بالمال ويمكن  
لمعظمهم أن يشغل مناصب القيادة بنجاح في أي بنك ربوى أو في أي  
مؤسسة رأسمالية » ويوسفنى أن أقول أنتى لمست في بعضهم

عزوفا عن مقتضيات الضمير الاجتماعي والمروءة والنخوة وواجبات الخدمة وتفریج الكربات وهي قيم في صلب الاقتصاد الاسلامي حتى وإن كان أحدهم يقرأ جزءاً كاملاً من القرآن الكريم في كل يوم من أيام رمضان «كما يقول» .

وحتى لاينسحب هذا الحكم ، وهو بعد شخصي وذاتي ، على بقية القيادات في البنوك الاسلامية فأقول إنني بجانب من نكرت ، وجدت أفرادا يستحقون الاحترام والتقدیر ، ولمست فيهم «فيفي» الدعوة الاسلامية وعلى رأس هؤلاء الأمير محمد الفيصل مؤسس البنوك الاسلامية والذي أقامها وتحمل مسؤولياتها داخل الدول العربية وخارجها ، واكتتب فيها بماله ومنحها اسمه . كما لمست في الدكتور أحمد عبد العزيز النجار الأمين العام لاتحاد البنوك الاسلامية خلق الداعية الذي لا يكل ولا يمل ولا يتملكه اليأس . كما عرفت أيضا بضعة آحاد لولا انني أعلم أنهم يؤثرون ان لانكر أسماؤهم .. لذكرتها .

نتيجة لافتقاد الروح .. والتركيز على التكنيك المعين جاءت قيادات هذه البنوك بلفيف من الفقهاء ليضعوا الصياغة الفقهية للعمارات المصرفية .. وحمات حول بعض هؤلاء الشيوخ الشبهات لموافقتهم من ناحية ولحرصهم على الدنيا من ناحية أخرى . وقد عرض هذه النقطة في أسلوب حاد ومؤلم كاتب اسلامي تحت عنوان فرعى لا يخلو من دلالة هو «في قلب الانفتاح» وجاء فيه<sup>(1)</sup> .

---

(1) العنوان الأصلى للمقال هو محنة الأزهر للاستاذ فهمى هويدى

«الوجه الآخر للقضية - الأزمة - يتمثل فيما اصاب  
فقهاءنا وعلماءنا من عدوى القيم السلبية التي أفرزتها مرحلة  
الانفتاح . بحيث وجد فقهاؤنا أنفسهم في مواجهة اغراءات شديدة  
لم تملك الكثرة الظاهرة مقاومة كافية لضغوطها .

كانت البنوك الاسلامية على رأس تلك المغريات ، اذ جرى  
عرف غير مبرر بقدر كاف ، أن يكون لكل بنك هيئة رقابة  
شرعية خاصة به . الأمر الذي كان يعني طلبا على العلماء  
برواتب ضخمة - أربعة الآف دولار شهريا في المتوسط - مما  
فتح الباب للتنافس بين العلماء - المشروع وغير المشروع .  
ناهيك عن تصرفات البعض من كان حرصهم على الاحتفاظ ببنك  
الرواتب أكبر من حرصهم على أي شيء آخر . ومن هؤلاء من  
ذكرنا بمقولة أحد المنتسبين الى الفقه من الشافعية ١ نحن مع  
الدرام قلة وكثرة .

ثم اتجهت البنوك الأخرى الى انشاء فروع خاصة  
«للمعاملات الاسلامية» لأسباب مفهومة وكان لعلمائنا مكانهم  
فيها . واتسعتدائرة لتشمل العديد من شركات الاستثمار ، التي  
لم تمل من الاعلانات عن «شرعية» انتاجها وكان دليلا على ذلك  
هو توظيف بعض العلماء فيه .. وهكذا ، خطوة خطوة ، وجد  
الفقهاء أنفسهم في قلب عملية الانفتاح .. ولنا أن نتصور نتائج هذا  
الموقف وتداعياته السلبية .

و للحق والانصاف فان قلة نادرة من علمائنا «الصامدين» رفضت الاستخدام فى البنوك ورفضت أن تقال أبرا على الفتوى ، وكانوا من «الفرقة الناجية» .

فى الوقت ذاته فان ستة من أعضاء مجمع البحث الاسلامية ، التى هى بديل هيئة كبار العلماء ، يعلمون مستشارين للبنوك الاسلامية . وهنالك من يشير اليهم فى تعويق قرار المجمع بشأن اباحة شهادات الاستثمار ، المعروض بغير حسم منذ حوالي ١٤ عاما ، وتعليق الأمر على هذا النحو يصب فى صالح البنوك الاسلامية ، التى تحرص على نجاح تجربتها بغير مثل تلك الأساليب ، ان صح القول وصدق الهمس واللغط .

ولا أريد أن أفصل ، فالملف متضخم وملئ بما ينبغي أن يتذكر عنه العلماء وأهل الفقه ، من أمراض وأمراض الاقبال الزائد على الدنيا . والتلاقي السريع مع تلك القيم السلبية التي راجت في زماننا ، ونشتت بين الكبار والصغار . حسبنا ما تلوكه الألسن في مصر وفي خارجها . بالعقل والباطل ، وإذا كانت جريرة الواحد تصيب الكل ولا يسلم من رذاتها أحد ، فما بالك إذا كان ذلك نهج الكثرة المعروضة علينا ؟

قد يقال إنهم بشر كفيرهم من البشر من أهل هذا الزمان .. وان الأزهر مؤسسة حكومية في نهاية الأمر ، سرى عليها ماسرى على غيرها . فالمشكلة مصرية وعامة ، قبل أن تكون أزهرية وخاصة . ذلك صحيح اذا ألغينا خصوصية الأزهر . وما يمثله من قيمة لدى ملايين المسلمين . بل إن قيمة مصر

ذاتها ، إن تكونت من حاصل جمع عناصر ومقومات عدة ، فإن الأزهر يحتل المقدمة من تلك العناصر والمقومات» . انتهى

نتيجة لهذا الفهم المحدود للربا والنظر إليه كممارسة معينة هي الأراضي بفائدة ، ولاعتماد البنوك الإسلامية على الفقهاء الذين يعودون في حل المشاكل إلى مراجعهم التقليدية دون أن يكون لديهم فكرة دقيقة عن مدى تعقد وتوغل الاقتصاديات الحديثة في المجتمع . ولعدم العام معظم هؤلاء الفقهاء وقيادات البنوك الإسلامية بالمضمون الشامل للاقتصاد الإسلامي وإنسانياته ودوره في خدمة المجتمع ، فإن البنوك الإسلامية لم توفق عندما دخلت الميدان لاسلكا ولا ايجابا . فأخذت في مجال الربا ممارسات لا يمكن القطع بأنها ربا .. ومارست أساليب قد لا تبرأ من شائبة الربا . وبيان ذلك أنها حكمت بـان الفوائد التي تدفعها البنوك لأصحاب الودائع تدخل في الربا . ويرأت - فيما يشبه الاجماع - صورا من الممارسات - كالمضاربة وغيرها من أي شائبة من شوائب الربا ، ونحن نرى أن هذا وذلك مما لا يمكن القطع به طبقا للتلخيص التالي :

### مدى انطباق الربا على الفوائد المدفوعة للودائع ١

يقوم النشاط المصرفي - فيما يقوم به - على شقين - الشق الأول تلقى واجتناب ودائع نظير فائدة ، والشق الثاني استثمار هذه الفوائد بـان يصدر البنك «أئتمانات» ، أي قروضا - بأضعاف هذه الودائع على نحو ما أشرنا إليه في فقرة سابقة ثم تنقضى على هذه القروض فوائد أعلى مما دفعته لأصحاب

الودائع فاذا استطاع البنك اجتذاب ودائع بعشرة آلاف جنيه مقابل فائدة ٥٪ يعطيها لأصحابها ، فإنه يستطيع أن يفرض - على سبيل المثال أربعين ألف جنيه بفائدة ٧٪ وبذلك يدفع البنك لأصحاب الودائع ٥٠٠ جنيه ويتقاضى من الذين أفرضهم ٢٨٠٠ جنيه ، وقد يمكن أن يقدم فروضاً أكثر تبعاً لمدى «الانتمان» الذي قد يصل إلى عشرة أمثال الودائع ..

وبادئ ذي بدء نقول إن هذا الشق من نشاط البنوك - أي «خلق» النقود أو بعبارة أخرى تقديم قروض أكثر مما لديها بالفعل ، ثم تقاضى فائدة ، أمر يدخل في إطار الريا المحرم لأنه أقراض صريح ، سواء كان الاقتراض لأغراض استهلاكية أو لأغراض تجارية وسواء كانت الفائدة قليلة أو كثيرة ..

فاذا كان القرض للاستهلاك - فيغلب أن يعجز المدين عن سداده الا إذا باع أصول ماله ، ثم هو لا يتوب عادة . لأن من ذاق لذة البخ لايدعها فيستدين مرة ثانية.. وبيع مرة أخرى حتى لايجد ما يبيعه ، وينحط مرغماً إلى درك القراء والمعدمين . ويفترض فيمن يقترض للاستهلاك أن يأخذ نفسه بتوجيهه الاسلام من صبر ، أو تفشن أو غير ذلك مما أشرنا اليه عند الحديث عن نظرية الاسلام في القرض . وإذا كان القرض للإنتاج ، فإن احتمالات الخسارة قائمة ، وهو يحمل على شفا خطير عظيم .. فضلاً عن أنه أثقل تكلفته بعأ اضافي قد لا يستطيع - في عالم المنافسة - أن يعوضه واحتمالات هبوط الأسعار أو الكساد الخ . قد تذهب بكل أحلامه - فيفلس ويفقد كل شيء .

هذا كله بصرف النظر عن الفائدة وما اذا كانت عالية أو ضئيلة .. مركبة أو بسيطة .. فإذا كانت عالية ومركبة فلا منجى من الخراب فقد أوقع نفسه في هاوية ليس لها من قرار .. وإذا كانت بسيطة ومحدودة .. فإنه تحمل علينا ثقيلاً وكان له عنه مندوحة ..

ونحن عندما نحرم هذا النوع من النشاط نختلف مع عدد كبير من العلماء والفقهاء بأباحوه . اجتهاداً منهم وظناً أن ليس منه بد .. أو أنه يحقق مصلحة دراسة الاقتصاد الحديث وتقصي نتائج مثل هذا الأقران تثبت أن المفسدة تقلب المصلحة .. وأنه ليس هناك ضرورة حقيقة . وإن الأفضل بدلاً من أن نستسلم لحكم الضرورة أن نعمل لتطبيق حكم الإسلام .

ولكن الأمر يختلف بالنسبة للشق الأول من ممارسات البنوك أي اعطاء المودعين أموالهم في البنك فائدة . فنحن نرى أن هذه الفائدة لا ينطبق عليها تماما التكييف الإسلامي للربا .. ولا ينطبق عليها أبدا التكييف الفقهي التقليدي للربا<sup>(1)</sup> . فمن الواضح أن المودع يودع أمواله لا حاجة ، ولكن لعدم الحاجة ، والرغبة في حفظ الأموال الفائضة في مكان آمن - أو لاستثمارها . فعنصر الحاجة أو الضرورة مستبعد تماما

---

(1) هناك فرق . فقد يتتبه بعض المفكرين إلى مالم يلحظه الفقهاء القدامى لأنها من محدثات هذا العهد . فتدخل إضافة في التكييف الإسلامي . وإن لم يشير إليها التكييف الفقهي التقليدي . وسيرد أيضاً ذلك في فقرة تالية .

والذين يودعون أموالهم يعلمون أن البنك يستثمرها في نشاط تجاري . وأنه عندما يعطيهم هذه الفائدة ، فيفضل استثماره لأموالهم . والبنك أيضا ليس بالمحاج الذي يأخذ أموالهم لحاجة . ولكنه يجتنبها للاتجار . فعنصر الأراضي والاقراض بالمعنى المأثور مستبعد . والعملية من طرف المودع والبنك متاجره . أما القضية التي يعلق عليها الفقهاء كل الأهمية - أي وجود فائدة محددة نسبة إلى رأس المال وليس الربح ، فإنها عملية شكلية في الاقتصاد الحديث . فلليبنك مؤسسة للمتاجرة بأموال الغير - أو بلغة أخرى - توظيف أموال . وهو يضع حساباته - أكثر من أي تاجر آخر - على أنه سيسكب ، فإذا كسب فسيعطي أصحاب الأموال النسبة المحددة سلفا ، والتي على أساسها أقام حساباته وفصل ما بين الربح ورأس المال الخ .. وإذا خسر ، فلن يأخذ المودعون شيئا وسيكون شأنهم شأن الشركاء في أي شركة تجارية ، أو المضاربين في الشركة التي تمارسها البنوك الإسلامية ، فلم يبق إلا تحديد النسبة وربطها برأس المال وسنرى أن هذا في عالم التجارة قد يكون أقرب إلى العدالة من صور أخرى تباخ وتمارس ..

وقد أورد بعض الكتاب حجة غريبة شيئا ما لاعتبار الفائدة على الإيداع ربا هي أن البنوك تستغل عملاها فتأخذ منهم أموالهم وتستفيد منها فائدة كبيرة ثم لاتعطيهم إلا جزءا ضئيلا . وهي حجة غير مقنعة أولا لأن الذين يودعون أموالهم يعلمون هذا ، ولابد أن لديهم أسبابا وجيهة لقبولهم الإيداع ، وهم ادرى بمصلحتهم وعندما قامت البنوك الإسلامية تحول عدد كبير من المودعين في

البنوك التجارية الى البنوك الاسلامية . ولكن بقى عدد آخر ، ولعله الأكبر ، وآخر ذلك لأسباب لاريب أنها تحقق مصلحة لهم . ثم هناك نقطة أخرى هي أن الربع العظيم إنما تحقق بفضل عمل البنك وليس للمودعين شأن فيه فحجة الاستغلال مدحوضة ، الا اذا تقبلنا منطق المرابي .

ولعل هذا النوع من الممارسة - أى الادعاء - كان في ذهن كثير من الفقهاء عندما أباحوا الفائدة المصرفية . دون أن يكون لديهم صورة دقيقة عن الشق الثاني - الأفراض بفائدة .. ويلاحظ أن كتاباتهم لم تعن بالتمييز بين الشقين .. وان الأحكام فيها تكون عامة ، أو قد تطلق عليها تعابيرات غير دقيقة مثل لفظ «أرباح البنك» كما يتضح من الفقرة التالية التي جاءت في خطاب أرسله قارئ للاهرام الى الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى عندما نشر في عدد سابق احتجاج أحد القراء على مانكره أحد المتحدثين في ندوة عامة بالتليفزيون في شهر رجب ١٤٠٦ (مارس ١٩٨٦) من أن معاملات البنك كلها حرام .. فكتب ذلك القارئ رسالة جاء فيها . «ان من العلماء الأفاضل الذين أفتوا بأن أرباح البنك والبريد حلال لاشبهة فيها الامام الأكبر الشيخ محمد عبد الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت في كتابه الفتاوی وأستاذ الشریعة الاسلامیة الشیخ الخفیف والدکتور عبد المنعم النمر والدکتور احمد شلبی والدکتور محمد نایل وغیرهم» ويمكن أن يضاف الى هؤلاء السيد رشید رضا الذى أورينا رأيه عندما أشرنا الى كتابه عن الربا ، والى ما جاء في العدد الأخير من مجلة المنار من أنه

«ليس من الriba المحرم ما تأخذه البنوك ولا ماتعطيه لأصحابها سهاما ولا للمودعين لأموالهم منها» .. وعن شبهة أخذ ربع المصارف على أساس أنها «بعض مالها المحرم» قال إن العبرة في مثله بصفة أخذه لابأصله ..

ولو لوحظت الدقة لكان يجب التفرقة بين إيداع المودعين . وبين إقراض المقترضين ، بل لكان يجب التفرقة أيضاً بين إيداع في البنوك وإيداع في صندوق التوفير . لأن البنوك تقوم باقراض هذه الودائع بفائدة » ولكن صندوق التوفير لا يفعل هذا .. وقد يكون «هذا» هو مربط الفرس ..



قلنا في مستهل الأشارة أن التكييف الإسلامي للriba لا ينطبق تماماً على الودائع ، لأننا نذهب إلى أن من مقومات الriba التي أشرنا إليها » والتي لم يعن بها الفقهاء » الكسب دون عمل وقد ألقى ايثار الفقهاء للافاظهم القديمة ضباباً على المعانى . لأن كلمة «عاوضة» أو «عوض» مبهمة .. ونحن نرى أن من العناصر التي تكون الriba وتعد جزءاً لا يتجزأ من طبيعته - الكسب دون عمل ، فحتى الاستغلال . قد يوجد في التجارة التي أباحها الإسلام أصلاً ، فإذا تطرق إليها الاستغلال حرم الإسلام الاستغلال - ولكن دون تحريم التجارة كلياً . وليس الأمر كذلك في الriba والشيء البارز الذي يميز الriba عن التجارة - بصرف النظر عن الاستغلال الذي قد يوجد في التجارة أيضاً هو عدم وجود عنصر «العمل» فيه - فصاحب المال يكسب .. لافضل

عمله كالناجر . ولكن بفضل ماله . وهو يجلس مرتاحا لا يبذل أقل جهد ثم يتلقى مبالغ طائلة . وهذا يخالف ليس فحسب أصول الاقتصاد الإسلامي ، ولكن أصول الإسلام نفسه الذي يرتب الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة على العمل . من هنا فإن الأفتراق بين العمل والمال يوجد شبهة قوية<sup>(١)</sup> لاعتبار الفائدة التي يتلقاها أصحاب الودائع ريا ..

ولكن إذا لوحظ هذا التكيف ، وهو مانؤمن به وما يستتبع تحريم الفوائد على الودائع ، فإن تطبيقه يستتبع القضاء على معظم صور الممارسات التجارية .. بما في ذلك بعض ممارسات البنوك الإسلامية وهذا ما يؤودي بنا إلى مناقشة النقطة الثانية فيما ذهبت إليه البنوك الإسلامية . عندما حرمت الفوائد على الودائع .. وحلت مأطلقت عليه المضاربة ..

#### شبهات قوية تكتنف المضاربة :

أعلنت البنوك الإسلامية . أن المضاربة هي البديل الإسلامي عن الربا ، وأنها الأسلوب «الشرعى» لما تكون عليه ممارسات البنوك في مجتمع إسلامي . ولم يشد أحد ، فيما نعلم عن الذهاب لهذا المذهب ، فما هي هذه المضاربة الشرعية ؟

---

(١) المجال الوحيد الذي تسامح الإسلام فيه في هذه النقطة هو «الميراث» وهو بالطبع مقيد ولوحظ فيه أن الأبناء امتداد للآباء . وقد وضع الإسلام نسبة على وجه التحديد ملاحظا العدالة . ولهذا يختلف الميراث عن الكسب دون عمل في حالة الربا .

لن نعود الى بطون كتب الفقه وحواشيها لأن اسلوبها قد لا يكون مفهوما . ولا ان كتب الفقه والحديث المتقدمة فلما تشير الى المضاربة بالاسم ..

ولهذا فسندع أحد أنصارها من رجال المالية العامة والاقتصاد يشرحها بلغة سائفة ومفهومه ، ذلك هو الدكتور محمد عبد الله العربي ونحن ننقل عرضه للفكرة كما جاء في مجلة «البنوك الاسلامية» ، وبعد ان نشرت الصحيفة تنديده بنظام الفائدة استطردت :

«... ولا يكتفى الدكتور العربي بتشخيص الداء ولكنه يصف لنا الدواء الناجع ، ويعتقد أن عقد المضاربة الاسلامي يمكن أن يحل المشكلة برمتها ..

ويبيّن لنا عقد المضاربة في كلمتين «صاحب رأس مال ومضارب» فمثلا الشخص الذي يودع ماله في يد بنك يسمى صاحب رأس المال والبنك يسمى في هذه الحالة مضاربا وتسمى العلاقة بينهما مضاربة ..

: فإذا أودع صاحب رأس المال ماله في بنك وقام البنك باستثمار هذه الأموال وربح البنك اقتسم الربح بينهما ولهمما أن يتفقا على هذه النسبة فيكون مثلا بالمناصفة أو للبنك الثالث والثلاثين لصاحب المال .. أما اذا خسر البنك فلا يتحمل الخسارة ولكن يتحملها صاحب رأس المال ولكنه يحذر من اشتراط مقدار معين من المال مسبقا لأن هذا يفسد عقد المضاربة ..

ويبيسط الدكتور العربي هذا العقد فهو يعتبر البنك أمنيا على المبالغ المودعة عنده وهو موكل عن رب المال في استثماره ، ولرب المال أن يضع شروطا لأوجه الاستثمار وله أن يتفق على مدة معينة .

ويلتزم البنك باستثمار المال على أحسن وجه ، ولا يغامر به في مشاريع فاشلة فإذا خالف البنك (أى المضارب) شروط المضاربة وتلف المال كان ضامنا له .. أما إذا تلف جزء من رأس المال نتيجة استثماره ، فيؤخذ الجزء التالف من الربح .

أما إذا زادت الخسارة فان المضارب لا يتحمل شيئا ، وتؤخذ الخسارة من رأس المال .. وهو يأخذ نصيبيه في الربح في مقابل عمله ، ومادام لا يفترط في رأس المال ولا يستثمره في مجالات أخرى غير المتفق عليها فإنه لا يتحمل الخسارة ..

ويخلص الدكتور ثمرة العلاقة بين صاحب رأس المال والمضارب بقوله : « وبالجملة فالضرر والخسارة عائدان على رب المال وحده ، وإذا شرط كون ذلك مشتركاً بينه وبين المضارب فالشرط باطل ، غاية الأمان المضاربة إذا لم تأت بنتيجة فلا شيء للمضارب وذلك لأن نصيبيه بعض شائع في الربح ، وإذا كان لاربع فلا نصيب له لأن ما منه ذلك النصيب معدوم » .

ثم ينتقل بنا الدكتور العربي إلى عصرنا ، ويحاول تطبيق عقد المضاربة على العلاقة بين البنك والمعاملين معها ..

فيقول : يعتبر المودعون في مجموعهم «رب المال» والبنك هو «المضارب» مضاربة مطلقة ، أى يكون له حق توكيل غيره في استثمار أموال المودعين .. وعلى هذا النحو يمضى البنك في تقديم المال لأصحاب المشروعات ، هذه المشروعات قد ينجح بعضها نجاحاً كبيراً ، وقد يفشل ببعضها .. ويقوم البنك بعد فترة معينة بتسوية شاملة بين أرباح وخسائر جميع المشروعات التي وظفت فيها أموال المودعين . وبعض أموال مساهمي البنك والصافي بعد هذه التسوية يخصم منه البنك المصاريف العمومية بما فيها أجور الموظفين واحتياجات البنك . ثم يوزعباقي بينه وبين المودعين طبقاً للاتفاق الذي تم بينه وبينهم فإذا اتفق الطرفان على أن يكون للبنك نصف الربح مثلاً ، والنصف الآخر للمودعين ، وزع البنك عليهم النصف بنسبة مبالغ ودائعم وبنسبة الأجل الذي بقيته هذه الودائع في حوزة البنك ، أما النصف الثاني من الربح ، وهو الذي يخص البنك ، فيوزعه البنك على المساهمين بنسبة مبالغ أسهمهم ..

وينتقل بنا الدكتور العربي إلى تصوير العلاقة بين البنك وبين أصحاب المشاريع الاستثمارية .. فيعتبر البنك هو صاحب رأس المال وأصحاب المشاريع هم المضاربون ويطبق كل القواعد السالفة ذكرها على الطرفين . فالربح الذي يحققه صاحب المشروع وهو المضارب - يقتسمه مع البنك - صاحب رأس المال - بالنسبة التي يتفقان عليها بعد خصم المصاريف والأجور .. أما إذا لم يحقق المشروع ربحاً فليس لصاحب

المشروع شيء ، ويعود رأس مال البنك اليه .. أما اذا كانت الخسارة يسبب اهمال أو تفريط المستثمر (أي المضارب) فيكون عليه الضمان .

ويسلم الدكتور العربي أن التنفيذ العملي لهذه القواعد الشرعية المالية يلقى مناسبا لأن الناس لم يلقوها في حياتهم وعلاقتهم المالية لذلك فهو يقترح أن نأخذ بقاعدة - الضرورات تتبع المحظورات في تبيير فترة انتقال يتحرر خلالها النظام المصرفي في البلاد الإسلامية من الوضع القائم إلى الوضع المقترن . ولainensi الدكتور العربي في بحثه الحالات الفردية التي قد يحتاج فيها الناس لمعونات حاجاتهم الاستهلاكية فبرى أنه من الأفضل أن تقوم مؤسسات الزكاة بأقراض المحتاجين دون أخذ فائدة ربوية .. وينصح بابعاد البنك عن هذه المهمة لتتخصص في تمويل المشاريع الاستثمارية<sup>(١)</sup> .

وشرح هذا الموضوع بطريقة عملية مدير البنك الإسلامي الأردني الدكتور سامي حمود في حديث له مع مندوب وكالة الأنباء الأردنية ونشرته جريدة الشعب الأردنية في عددها الصادر في ١٧/١٠/٧٦ فقال .

ان البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرافية تسير على أساس تجنب التعامل بالفوائد الربوية . وبناء على ذلك فإن البنك

---

(١) مجلة البنوك الإسلامية العدد ١٧ - مارس - أبريل سنة ١٩٨١ . ص ٤٩ - ٥١ .

الاسلامي يقوم كما تفعل سائر البنوك بتقديم جميع الخدمات المصرفية المختلفة فهو يفتح الحسابات ويقبل الودائع ويحصل الكمبليات وينفذ الحوالات ويفتح الاعتمادات المستندية للاستيراد والتصدير .

اما وجه الاختلاف بين البنك الاسلامي وغيره من البنوك فانه يقع في نطاق دائرة الاستثمار .. فيبينما نجد أن البنك العادى يسعى الى اجتناب الودائع على أساس اغرائها بدفع الفوائد فان البنك الاسلامي له أسلوب مختلف وهو أن يجعل هذه الودائع اذا كانت مودعة للاستثمار شريكة في عائد الربح المتحصل من عمليات الاستثمار المختلفة التي يقوم بها البنك .

اما الأسلوب الذي يستثمر فيه البنك الاسلامي أمواله فانه يعتمد على الأساليب المتفقة مع الشريعة الاسلامية السمحاء سواء في ذلك المضاربة الشرعية أو المشاركة المتناقصة أو التوسط المالي عن طريق شراء المرباحية .

اما البنك العادى فان أسلوب الاستثمار المالي لديه محصور في طريق الأقراض بالفائدة سواء في ذلك الأقراض التجارى أو غير ذلك من أساليب .

وقال الدكتور حمود واذا قارنا بين أسلوبى الاستثمار بالشكل المتبعد لدى البنك القائمة والشكل الآخر الذى سيسير عليه البنك الاسلامي نجد أن الفرق بين الأسلوبين ليس فرقاً شكلاً وإنما هو فرق أساسى .. ذلك أن فلسفة الأقراض المصرفي بالشكل

الذى نقلت فيه من منتها الأوروبى مبنية على تلاقي رأس المال برأس المال .

أما أسلوب الاستثمار المصرفي الاسلامي فانه يسعى لكي يتلاقي رأس المال بالعمل لأن عقد المضاربة الذى هو العقد الذى تتجلى فيه فلسفة الاستثمار المالى بالمعيار الشرعى انما هو لقاء منظم على أساس العقد القائم بين مالك المال والعامل فيه .

وأضاف .. وهذا الاختلاف فى فلسفة النظرة الأساسية من ناحية الاستثمار المالى تبين بكل وضوح مدى تفوق المضاربة على غيرها من وسائل الاستثمار المصرفي الربوى وذلك لأن المضاربة تفتح المجال لمن لا يملك المال لكي يعمل فيه على حصة شائعة من الربح . وهكذا يتجلى لنا وجه الاختلاف بين البنك الاسلامي وغيره من البنوك العادية والبنك الاسلامي يمد يد التمويل للمشاركة لصاحب الجهد والكفاءة قادر على العمل ولا يلاقى لدى البنك العاديه أى نصيب من التمويل الذى يساعد على البدء فى مشروعه الجديد فان البنك الاسلامي يستطيع أن يقدم لمثل هذا الشخص التمويل اللازم حسب الاشكال التى يتبعها هذا البنك فى تشغيل أموال واستثمارها .

و حول تشغيل الأموال لدى البنك الاسلامي عن طريق المضاربة الشرعية أجاب الدكتور حمود بقوله المضاربة عقد بين طرفين أحدهما يملك المال ولا يرغب أو لا يحسن أن يعمل فيه والثانى يملك القدرة على العمل على أن يكون الربح على أساس الحصة الشائعة كالنصف أو الثلث أو الربع . أما اذا وقعت

الخسارة فانما تقع على مالك المال مقابل خسارة العامل نتيجة جهده وتعبه . وهذا هو التعامل العادل لأنه لايجوز أن ينفرد المالك المال بالربح إذا كانت نتيجة العمل ربحا كما لايجوز له أن يعفى نفسه من الخسارة اذا كانت النتيجة كذلك .

وقال الدكتور حمود .. هذا الوجه من وجوه الاستثمار المالي كان معروفا منذ عهود الجاهلية وقبل الاسلام . ولما جاءت الرسالة الاسلامية أقر النبي ﷺ هذا التعامل ولم ينه عنه ثم تعامل به الصحابة والتابعون وغيرهم من الناس حتى جاء الفقهاء المجتهدون فوضعوا للمضاربة القواعد المنظمة كل حسب اجتهاده .

وحول المشاركة المتناقصة وأعمال التوسط المالي بطريق المرابحة قال .. المشاركة المتناقصة وسيلة من الوسائل التي استطعت من خلالها أن أنقل الأسلوب إلى نطاق التعامل الاستثماري . فإذا فرضنا أن البنك الاسلامي باعتباره لايعامل بالربا شارك سائقا في العمل على سيارة أجرا فانه من الطبيعي أن لا يكون البنك الاسلامي عازما على البقاء شريكا لهذا السائق .. وإنما يتم ترتيب المسألة على أساس تسديد ثمن السيارة بعد أن يكون قد عمل السائق عليها مدة من الزمن حسب نشاطه وأمانته . وكذلك الحال لو أن البنك الاسلامي مول بناء عقار تجاري مثلا فان البنك يستوفى من ايجار هذا العقار جزءا معلوما باعتباره ربحا ويحفظ الباقي ليسدد القيمة المشاركة بها حتى يستقل صاحب الأرض بملكية البناء بعد أن يستوفى البنك الاسلامي ماله من دخل العقار دون أن يزيد هذا المطلوب فلسا واحدا طوال هذه المدة .

أما عن أعمال التوسط المالي التي يمكن أن يقوم بها البنك الاسلامي فقد أوضح الدكتور سامي هذه الفكرة بقوله .. إنها مبنية على أساس بيع المراقبة للأمر بالشراء وتطبيق هذا الأمر يكون في الحالات التي يضطر الواحد منها أن يشتري سلعة مثلاً وهو لا يملك ثمنها نقداً ففي هذه الحالة بإمكانه أن يكلف البنك الاسلامي بشراء هذه السلعة له نقداً على أن يبيعها له مقططة على آجال محدودة وبربع معين .

وأشار الدكتور حمود .. إلى أن أصل هذه المسألة مأخوذة من كتاب الأم للإمام الشافعى رحمة الله اذ أنها تحل كثيرة من المشاكل التي يواجهها الناس في حياتهم اليومية .

وضرب مثلاً على أساليب التعامل المالي في البنك الاسلامي كما يتصور قائلاً .. لو فرضنا أن الدولة أرادت شراء أجهزة ومعدات لوزارة الأشغال مثلاً فبإمكانها أن تتفق مع البنك الاسلامي على أن يشتري هذه المعدات لها نقداً ثم يبيعها للوزارة بربع معين ٢ بالمائة مثلاً على أساس التزام الدولة بتسديد القيمة خلال سنة أو أقل أو أكثر وكذلك الحال بالنسبة للشركات والتجار والصناعيين وغيرهم من فئات المجتمع .

وفي الندوة الموسعة التي عقدها بنك فيصل وأفتتحها الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد وافتتح نائباً عن الدكتور فؤاد محى الدين رئيس الوزراء وأسها الأمير محمد الفيصل ولخصت مجلة المصوّر بعض مدار فيها قال فضيلة الشيخ محمد خاطر « .. البنوك غير الاسلامية تضمن المال وتتضمن لصاحبـه

ربحاً محدوداً منسوباً إلى رأس المال ومرتبطاً بالزمن ، وهذا هو الربا بعينه . أما البنك الإسلامي فإنه يقول لك »『ما يرزق الله به من عائد سنتسمه» اي أن رب المال والذى يقوم بالعمل في المال يتقاضى على حصة كل واحد منها فيما يرزق الله به من ربح . فإذا حصلت خساره كانت على رأس المال لأنهما هنا شريكان . أحدهما بماله والأخر بجهده ، فالخسارة على المال وخسارة الآخر خسارة جهده الا اذا قصر في الحفاظ على المال أو أساء الاستعمال فهو ملزم . لأن المال في يد المضارب امانة . حين يعمل يكون وكيلًا وحين يربح يكون شريكاً .

من هذا العرض نجد أن المضاربة - التي اعتبرت البديل الإسلامي عن الربا - تقوم على صاحب مال يقدمه للبنك ليتاجر (أو ليضارب) به بعد الاتفاق على نسبة الأرباح بينهما . فإذا خسر المشروع فقد صاحب المال منه (أو جزءاً منه) وما كان يتوقفه من ربح ، كما يخسر البنك مكان سيربحه وثمرة عمله .

وذهب فقهاء البنوك الإسلامية فيما يشبه الاجماع إلى تحليل هذا النوع من النشاط على أساس أنه كان موجوداً في الجاهلية ولم يحرمه الإسلام بل إن النبي ﷺ ضارب في أموال خديجة .

ولكن الحقيقة أن تمحيص هذا الكلام يعطي نتيجة مختلفة . فلا قيمة لوجود المضاربة في الجاهلية ، أما واقعة مضاربة الرسول ﷺ بأموال خديجة . فنحن لا نعرف بالضبط تفاصيلها ، وهل سلمته خديجة مالا ليشتري به ويباع أو سلمته بضاعة

لتسويقها وأهم نقطة أن صاحب المال هنا سيدة لا يمكن أن تنهض بالمتاجرة خاصة في أسواق بعيدة . وهو عنصر يجعل للقضية وضعًا خاصًا وليس وضعًا عامًا .

ومن أعجب ما ادعوه في تحليل المضاربة قوله تعالى «آخرون يضربون في الأرض» وهو استدلال واضح لفساد ذلك استشهدوا بحديث «ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل المقارضة وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع»، والحديث رواه ابن ماجه (مشكاة المصابيح ج ٣١ من ٨٨٥ الحديث ٢٩٣٦) وقد اعتبر الفقهاء والشراح أن المقارضة هي المضاربة .. وهو أمر لا يمكن أن يقبل على علاته ، بل هو يثير التساؤل لماذا لم ترد لفظة المضاربة في كتب الفقه والحديث المتقدمة ، وإنما جاءت ألفاظ مثل المرابحة أو القراض . وعلى كل حال فهناك روایة تدل على أن القراض كما فهمه العرب يختلف عن المضاربة كما يعرضها فقهاء البنوك الإسلامية - في نقطة هامة جدا هي أن المقارض ضامن للمال فإذا هلك فان عليه أن يؤديه . هذه الرواية هي ماروی عن ابن ابي عمر بن الخطاب عبد الله وعبد الله كانا مع جيش العراق ، فلما أرادا أن يعودا قال لهما عامل العراق «هاهنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين» . فأسلفكماه فتبعا به متاع العراق ثم تبعاهن بالمدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح فـلا وددنا ذلك فأعطاهما المال وكتب بذلك إلى أمير المؤمنين .

وأتيا المدينة فباعا وربحا ودفعا رأس المال إلى أبيهما فقال أكل الجيش أسلفه مالا قالا لا يأمير المؤمنين قال أسلفهما المال لأنكما ابنا أمير المؤمنين .. أديا المال وربحه ، فسكت عبد الله ، ولكن عبد الله قال ماينبغى لك هذا يأمير المؤمنين ، لو نقص هذا المال أو هلك كنا ضمناه فقال عمر أديا فسكت عبد الله وراجعه عبد الله مرة أخرى فقال أحد الجالسين يأمير المؤمنين لو جعلته قرضا . فأخذ عمر المال ونصف ربحه فأخذ عبد الله وأخيه عبد الله نصف ربح المال .

فهذه الرواية تجعل القراض يختلف عن المضاربة لأن المضارب اذا خسر لا يضمن المال .. ويوضع على صاحبه والرواية على كل حال توحى بأن عمر رضي الله عنه لم يكن مقرا العملية ، ولعله كان يخلج في نفسه شيء من أمثال ذلك عندما قال «ان آخر مانزل من القرآن آية الربا وان رسول الله ﷺ قبض ولم يفسرها لنا فدعوا الربا والربية أو دعوا ما يريكم الى مالا يريكم» كما أن هذه الكلمة نفسها تعرض سببا يمكن أن يبرر به عدم تحريم الرسول ﷺ للمضاربة تحريما باتاً صريحا .

وعند تحرى الصورة السائدة للنشاط الاقتصادي فى العهد الاسلامى الأول نجد أنها كانت الاقتصاد الفردى ، اوى صورة عمل الفرد بنفسه . حتى لو بلغت أمواله الألوف . أما صورة الشركات على اختلافها . فلم تظهر الا فى عهد متاخر .. وقد ستحت فرصة كان يجب للمضاربة أن تظهر فيها لو أنها كانت أسلوبا مقبولا فى المجتمع الاسلامى الأول . وذلك

عندما حل المهاجرون بالمدينة ضيوفا على أخوانهم الانصار أصحاب الأرض والمال . وكان يجب أن تنبأ المضاربة على أساس عمل المهاجرين بمال الانصار ، خاصة وأن الانصار عرضوا مالهم على المهاجرين . ولكن هذا فيما نعلم لم يحدث والذى نعلمه يقينا هي كلمة عبد الرحمن بن عوف لأخيه الذى عرض عليه نصف ماله : «للتى على السوق» ولم يعط عمر بن الخطاب شريكا له جزءا من ماله ليضارب له فيه ليبقى الى جنب الرسول . ولكنه قال «الهانى الصدق فى الأسواق» بل ان الخليفة العظيم أبو بكر راح الى السوق بعد انتخابه «يحمل ثوابا ليبيعها» ففى هذه المناسبات كلها كان يجب أن تظهر المضاربة لو أنها كانت مقبولة في المجتمع الاسلامي . وفي جميع الحالات فان توفر احد الاسباب التي من أجلها حرم الاسلام الربا في أي ممارسة وهو الكسب دون عمل يوجد في المضاربة . وقد كان حظر العمل عند الفقهاء في الاقتصاد هو حظر الشورى عندهم في السياسة . وقد وسع الفقهاء أن تحظر الخلافة الشورية الى المملكة الكسرورية بعد ثلاثة عاما فحسب من وفاة الرسول ، نزولا على حكم السياسة وتسلি�ما به . فليس من العجيب أن يقرروا هذا النوع من الممارسة الاقتصادية خاصة وقد تقدمت بقناع يستر وجه الربا الواقح . وقد يكون لهم عذر في أن الظروف كانت تتطلب السماح بمثل هذه الصور من الممارسات . وإن توفر مقوم واحد من مقومات الربا دون المقومات الأخرى يدرأ تحريمها تماما ويسمح بتحليلها ..

وهناك مجال اقتصادى اخر يمكن ان نستشهد به للتعرف على موقف الاقتصاد الاسلامى فيما يشبه المضاربة هو مجال الزراعة وكراء الارض فمع ان جمهور الفقهاء اجاز الکراء الا ان هناك من رفضه اعتمادا على احاديث لرافع بن خديج تنهى عن کراء الأرض وتوجه صاحبها لأن يزرعها بنفسه او يعطيها لأخيه ليزرعها . واعتمد الجمهور على حديث « ابن عمر الثابت ان رسول الله ﷺ دفع الى يهود خير نخل خير وارضها على أن يعلوها من اموالهم على نصف ما تخرج منه الارض والثمرة وقالوا هذا الحديث اولى من احاديث رافع لانها مضطربة المتنون وان صحت احاديث رافع حملناها على الكراهة لا على الحظر بدليل ما تخرج منه البخارى ومسلم عن ابن عباس انه قال ان النبي ﷺ لم ينه عنها ولكن قال ان يمنع احكام اخاه يكن خيرا له من ان يأخذ منه شيئا قالوا وقدم معاذ بن جبل اليمن حين بعثه رسول الله ﷺ وهم يخابرون (أى يؤذجون الأرض لقاء نسبة مما يخرج منها) فأقرهم .

اقول ان حالة يهود خير مما لا يمكن ان ينهض عليها قياس لصفتها الخاصة واقرار النبي ان صح يجده نهيه الصريح الذي جاء في حديث جابر قال قال رسول الله (من كانت له أرض فليزرعها او ليمنحها اخاه فان ابى فليمسك ارضه) وهو متفق عليه (مشكاة المصايبح ص ٨٩٧ ج ٢ حديث ٢٩٧٧) وكذلك حديث بن خديج عن ظهير بن نافع قال «دعانى رسول الله ﷺ فقال

بمحافلکم قلنا نؤاجر على الربع وعلى الاوسم من التمر والشعير  
فقال رسول الله لا تجعلوا ازرعوها او زارعواها او امسكوها وهذا  
الحديث انفق على تصحيحه الامامان البخاري ومسلم كما جاء في  
بداية المجتهد ونهاية المقتصد ص ١٨٣ ج ٢ طبعه صبيح - القاهرة  
فضلا عن ابن عمر نفسه اقلع عن كراء أرضه آخر الأمر .

فمن الواضح هنا ان المسلك الامثل هو عدم الكراء بأجر  
او بنسبة من المحصول وان اباحة الكراء هو من باب تفضيل  
الخطأ المشهور على الصواب المهجور او لما تعلل به الفقهاء من  
ان نهى النبي نهى كراهة لانهى تحريم . فاذا كان هذا هو ما يؤثره  
الاسلام بالنسبة للارض فهو بالنسبة للمال ادعى .

#### ممارسة الربا بصور مقنعة :

لو أن الفقهاء المحدثين أعملوا أذهانهم في فهم حكمة  
التحليل والتحريم ، ولم يكتفوا بالنقل عن مراجعهم القديمة . لما  
شق عليهم أن يتوصلا الى ماتوصلنا اليه ، خاصة وأن بعض  
الكتاب قد استكشفوا إن كثيراً من الشركات لم تكن بحكم هدفها ،  
والملابسات التي أدت الى ظهورها الا تعله وحيلة لممارسة الربا  
في صور مقنعة . فجاء في كتاب «الصراع الطبقى» . وقانون  
التجار «لجا المرابون ازاء تحريم الربا الى ستر استغلالهم خلف  
عمليات ظاهرها البراءة . كان المجتمع أيضا يحرم على الأشراف  
ورجال الدين الأشتغال بالتجارة . وكان يحظر على الرأسماليين  
استغلال حاجة الغير وتقاضي فوائد ربوية . فعمد المرابون منذ  
القرن الثاني عشر والثالث عشر الى إقراض المحتاجين دون أن

يظهروا بصفتهم الحقيقة أى باعتبارهم مقرضين بربا فاحش ، بل تقصوا شخصية الشريك . وأعلنوا أنهم شركاء في شركة» .

«كان المرابي يسلم شخصا آخر قرضا ليستغله في التجارة في عملية واحدة أو عدة عمليات . حتى إذا ما انتهت هذه العمليات استرد المرابي ماله وحصل كذلك على ثلاثة أرباع الربح ، تاركا الربع فقط لمن قام بالعمل وهكذا تمكن المرابون من أن يوظفوا أموالهم في الربا . ويحصلوا على ثلاثة أرباع الربح دون أى مجهود . وأفلتت هذه الصورة من قاعدة تحريم الربا . بحجة أن الرأسمالي يتعرض لخطر ضياع رأس المال . فالربح الربوي مقابل تحمل المخاطرة . وقد تطورت هذه الشركة الربوية . حتى صارت شركة التوصية الحالية . واليك ماحدث ..

كان القرض الربوي يعقد في البداية بمناسبة عملية واحدة ويسمى كومندا commenda أى التوصية «cum - mandare» أو وضع الثقة . إذ يثق المرابي في المقترض ويسلمه مبلغ القرض على أن يعيده إليه مع ثلاثة أرباع الربح .

واستخدمت هذه الصورة في التجارة البحرية . ثم انتقلت إلى التجارة البرية . وكان المرابي يستقل بدفع المال والمقترض بالعمل . فيحصل الأول على ثلاثة أرباع الربح ربا لماله . ويحصل الثاني على ربع الربح مقابل مجهوده ثم تمكن بعض المقترضين من توفير قدر من المال واشتركوا بالثلث مع

المرابين في نظير اقسام الربح مناصفة وكان المرابي سيد العملية ، يلقى بتعليماته للمقترض . ويتولى محاسبته في النهاية وانتشرت الكومندا منذ القرن الرابع عشر في صورة خفية . كان الاتفاق مستترًا بين المرابي والمقترض ينزوى الأول في الظلام « ولا يظهر سوى الثاني ويتعامل باسمه وحده » ، ويجرى بينهما الاتفاق المعقود من حيث توزيع الربح والخسارة . ومن ثم يمكن المرابيون من ممارسة أعمالهم الجشعة : متقمصين شخصية الموصى .

و مع اتساع حجم التجارة ظهرت الحاجة إلى تمويل مشروعات كبيرة تتطلب رأس مال ضخم . فتآثر المرابون وتفاهموا على الاشتراك في مشروع واحد ، وقسم رأس المال إلى حصص وزع الربح بنسبتها » وسميت هذه الصورة شركة التوصية . كما بقيت الصورة القديمة للكومندا بحالتها المستترة . وتطورت حتى قاربت القالب الحالى لشركة المحاصة . وفيها يظهر أحد الأشخاص فقط أمام الناس . ويتعامل باسمه . بينما يستتر شخص آخر « عادة صاحب المال » ويفتقس مع الأول الربح والخسارة » .

ويدخل مؤلف « الصراع الطبقي وقانون التجار » شركة التوصية في عداد الشركات الربوية ويطلق عليها « الشركة الربوية العلنية » وينقصى تاريخ ظهورها في فرنسا .

«وفي ١٦٧٣ صدرت في فرنسا لائحة التجارة المعروفة باسم مجموعة سافارى نسبة الى واسعها شيخ التجار سافارى . وكان من المواقف التي شغلت باللجنة التحضيرية لهذه اللائحة موضوع اباحة القرض بفائدة لتعارضه مع تعاليم الكنيسة التي تحرم الربا وقد اكتشف في القرن العشرين محضر احدى الجلسات التي نوقشت فيها هذا الموضوع ، والظاهر أن المناقشات قد تعثرت طويلا ثم انتهت إلى قرار سلبي بعدم ذكر أي شيء يتعلق بالقرض بفائدة ، لا بالاباحة ولا بالتحريم .

ويبدو أن اللجنة التي كان من أبرز اعضائها الرأسمالي سافارى استعاضت عن ابادة القوائد الريوية بالاعتراف بشركة التوصية وتنظيمها ، فهي البديل الطبيعي لعمليات الربا ، وقد سكنت اللائحة عن شركة المحاصة . ومن ثم بدأ التمييز بين هذين النوعين من الشركات ، كما الزمت اللائحة شركات التوصية بين التجار بالاعلان عن نفسها نظرا لخطورة بقاء المرابي متخفيا في الظلما و ما يمكن أن يأتيه من ألا عيب . وتحددت مسؤولية المرابي بقدر حصته فقط ، أما باقي الخسارة فيتحملها الشركاء العاملون . وبديهى أن هذه القاعدة تحمى الرأسمالى المرابي - اذ يسمح لنفسه أن نعرف من كل الربح ، لكن يتصل من الخسارة الا في قدر محدود ، وهكذا يتمكن من تجزئة رأسماله وتوظيفه في عدة مشروعات ربوية دون أن يخشى من فشل أحدها على الباقيين . وكان معيار التفرقة بين نوعي الشركات سهلا واضحا ، الشركة المستترة تقع بمناسبة عملية واحدة ، والشركة العلنية

بالنسبة إلى عدة عمليات . ولم يكن للشركة الأخيرة عنوان تجاري ، بل كانت تتصرف باسم المقرض وهذه الذى أطلق عليه أيضاً «المجامل» «*le complimentaire*» لأنه يجامل المرابي ويتشتر عليه .

وعن لائحة ١٦٧٣ نقل قانون نابليون ١٨٠٧ ثم القانون المصري ١٨٨٣ أيام الخديوى توفيق عقب الاحتلال البريطانى . وهكذا دخلت الشركة الربوية الاقتصاد المصرى ورحب بها المرابون لأن الشريعة الإسلامية تتفق مع الكنيسة الكاثوليكية في تحريم الربا ، وشركة التوصية وسيلة مستورة لتقاضى فوائد ربوية والحصول على ربح لا يقابلها عمل<sup>(١)</sup> ، انتهى

ومع أن المؤلف يتحدث من منطلق اشتراكى ، فضلاً عن أنه مسيحي « الا أن هذا لا يجيز لنا أن نحيف على جوهر ماجاه به ومادته ، فال المسيحية والإسلام سواء في تحريم الربا . ولا يجوز لنا – إذا كان لدينا عزوف عن الاشتراكية – أن نجامل الفائدة الرأسمالية فنكون كمن «إذا أتقى عصاض الافاعى نام فوق العقارب» على حد قول المتنبى أو نجعل الحب والكره يتحكمان في سلوكنا ، فنتحاز إلى هذا لاحبا فيه ، ولكن كرهها لعدوه .. فهذا كلّه بعيد عن الحق ، وهو جوهر الإسلام . وقد كشف المؤلف صوراً من التسلل الربوي غفل عنها الفقهاء الذين عالجوها

(١) الصراع الطبقي وقانون التجارة لأستاذ ثروث ابرهيم الأسيوطى ص ١٠٥ - ١٠٦ (دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٥) .

المارسات الربوية القديمة ، أو الصريحة قبل ظهور هذه الممارسات وتسللها الى النظام الاقتصادي . لأنها على تقىض الفائدة المصرفية - فَعَتْ رِبُوْتَهَا . بمختلف التعلالت ، وتسنم باسم الربح . وهي على أقل تقدير ، اذا لم تدخل في اطار التحرير الصريح ، فانها تحوم حوله ، وتوشك أن تقع فيه ، وتكلفها الريب والظلمات من كل جانب . وتكون مرفوضة من كل شعار يستبعد الربية في الربا وهو الشاعر الذي نادى به عمر بن الخطاب ، وتبنته البنوك الاسلامية «دع ما يربيك الى ما لا يربيك» .

### **بين المضاربة والمارسات المصرفية الربوية :**

بعد هذا العرض للمارسات التجارية التي تتقنع بمختلف الأقنعة لتستر وجود العنصر الربوي فيها ، نعود الى المضاربة كأسلوب الاستثمار المقرر في البنوك الاسلامية للتعرف على الفروق الرئيسية بينها وبين صور الاستثمار المصرفى المحرم - سواء كانت هذه الفروق في الممارسات أو في الهدف أو في ما تتضمنه من آداب وقيم .

فالبنك الربوي مؤسسة مالية خالصة . وجوهر عملها وطبيعتها الخاصة أنها مالية تعامل مع المال ، وبالمال وتقوم بتوظيف الأموال واستثمارها بمختلف الوسائل ، وهدفها الوحيد هو الربح . وهي تسعى لاقتاصه دون نظر الى اخلاقية هذه الوسائل . ولتحقيق ذلك تجذب الأموال نظير فائدة مؤية ثابتة تدفعها للمودعين ، وعندما تصبح هذه الأموال تحت يدها فأنها تعرضها بفائدة أعلى مما دفعها للمودعين وتكسب الفرق (هذا

فضلا عن الأنتمان وعملية خلق النقود اعتمادا على الودائع كما أشرنا من قبل) ولما كان البنك مؤسسة مالية . بلا قيم ولا خلق ولا التزام فإنه لا ينظر إلى الأموال إلا باعتبارها صالحة للتداول فقرش الشيخ وقرش المومس سواء ، وما ينفق على استهلاك أو إنتاج سواء .. وما يقام به مسجد .. أو دار للقمار أو مصنع للخمور سواء . وليس ثمة تفاضل إلا بما يتحقق من ربح وما يتوصل إليه من ضمان .

فالنقص الأول في المصرف الريوى هو تجرده من الأخلاق والقيم والالتزام «والتركيز على الربح بحيث يهيمن الطابع الفردى والمادى على المجتمع» .

والأداة التي يتوصل بها البنك لتحقيق عملياته هي بالدرجة الأولى الفائدة التي ثبتت التجارب والدراسات أنها تشق الاقتصاد ببعض عقيم يصعب أن يخلص منه صاحبه ، إذا خلص . ويغلب أن يؤدي به إلى الإفلاس أو الخراب ليس فحسب لأنثارها الاقتصادية السيئة ، ولكن أيضا لأن للفائدة أغراء يدخل في عدد الأغراءات الخطيرة التي تتتصدى الأديان لمقاومتها ، فهي كالخمر والرقص والرهان والقمار وبعض أنواع الجمال التي تستهدف إيقاع ضحاياها وأخضاعهم لها . وفي الفائدة كل خصائص هذه الأغراءات وهي تعد بالكثير وتحقيق الآمال فورا دون أى ثمن عاجل ولهذا يغلب أن يقع في شبакها حتى غير المحتاج حاجة حقيقة أو ماسة من

يؤثرون العاجلة على الآجلة ويختضعون لهوى النفوس وليس  
لصوت العقول و يجعلون شعارهم «ولك الساعة التي أنت  
فيها» ..

ان هذا الجانب «السيكولوجي» من جوانب الفائدة لم يحظ  
بالاهتمام من رجال الاقتصاد أو الفقهاء مع انه من أكبر أسرار  
تحريم الأديان لها ..

وتفاعل الابداع بالفائدة يوجد وضعا يحرمه الاسلام . هو  
الكسب دون عمل .. والدخل دون أي جهد . فتشجيع البنوك  
المودعين على الابداع واجتنابهم عن طريق الفائدة المئوية يجعل  
المودعين فيه يكسبون منه دون عمل ، وهو نفسه يكسب من  
المفترضين دون عمل . والكسب دون عمل يشيع الكسل والبعد  
عن المسؤولية . فضلا عن أي كسب دون عمل لابد وأن يقوم على  
احتياط أو استغلال . لأنه لايمكن أن يوجد شيء . من لاشيء ..  
والعمل هو أصل القيمة فإذا وجد كسب دون عمل فلا بد أن ثمة  
احتياط أو أنه يكون على حساب العمل . فكل كسب دون عمل  
يقابله عمل دون كسب . وهذا يناقض مبادىء الاسلام التي  
تقوم على العدل ولا تجعل للإنسان الا ماسعى وترتبط الثواب  
والعقاب على العمل .

وهكذا يمكن أن نجمل سوءات الاستثمار المصرفى  
الربوى فى (أ) تجرده من القيم وتركيزه على الربح (ب)  
استخدامه الفائدة (ج) تشجيعه الكسب دون عمل .

### فإذا انتقلنا إلى البنوك الإسلامية لوجدنا :

أ - فيما يتعلق بالتجدد من الأخلاقية والقيم والتركيز على الربح . فاننا نرى أن البنوك الإسلامية خلت من السوأة الأولى إلى حد كبير ، ولكنها لم تخلص من السوأة الثانية . وأفضل ما يقال بالنسبة للأخلاقيات أنها لم تقع في محرم صريح فلا تمول بيوت فحشاء أو مصانع خمور أو دور قمار .. الخ .. ولكنها لم تستوعب تماماً الجانب اليماني الانساني للاقتصاد الإسلامي وأنه في خدمة المجتمع وهذا ما أشرنا - إليه في مستهل الفصل وما سعدنا به في آخر « أما السوأة الثانية أي التركيز على الربحية - فإن البنوك الإسلامية وتلحق بها شركات توظيف الأموال الإسلامية .. أضررت جذوة الربح ، وأوجدت مسابقة أو منافسة في الأغراء بزيادة الأرباح ، فقيل إن بنك كذا يدفع « عوائد أو أرباح » تصل إلى ١٥ % وان الشركة الفلانية توزع ٣٠ % الخ .. بصورة تبعد عن أصول التعامل قدر مانقرب من وسائل الاحتيال ، كما سنرى في فقرة تالية .

ب - الفائدة : يذكر للبنوك الإسلامية بالشكر أنها ابتعدت عن الربا بالصورة التقليدية وأنفقت هى نفسها كما أنفقت علماءها من أغراء الفائدة الخطير الذى أشرنا إليه ، ولكن هذا لايعنى أنها لم تتحرر من شوائب ربا يمكن أن توجد فى ممارسات تقوم بها ، وانها ارتأت ان اختلاف الشكل يغير من الطبيعة ، وان هذا يخلصها من المأزق .

جـ - الكسب دون عمل . هذا المقوم البارز من مقومات الربا ، والذى رمز اليه الفقهاء فى تعريفهم لما يميز بين الربا والبيع بكلمة «دون عوض» أو «دون معاوضة» فليس من عوض أو معاوضة .. الا العمل . هذا العنصر يوجد بنسبة متفاوتة فى ممارسات البنوك الاسلامية . وخاصية المضاربة التى هي محور الاستثمار فى البنوك الاسلامية ، وهذا مايفهم صراحة من تعريفات دعاة المضاربة الاسلامية أنفسهم فهم يصرحون أن المضاربة تقوم على وجود طرفين أحدهما يملك المال « ولايرغب أو لايسعد العمل » كما جاء بتعتير الدكتور حمود الذى أوردهنا ، والثانى يملك القدرة على العمل ويتفق هذان الطرفان : يقدم صاحب المال المال ويقوم صاحب العمل بالعمل . ويوزع الربح بينهما بالنسبة التى يتفقان عليها . ويدعى أنصار المضاربة أن هذا الأسلوب يمثل لقاء المال بالعمل . فى حين أن عمل البنك الربوى يقوم على تلاقى المال بالمال . ولكن تمحيص هذه الدعوى يظهر أن ليس هناك فرق . ففى الحالتين يوجد فريق يملك المال ولا « لايرغب أو لايسعد العمل » وهذا الفريق يسلم ماله الى البنك الربوى أو البنك الاسلامي لتوظيفه والبنك الربوى او الاسلامى يسلم المال لصاحب مشروع يتولى العمل ويأخذ منه أو يقتسم معه .

الفرق الوحيد . الذى يسرع أنصار المضاربة بابرازه هو أن البنوك تقدم فائدة محدودة ومضمونة تحسب بنسبة من رأس المال ، ولكن البنوك الاسلامية تقدم .. عائدا يمثل نسبة متفقة عليها من الربح ، فإذا لم يكن هناك ربح فليس هناك عائد . وقد تكون هناك خسارة ، فيفقد ماله أيضا .

وفي الاقتصاد الحديث ، لم يعد هذا الفرق كما كان قديماً أو كما يبدو للوهلة الأولى ، فضلاً عن أن البنك قد يخسر أو يفلس . وعندئذ يخسر المودعون الفوائد بل ورؤس أموالهم ، أو جزءاً كبيراً منها ، ولا يعود قلة وقوع ذلك مانعاً من الحكم مادام الاحتمال قائماً ، أما تعين نسبة محددة من رأس المال واختلاف ذلك عن حصة الربح فاته يفقد أهميته في المعاملات الحديثة التي تحدث مابين أفراد كثيرين من ناحية ومؤسسة لتوظيف الأموال أو بنك من ناحية أخرى . وقد كان في ذهن الفقهاء القدامى عندما ركزوا على هذا المقوم صورة الشركة التي تقوم على فردان .. وليس أدل على أن الفرق أصبح مما لا يكاد يؤبه له مما نقلته بعض الصحف من أن بعض الشركات التي تحمل أسماء المضاربة أو المشاركة الإسلامية تذكر في بعض اعلاناتها أنها توزع «عائد شهرى» ٢٪ وأرباح تتجاوز ٢٥٪ أو عائد كبير مع صرف ٥٪ شهرياً أو أن معدل الربح السنوى يتراوح مابين ٣٢٪ و ٤٠٪ من رأس المال<sup>(١)</sup> . وأعلنت شركة أخرى أنها ستصرف ٥٪ شهرياً تحت حساب الأرباح ، ورأى أحد أساتذة الأزهر أن هذا الإجراء الأخير لاغبار عليه وأنه حلل لأن الصرف تحت الحساب يشير إلى احتمال الربح والخسارة وهذا أصل وقاعدة في المعاملات الإسلامية بينما ذهب رئيس لجنة الفتوى والتشريع في الأزهر إلى أن المشاركة في تلك الشركات حرام . حرام . حرام وان نقطة التحرير جاءت من تحديد نسبة الربح منسوباً إلى رأس

---

(١) الاهرام ٢٦/٣/١٩٨٦ ص ١٢ .  
- ٢٢٤ -

المال . ففى المضاربة والمشاركة الاسلامية يجب أن ينص على أن النسبة تكون من أرباح التجارة اذا ربحت وينص فى نفس الوقت بأنه لو حدثت خسارة لاقدر الله فانها أيضا على سبيل المشاركة بنسبة رأس المال لكل المشاركين<sup>(١)</sup> .

ونحن نقول إن هذا الكلام على وجاهته النظرية يكاد يكون من الناحية العملية مما لاقيمة له . وهو أشبه بحيل شرعية منه باختلاف عملى وموضوعى يفرق بين الحلال والحرام .

ومن ناحية أخرى نجد أن نسبة مئوية تحسب على رأس المال يأخذها صاحب المال أقرب الى العدالة من نسبة الى الربح ، ذلك لأن نصيب صاحب المال هو المال فحسب فإذا أريد له أن يكفى \* فيجب أن يكفىء بنسبة ماله أما الربح فانه - باستثناء المال - يعود الى العمل الذى يقوم به الشريك العامل (المضارب) الذى يجب أن يأخذ نصيبه منه . فإذا كان الربح كبيراً فان هذا يعود الى مهارته ويجب أن يكفىء على ذلك وإذا كان ضئيلاً فان هذا يعود الى أهماله أو خموله .. ويجب أن يعاقب على ذلك . وتكون المكافأة فى الأولى بزيادة النصيب كما تكون المعاقبة فى الثانية بضئاله النصيب وبعد هذا عدلا بالنسبة للشريك العامل (المضارب) بقدر ما يبعد اشتراك صاحب المال فى هذا ظلم له فى الحالتين فإذا كان الربح كبيراً فليس له حق فى أن ينال جزءاً كبيراً منه لأنه لم يعمل حتى يكفىء .. وإذا كان قليلاً .. فليس هذا ذنبه حتى يعاقب .

---

(١) جريدة الجمهورية العدد الصادر فى ٢٩/٨/١٩٨٥ .

وبطرب القياس فى حالة الخسارة . فالمضاربة تذهب الى أنه فى حالة الخسارة يضيع على صاحب المال ماله ويفقد المضارب عمله .. ولكن الحقيقة أن صاحب المال غير مسئول مطلقاً عن الخسارة . وجواهر شركته هو تقديم المال ولا يمكن أن يعاقب على هذا العمل . وإنما يكون هناك مبرر للخسارة لو كان شريكاً متضامناً ، أي يشترك مع الشريك المضارب (العامل) في العمل مشاركة فعلية توجب تحمله مسئولية أو نتيجة هذا العمل . وهذا مالا يحدث في حالة المضاربة فالشريك المضارب أو العامل يأخذ المال ليقوم بتشغيله - وتنميته فإذا أضاعه بالخسارة » فكأنه بدده ولا يكفى عندئذ أنه فقد عمله ، لأن عليه مسئولية تجاه صاحب المال الذى سلمه المال لينميه فبدده . ومالم يقرر ذلك سلفاً بحيث يتلزم الشريك العامل بان يضع حساباته بكل دقة .. فاحتمالات الاعمال أو المجازفة تتضاعف ..

وقد يجوز لنا أن نقول إن البنك الاسلامي يكسب من الشريك المضارب أكثر مما يكسب البنك الربوي من مقتضيه . فالبنك الربوي يأخذفائدة بنسبة ما يقدمه » وينتهى الأمر عند هذا فإذا كسب المشروع مائة ألف فإنه لن يأخذ سوى النسبة المئوية المحددة على رأس ماله » وإذا خسر فإنه لا يفقد حقه فيما قدم وفي الفائدة ، واستحقاقه الفائدة دون زيادة في حالة الربح وعدم فقدها في حالة الخسارة مبني على أنه غير مسئول عن العمل وغير مشارك فيه فليس له حق في الربح ، كما لا ينبع بوزر الخسارة « ولاتزد وزارة وزير أخرى » .

أما البنك الاسلامي فانه يأخذ نسبة الثالث أو الرابع من الربح دون أن يشترك مشاركة فعلية في العمل . وإذا كان هناك من حسنة لهذا الوضع فهي أن البنك الاسلامي عندما يعلق نصبيه على الربح فان ذلك يدفعه لدراسة المشروع والتتأكد من سلامته ، وكذلك من قدرة الشرريك المضارب على حسن استغلال المال . وهذه حسنة مؤكدة ، وهى ما يفضل به البنك الاسلامي البنك الربوى ، فالبنك الربوى لا يعنيه فى شيء ماذا سيفعل المقترض فيما افترض ، وهل سينفقه على شهواته أو يستثمره استثمارا حسنا ، لأنه قبل أن يمنح القرض يحصل على ضمانات . ولكن هذه الحسنة لدى البنك الاسلامي لتحقق العدالة عند القسمة . لأن البنك يأخذ نسبة من ربح عمل لم يساهم فيه . وما أسمهم فيه هو المال ، فكان يجب أن يأخذ على المال دون أن يكون هذا ضرورة ربا ، لأنه يمكن أن يحسب في ظل عوامل متغيرة وان تلحظ فيه اعتبارات بحيث لا يكون محدودا سلفا . فإذا تمسكوا بأنه ربا فعلى البنك عندهما اما أن يعتبر المال قرضا حسنا .. وهو أمر قد يكون صعبا واما أن يقيم شركة تضامن لا شركة مضاربة ، بمعنى أن يشترك اشتراكا فعليا في الادارة بحيث تكون له صلة حقيقة بثمرة هذا المال . ان ربا أو خسارة .

ونعتقد أن هذا هو الأفضل ، كما نعتقد أن الاسلام عندما سد منافذ وفتح مسالك انما أراد أن تكون النهاية هي (العمل) الذى يقدسه والذى يرتب عليه الثواب والعقاب ، ولا يتحقق هذا الا فى شركة التضامن التى يقوم فيها الشركاء بالعمل فعلا .. ولكننا

نعتقد أن هذا صعب التنفيذ وان البنك الاسلامي « وقد أوجد الفقهاء له مخرجا ، لن يدع هذا المخرج السهل ليوقع نفسه في مشكلات الادارة والعمل الفنى ...

وهذا «التكتيك» لعمل البنوك الاسلامية هو الذى مكناها من أن تقدم للمودعين فيها ، أو - كما يقولون - الشركاء الممولين أو المستثمرين - عاندا يفوق ماتقدمه البنك الأخرى كفوائد على الودائع لأن البنك الاسلامي يعتبر شريكا ممولاً يقدم المال الى الشركاء المضاربين ويأخذ منهم حصة كبيرة من الربح ، على ماقدمه وبهذه الحصة يعتبر نفسه شريكا مضاربا بالنسبة للمودعين . ومع أنه يخصم نسبة سخية لمصروفاته الخاصة ، فان الباقي يظل أكبر مما تقدمه البنك الأخرى للمودعين وهذا الباقي هو ما يقدمه الى المودعين أو الشركاء الممولين والمستثمرين ..

فالبنك الاسلامي ، وان ابتعد عن الربا المحرم وعن بدراسة المشروعات بحيث لا يقيم أمواله الا لحساب مشروعات ، وليس للاتفاق السفيه ، الا أنه بصفة الشريك الممول يستغل الشريك المضارب ويأخذ منه أكثر مما يستحق .

وقد يقول قائل .. إن البنك لا يجبر شركاءه المضاربين على قبول هذه النسبة وان هؤلاء هم الذين يتقدمون الى البنك ويلحون عليه ويقبلون النسبة المقترحة .. ولكن هذا كلام نظري وهو ينطبق على كل عقود الأذعان التي رأى المشرعون الاسلاميون أنها تخالف الاسلام . فالشريك المضارب لابد له من المال والمال عند البنك . وليس أمامه الا أن يخضع لشروط البنك .

## بعض الانعكاسات :

كان من أثر عدم وجود النظرية الاسلامية الاقتصادية الشاملة التي تهدي البنوك الاسلامية في مسيرتها ، والاكتفاء بتكتيكي سلبي هو الابتعاد عن الربا ، ان تعرّضت التجربة لعدد من الأخطاء ، وان تعالت صيحات النقد لها من بعض الصحف .

فإذا كان هذا صحيحاً فان علينا أن نضع في حسباننا ان تجربة البنوك الاسلامية تجربة جديدة ، وان من الطبيعي ان تتعرض لفترات التجربة والخطأ ، وان بعض الاعتراضات والانتقادات جاءت من منطلق العداوة للإسلام وليس للبنوك الاسلامية على وجه التعبير ، كما يجب أن لاتفعل ان الاستقبال الباهر ، والنجاح الكبير الذي حققه البنوك الاسلامية - خاصة في أيامها الأولى - أثار ضيق البنوك الريوبوية التي كانت تستأثر بالسوق - وليس من بعيد أن يكون ذلك وراء بعض الحملات التي شنت على البنوك الاسلامية . وقد يوضح هذا بخلاف مقارنة موقف محافظ البنك المركزي المصري من المصرف الدولي الافريقي وسكوته على مخالفات ضخمة كالجبال ، وتصاممه عن المقالات المتتالية في الصحف اليومية والاسبوعية وكشفها لما ارتكب فيه من فضائح مدوية أو فقتها على شفا الأفلاس فضلاً عن تخريب الاقتصاد القومي ، بمبادرة السريعة ضد البنك الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية وحل مجلس ادارته لمشكلات كان يمكن تسويتها دون اللجوء الى هذا الاجراء خاصة وأنه من انجح البنوك وأكثرها ازدهاراً .

نقول علينا أن نضع كل هذا في حسباننا ، ونقدر الموقف الصعب للبنوك الإسلامية كجزيرة صغيرة وسط المحيط الهايدر للاقتصاد الربوي ، كما أنتنا لا ننكر أنها حققت نجاحاً كبيراً ، وإنها لازالت تظفر من الجمهور بالثقة والاعتزاز - حتى وإن شينا ما .. ولكن ليس من شأن هذا كله أن نغضن العيون عن هنات قد لا تكون شيئاً مذكوراً أمام سوءات البنوك الأخرى ولكنها تعد كبيرة منها ، فحسنات الأبرار سيئات المقربين وحرصنا على عدم تورطها في الأخطاء يجعلنا نكشف أولاً بأول الأخطاء .. والأخطاء لابد أن تصفى . أما سياسة مهادنتها أو تدليلها .. فإنها تهدد بأوسم الغواقب .

إن رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الذي يتلقاضى مكافأة سنوية مابين ١٧٠ ألف دولار و ٢٥٠ ألف دولار . قد لا يفعل أكثر مما يفعله كبار المصرفيين الآخرين ، وهو لا يبعد شيئاً مذكوراً إذا كانت مكافأة نهاية الخدمة لرئيس مجلس إدارة أحد هذه البنوك خمسة ملايين دولار ولكن ما يقبل من مصرفي يعبد العجل الذهبي ، لا يقبل من مسلم يدير بنكاً إسلامياً ويلتزم بقيم إسلامية .

وبالمثل فإن ما يدعوه بنك إسلامي عن ضيق السوق العربية للاستثمار ليس إلا تكراراً لما تدعوه البنوك الربوية التي لا تنظر إلى الربحية بصرف النظر عن الضرورات والأوضاع والمصالح ، فإن أسواق مصر والسودان وخطط التنمية فيها يمكن أن تستوعب كل ما في البنك الإسلامي وأكثر منها . وكان يمكن للأموال العربية أن تجعل من السودان سلة خير يطعم المنطفة

كلها » بدلاً من أن يجوع أهله ، وكان هذا يعود على الجميع بالخير . ولكن البنوك الاسلامية ليس لديها النظرية الاسلامية القبنية وهى حتى الان لا تعرف ما اذا كانت تجعل هدفها الربح مطلقاً » ودون أي قيد بفكرة تدعيم وضعها ، كما ذهب الى ذلك الدكتور أحمد عبد العزيز النجار ، أو أن عليها أن تقنع بربح لايزيد عن ٢٥% حيث أن هناك رأياً فقهياً يرى عدم تجاوز هذه النسبة » كما لاحظ الدكتور عبد العزيز حجازي وسواء كان هذا أو ذاك فانها تنصب على الربح ، دون أن يخطر ببال أصحابها الدور الخاص للبنوك الاسلامية الذى يميزه عن أي مؤسسة ربوية أو رأسمالية لاستهدف الا الربح .

وقد لفت أنظارنا ان البنوك الاسلامية (شأنها في ذلك شأن معظم المؤسسات التي تدعى الاسلامية) تقف موقفاً معارضًا لكل الاتجاهات الشعبية في ادارتها ، مع أن هذه الاتجاهات ليست إلا صورة من صور الشورى الاسلامية . واذا كان قادتها يؤمنون بأن الشورى لازمة في السياسة الاسلامية . فقد كان عليهم أن يعرفوا أن الشورى الزم في الادارة .. ومشاركة التنظيم النقابي داخل المنشآت .. وأعضاء مجالس الادارات المنتخبين صور من الشورى ولو كان لديهم وعي اسلامي لما وجدوا فرقاً بين الشورى في السياسة والشورى في الادارة بل لرأوا أن الشورى في الادارة الازم وأسهل ولأستطاعوا أن يضربوا مثلاً عملياً لتقبلهم الفكرة

وممارستها . وقد أثار دهشتنا حفأً أننا لم نجد في موسوعة كبرى عن تنظيم البنوك أصدرها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية اشارة واحدة الى قضية الشورى في الادارة ..

كذلك لانجد في الخدمة المصرفية في البنوك الإسلامية ما يميزها عن الخدمة المصرفية في البنوك «الربوية» الأخرى من رقة او ابتسامة او سرعة او احترام الانسان كائنا من كان او عطف خاص على المرضى او المسنين يتمثل في اجراءات استثنائية تتناسب مع ظروفهم كفتح شبابيك خاصة بهم او اعطائهم اولويات تطبيقاً لتوجيهات الاسلام في هذا الشأن والحديث النبوى يقول «الضعيف ف امير السرکب» .



ونحن بالطبع لانتحدث عن الانحرافات التي تقع فيها أحد البنوك الإسلامية ومن باب اولى الانحرافات التي تدعىها بعض الصحف وتنسبها الى البنوك والشركات الإسلامية قاطبه دون أن تثبت ذلك ثبوتاً قطعياً لأننا لانتصيد الأخطاء ، ولكن اذا جاز أن لا دخان دون نار ، فمن الخير أن تفكري فيادات البنوك الإسلامية فيما زعمته احدى الصحف اليومية عن ان البنوك والشركات الإسلامية بلا إستثناء تسعى للمضاربة على الذهب والفضة والتجارة والسياحة والعقارات والأعمال سريعة « العائد » ولا شيء أكثر ...

وتسطير المصحيفة « هناك شركة جمعت نحو مليار دولار من أموال المسلمين . منها ٢٠٠ مليون دولار من مصر لاستثمر أموالها الا في المضاربة . وهي تفخر بذلك في اعلاناتها<sup>(١)</sup> .

وكذلك ما كشفت عنه مجلة الشعب القاهرية من تلاعب في المصرف الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية واتهامات وجهتها النيابة الى بعض كبار العاملين في البنك لأنهم منحوا قروضا بلغت ٢٥ مليون جنيه دون ضمانات ، خاصة وقد جاء رد رئيس مجلس الادارة هزيلا . وانصب على شكليات دون جواهر الانتماء . وردت الصحيفة على رده بأن النيابة أثبتت أن اكتشاف الانحرافات داخل المصرف تم بواسطه مباحث الأموال العامة التي قامت بدورها باحالة هذا الانحراف الى نيابة الدقى . وأن بعض المسؤولين الذين استجوبتهم النيابة وردت أسماؤهم في قضية توفيق عبد الفتاح .. ثم صالت المجلة وجالت في موضوع الشطب وإخفاء الأوراق .. وأن حفظ القضية أنها تم لفقدان أصل المذكرة موضوع التحقيق وعدم تحديد مسؤولية من هو القائم على حفظ المستندات والملفات بالبنك وهذا دليل ثان على تفشي الاموال داخل المصرف<sup>(٢)</sup> وأسوأ من هذا ادعته مجلة الوفد عن تقاضي رئيس مجلس الادارة آلاف الدولارات كبدل لقاء انتقاله من مكتبه إلى مكتب يبعد ثلاثة أمتار بالمبني نفسه . ويبدو أن مثل هذه التصرفات ، وما قبل من تفشي الخلافات بين أعضاء مجلس

---

(١) جريدة الجمهورية القاهرة ٢٩ أغسطس سنة ٨٥ ص ٥ .

(٢) مجلة الشعب القاهرية في ٢٤/٩/٨٥ ص ٥ .

الادارة بصورة حالت دون امكان التصالح وتسير العمل ، هو الذى أدى بمحافظ البنك المركزى الى حل مجلس الادارة وتعيين مفوض عام فى منتصف فبراير سنة ١٩٨٦ واختيار فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى ليبدأ مساعيه الحميدة لرأب الصدع ، وان كان هذا كله لا يمثل عشر مشار ماترتكبه بعض البنوك الاستثمارية ، وتترك حرفة طلقة لا يجرؤ البنك المركزى على مسها ، كما أشرنا من قبل .

ولم ينج بنك فيصل بالقاهرة من المناورات والغمز واللمز ، وقد أورتنا فى موضوع سابق تلك الاشارة اللاذعة الى هيئة الرقابة الشرعية ، ومدى اتباعهم للحياء العلمى وقد أدت سياسة البنك بأحد المساهمين لأن ينشر فى جريدة الأخبار القاهرة على أربعة أعمدة وبطول ٢٥ سنتى نداء الى رئيس الوزارة يتحج فيه على «الحجر على حرية تملك المصريين لأسمهم بنك اسلامي مصرى مؤسس فى مصر وفقا للقانون المصرى ومنحت له امتيازات واعفاءات أقرها مجلس الشعب المصرى» وهو يقصد بكلمته قرار مجلس ادارة البنك الذى قضى بأن يحصل غير المصريين على ٩٥ % مما اكتتبوا به من أسهم زيادة رأس المال . وأن يحصل المصريون على ٣٤ % فقط مما اكتتبوا فيه من أسهم زيادة رأس المال . مما يؤدي الى ترکز الأسهم فى أيدي غير المصريين رغم أن ٩٩ % من ودائع البنك البالغة أكثر من ١٦٠٠ مليون دولار - وجنىء يملكونها المصريون الذين يملكون أيضا ٩٧ % من موجودات البنك ويطالب ناشر النداء رئيس الوزراء بأن يلزم

البنك باتباع نصوص النظام الأساسي الذى تجرى بموجبه زيادة رأس المال البنك حالياً وال الصادر بقرار من السيد وزير الدولة للأوقاف رقم ١ لسنة ٨٤ بأن تحترم النسبة القانونية لأسهم المصريين بالنسبة لمجموع الأسهم المطروحة في زيادة رأس المال بحيث تكون حصتهم حدها الأدنى ٥١٪ لا أن يكون حدها الأعلى ٥١٪ كما ي يريد مجلس الادارة بالمخالفة لنصوص النظام الأساسي .

ورأى ناشر النداء أن ملاحظة ذلك يحقق التوازن في التصويت بحيث يتحقق السياسة الاستثمارية المنشودة بدلاً من استثمار معظم ودائع البنك في أوروبا وأمريكا وتوظيفه لمئات الملايين من الدولارات من بينها شرائه لأسهم ضخمة في دار المال المؤسسة في جزر بهاما وهي شركة خاسرة خمسة وأربعين مليون دولار ولها الأن خمسة من أعضاء مجلس ادارتها أعضاء في مجلس ادارة بنك فيصل الاسلامي المصري<sup>(١)</sup> » انتهى .

وفي نظرنا أن هذا النداء - اذا صدق فانه يثير عدداً من الملاحظات فالافتراض أن البنك الاسلامي في كل دولة مواطن صالح .. يضع مصالح الدولة التي هو فيها قبل أي اعتبار آخر ويحترم القانون واللوائح ويضرب المثل في كل هذا كما أن استثمار معظم ودائع البنك في أوروبا وأمريكا قضية هامة لأنها تكشف عن عجز البنك عن استثمار ودائعه في مصلحة البلاد

---

(١) الأخبار في ١٩/١١/٨٥ ص ٧ .

نفسها وما أكثر هذه المشروعات وما أحوجها الى الأموال ..  
فضلا عن أن استثمار الأموال في بنوك أوروبية بفائدة يدمر  
الأساس الأيديولوجي للمعنى للبنك ومبرر وجوده .

أما بنك ناصر ، فلما حاد للمشاكل التي يتعرض لها وتنشر  
الصحف أنباءها بين حين وآخر ، سواء كانت مابين العاملين  
والادارة . أو عن اختلاسات أو غير ذلك وقد نشرت احدى  
الصحف أن حصيلة الزكاة في بنك ناصر من الزكاة عام ١٩٨٦  
بلغت سبعة ملايين جنيه (الأهرام ١٩٨٦/٧/١ ص ٧) وأعتقد أن  
من حق الشعب أن يعرف فيما إنفاق ذلك ، فالامر ليس أمر عشرات  
الجنيهات ، ولا هو أمر منشأة خاصة ، وهذا ما يمكن أن يقال أيضا  
على الزكاة التي يفترض أن تحتجزها بقية البنوك وأن تصرفها  
في مصارفها الشرعية .

### نحو استراتيجية جديدة للبنوك الإسلامية :

في ختام هذا الحديث عن البنوك الإسلامية والملابسات  
التي ظهرت فيها والعوامل التي أثرت عليها ، نقول إن البنوك  
الإسلامية تقف اليوم على شفا خطير عظيم فقد وهنت دفعة البداية  
وفورة الحماسة التي استقبلت بها ، وأصبحت البنوك الإسلامية -  
اليوم منشآت مصرافية تمارس الوظائف المصرفية المألوفة -  
باستثناء بعدها عن الربا واحلالها بدليلاً أظهرنا أنه لا يخلو من  
شوائب الربا . ولا يختلف كثيراً عن الممارسات الرأسمالية -  
وعندما يشييع هذا فإن البقية الباقيه من الاهلة التي كللتها وميزتها  
ستتبدد أيضاً .

ولايخلص البنوك الاسلامية من موقفها الحرج الا ان تتبني «استراتيجية» تكون قاعدة لانطلاقه جديدة تبرز افضليتها ، حتى وان أدخلتها فى غمار معركة حامية ودفعت بها الى محيط واسع متلاطم الامواج ، لأن بيدها «بوصلة» تهدى مسيرتها وتجنبها الامواج وتكسب لها الدعاة والمؤمنين ومناصرة المفكرين الانسانيين والاسلاميين والشعبيين .

وحتى الان لم تحاول البنوك الاسلامية أن تتبني مثل هذه الاستراتيجية ، ولعل أوضح الأدلة على هذا أنه ليس هناك تنظيم يربطها جميعا برباطوثيق تكون له قوة الالهام ، ان لم تكن قوة الالزام ، صحيح يوجد بالفعل اتحاد البنوك الاسلامية ، وعلى رأسه مفكر اقتصادي وداعية حركى لا يقتصر شئء من مقومات الداعية الاسلامى . ولكن البنوك الاسلامية لاتتجاوب معه تجاوبا صادقا عميقا ، وليس له أى سلطة الزامية ، ولو لا مناصرة الأمير محمد الفيصل لتهاوى أو تجمد أمام سلبية معظم البنوك الاسلامية تجاهه .

وقد تجتمع البنوك الاسلامية فى مؤتمر أو على مائدة .. ولكنها حالات فردية قليلة . والعادة هي أن يستقل كل بنك باجتماعاته ومؤتمراته . وحتى اذا اجتمعت البنوك الاسلامية ونسقت دعوتها فى اطار التكتيك الذى وضعته ، والذى يدور حول محور الربا فان هذا لن يكفى ، ولن يعدو أن يكون اجترارا عة سأنته النفوس فقد أهميته . والتكتيك كائن ما كان ، لا يص لمواجهة موقف معين وقد نجح تكتيك البنوك الاسلامية فى

وجودها تجاه البنوك الربوية وايجاد موقع قدم لها على الساحة المصرفية » ولكنه لا يصلح لاقامة خطة طويلة المدى .. ولا هو يكفل ، ضرورة ، استمرارية نجاح البنوك الاسلامية ، والشيء الوحيد الذي يؤدى هذا هو « الاستراتيجية » .

والاستراتيجية المنشودة يجب أن تقوم على دعامتين . الأولى الدعوة إلى « أسلمة الاقتصاد » والثانية « ابراز الدور المميز للبنوك الاسلامية باعتبارها طبيعة الاقتصاد الاسلامي » .

والدعامة الأولى : الدعوة لاسلمة الاقتصاد أمر على أعظم جانب من الأهمية . وهى تأتى تبعاً للترتيب المنطقي للأولويات فى الصداره . ففى عالم الأديان والأفكار تأتى « الدعوة » أولاً وبعد الدعوة يأتي العمل ولكن البنوك الاسلامية لم تقم بالدعوة للملابسات التى اكتنفت قيامها وانما بدأت بالعمل ظانة أن مد الصحوة الاسلامية يمكن أن يدفعها وانها عندما ترکب موجتها فانها ستصل الى الشاطئ ولكن لكل مد انحسار - وقد حدث الانحسار المحظوم .

ومن ناحية أخرى ، فان مثل هذا الدور لايمكن أن يؤدى على هامش القضية ، إنه فى صلب وصدارة أولوياتها . ولو رصدت له البنوك الاسلامية عشرين او ثلائين مليونا لما كان ذلك كثيراً عليها ولا عليه ولأمنت البنوك الاسلامية الانتكاس أو المؤامرات ولو جدت جمهوراً مؤمناً ومناخاً مهيناً .

وصلب الدعوة لأسملة الاقتصاد يقوم على عرض عورات الاقتصاد الرأسمالي وكيف أنه كان طليعة الاستعمار « ومركب تلك الجرائم والموبقات . وكيف أنه شوه الانسان السوى وأحل محله «الانسان الاقتصادي» وفرق المجتمع وجعل الصراع الطبقي محوراً للعلاقة مابين العمال وأصحاب الاعمال وأوجد هيئات مثل البنوك والترستات والاحتكارات والمؤسسات متعددة الجنسية التي هيمنت على العالم وكبلته في اسار الديون الربوية وكيف أنه بعد كل هذا - لاينجو أبداً من الأزمات التي تلاهـ، ، والتي لا يخلص منها الا بأمثال صناعات السلاح المدمرة التي تضمن التوظيف والتشغيل والأرباح للرأسماليين حتى وان كان معنى هذا الموت والخراب والتدمير ..

ولم يكن حظ البشرية في الاقتصاد الاشتراكي بأسعد من حظها في الاقتصاد الرأسمالي « فالاقتصاد الاشتراكي استبعد الفرد ، وسل كل المبادئ والحريات الفردية . وفي الوقت الذي تجمده البيروقراطية فإنه يجعل الدولة « طاغوتاً » ويضع في يدها كل مقاليد الحياة بحيث تستطيع أن تحرم أى مواطن تغضبه عليه من أسباب الحياة .. ففى يدها الاسكان .. والطعام والوظائف الخ .

وليس أمام الاقتصاد الاشتراكي أى أمل ، لأن الخيار لا يكون الا بين أمرین أحلاهما مر . فهو اما أن يفشل نتيجة للبيروقراطية ، وعندئذ تعانى الجماهير من كل سوءات الحاجة وندرة المنتجات والسلع والخدمات أو رداعتها وظهور السوق

السوداء كما حدث بالفعل في كل الاقتصاديات المخطط لها  
مركزا .. وإنما أن ينجح ويكون هذا النجاح لحساب الدولة على  
الفرد وسيشدد من قبضة الدولة على المواطن أى أن الفرد سيدفع  
ثمنه أيضا ، ولن يهأنا به ..

في مواجهة عورات الاقتصاد الرأسمالي وقصور  
الاقتصاد الاشتراكي يقوم الاقتصاد الاسلامي وقد يرىء من  
سوءات النظمتين ، فليس فيه فحشاء الرأسمالية وجموحها  
وتشويهها للطبيعة الإنسانية وافسادها للمجتمع ، كما أنه  
لا يضع في يد الدولة أزمة الاقتصاد ومصاير الناس بحيث  
تتحكم في طعامهم وشرابهم وكل ما يمسك عليهم الحياة .. وفي  
الوقت نفسه فإن الاقتصاد الاسلامي يسمح بالمبادرة الفردية  
ويعرف بوازع الربح في حدود أمنة ويأخذ بدرجة من توجيهه  
الدولة يحول دون انحراف الاقتصاد . ويصول بوازع القرآن  
ومسؤولية الضمير وان لم ينقشه وازع السلطان .. وقمع  
القانون . ويستهدف العدالة والتكافل الاجتماعي واثراء الحياة  
بالظبيات من الرزق .

ويجب أن يقوم هذا كله على أساس علمية وبدراسات فنية  
تعتمد على الدراسات والمراجع الموثوق لها بالنسبة للاقتصاد  
الرأسمالي والاشتراكي . وبروح من الحياد والتزاهة  
وال موضوعية .. وبعيدا كل البعد عن السذاجة في المعالجة ، أو  
التحيز في اصدار الأحكام أو ضيق الأفق أو التنصب أو التفوق .

ولكى يتم هذا لابد من وضع خطة منظمة ومنهجية طويلة المدى لمدة (عشرين سنة تقريبا) تضم اجراء الدراسات الفنية وعقد اجتماعات ومؤتمرات على كل المستويات من الندوات الفنية والجامعية الى المؤتمرات الشعبية ، وكسب تأييد ومشاركة المنظمات الجماهيرية ، ويوجه خاص النقابات العمالية ، واصدار النشرات والمجلات والكتب بدءا من الرسائل البسيطة حتى المراجع المعتمدة . واستخدام الاذاعة والتليفزيون وكل وسائل الاتصال ، وان يظل هذا كله لمدة عشرين عاما تقريبا دون انقطاع .

ولست أعتقد أن الصعوبة الكبرى في هذه المعركة ستأتى من مقاومة المعسكرين الرأسمالية والاشتراكية وان كانا بالطبع سيستخدمان كل مالديهما من قوى - وهي عظيمة - لصد هذه الحملة الإسلامية . ولكن الصعوبة - التي يمكن أن تهددها بالفشل ، هي عدم وصول القيادات الاقتصادية الإسلامية إلى الدرجة الواجبة من الایمان والاخلاص من ناحية .. والوضوح والثبت من ناحية أخرى ، فما لم تكن قيادات الاقتصاد الإسلامي مؤمنة حقا ولديها التصور الواضح والسليم ، فإن الدعوة يمكن أن تفشل ، وستفشل بكل تأكيد اذا قنعت بتقديم فتاوى الفقهاء التقليديين . فالمطلوب رؤية جديدة تستلهم الأصلين العظيمين للإسلام القرآن و محمد ، وما طرحة من قيم ومثل ، وهو ما حاولنا أن نيلوره عندما تحديتنا عن مقومات الاقتصاد الإسلامي .

ومن متطلبات نجاح هذه الدعامة ايجاد جهاز يتولى وضع هذه الاستراتيجية ويتابع تطبيقها . ويمكن أن يكون هذا الجهاز هو الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية خاصة وان على رأسه رجل يجمع الكل على ايمانه وتفانيه ، فضلا عن ثقافته الخاصة كرجل اقتصاد له فكرة معينة عن النقود ، وأنه رجل ديناميكى وحركى يقضى مابين السحاب وعلى الطائرات اكثرا .

الارض او بين اهله وهو يسعى بكل الطرق لكي يوجه اهتمام قيادات البنوك الاسلامية الى ضرورة الاهتمام بالجانب الاعلامى التنفيذى ولكنه كما قلت لايجاد الاذان الصاغية وان مكتنته مناصرة الامير محمد الفيصل من موافصلة الدعوة .

ونعتقد ان الاتحاد يمكن ان يقوم بهذا الدور اذا رزق التأييد القائم من البنوك الاسلامية ويمكن عند الضرورة اجراء التعديل اللازم لكي يقوم به على افضل وجه .

والدعامة الثانية التى تقوم عليها هذه الاستراتيجية هي ابراز دور البنوك الاسلامية كقطاع من اقتصاد اسلامى فى خدمة المجتمع . وتميز هذا الدور عن الدور التقليدى للبنوك الربوية الذى لايعنى بالمجتمع ولايهم لا بالربح ونحن نقدر بادىء ذى بدء ان القيام بهذا صعب لان البنوك الاسلامية لم تعمل اولا لتهيئة المناخ للايمان بالاقتصاد الاسلامى وبهذا أصبح المناخ الربوى والاقتصاد الرأسمالى هو السائد . ووصل الامر بان كتب كاتب فى مجلة (المصور) ينتقد بنك فيصل لعنایته بالمدارس ذاكرا أن البنك مؤسسة مالية لا علاقه لها بالثقافة وهو ما يمثل الفهم الذى اثره الاقتصاد الرأسمالى .

والمطلوب الان من البنوك الاسلامية ان تثبت بسياساتها  
ومشروعاتها ان البنوك الاسلامية جزء لا يتجزأ من مجتمعها وان  
دورها هو ان يجعل الاقتصاد والسياسة المالية في خدمة المجتمع  
وليس العكس كما تفعل البنوك الربوية التي لا يعنيها الا ربحها ..  
ولاتنظر الى المجتمع الا بقدر قدرته على توفير (الربحية) ،  
وعليها ان تقلب رأسا على عقب الفكرة السائدة عن ان رأس المال  
جبان فرأس المال الاسلامي ليس جبانا وهو لا يعمل لحساب نفسه  
وحدها وهو لا يضع معيارا واحدا هو (الربحية) ولكنه وان لم يغفل  
هذا المعيار فانه يقدم عليه خدمة المجتمع فيفضل الاستثمار الذى  
يحقق نفعا مؤكدا للمجتمع وان قلت ربحيته على استثمار لا يسد  
ثغرة في المجتمع ولا يشبع حاجة حقيقة حتى وان ارتفعت  
ربحيته .

فالبنوك الاسلامية تدخل مجال الاسكان بفكرة تخليص  
الشباب الذي يريد أن يتزوج ويقف عدم وجود الشقة حائلًا دون  
ذلك فيتمزق وتضيع اجمل سنوات عمله في كبت مرهق او تحل  
مخجل وتفضل هذا على بناء الابراج السياحية والشقق سوبر  
لوكس حتى ان كانت الاخيرة تحقق ربحا اكثرا ، فتحقيق الربح  
الاكبر هو هدف المؤسسة الرأسمالية اما هدف المؤسسة الاسلامية  
 فهو خدمة المجتمع وتحقيق مصلحته .

وعلى البنوك الاسلامية كل ان تضع سياسة لتنسيق العمل  
ما بينها وبين المسؤولين عن الخطط الاقتصادية للبلاد بحيث تقوم  
البنوك الاسلامية بدور بارز لتحقيق هذه الخطط وكفالة نجاحها

واضعة في ترتيبها احتياجات الشعب طبقاً لأولوياتها من غذاء أو  
كساء .. الخ .

ويمكن للبنوك الإسلامية ان تثبت التطبيق المتميز لسياساتها  
الاستثمارية عندما تشجع المشروعات المبتكرة وتأخذ بآيدي  
الناهبيين من المهندسين والعمال وتقدم لهم الدعم والمال لا على  
اساس المضاربة المشكوك في امرها والتي تكاد تتجدد من القيم  
الإسلامية ولكن على اساس القرض الحسن ويمكن للبنك ان يأخذ  
مبلغاً محدوداً وليس نسبة مئوية نظير خدماته الإدارية والفنية في  
دراسة جدوى المشروع ومهماً يوظفه وتكلفته الإدارية على ان  
تقل عن نسبة الفائدة السائدة . وعندما تعلن البنوك الإسلامية عن  
هذا بالخط العريض وفي الصحف والملاحقات ونقول ان من  
 مهمتها المتميزة إتاحة الفرصة للعصاميين والذين يبدأون  
الحياة ويريدون اثراً لها بثمرات عقولهم وكذا نشاطهم فانها ستثبت  
اسلاميتها وستنهض بالمجتمع ، وبدلاً من ان تضرم جذوة الريح  
فانها تشجع ملكة الابتكار والابداع .

ويمكن للبنوك الإسلامية ان تدعى المودعين لتعزيز ايداعهم  
لحساب القرض الحسن الذي لا ينظرون منه فائدة عادية ولكن فائدة  
أدبية وقربى الى الله .

ونقرأ في بعض المجلات اعلانات زواج تستهدف الجمع  
ما بين الرؤوس في الحال فيذكر (هو) كما تذكر (هي) ما يطلب  
في الطرف الآخر من ناحية المظهر والثقافة والمستوى المادى ..  
الخ واتصور ان البنوك الإسلامية يمكن ان تقوم بدور مماثل للجمع

ما بين أصحاب الاموال واصحاب المشروعات ليتمكن لهم تكون شركات تضامن او يمكن لاصحاب الاموال تقديم اموالهم على اساس القرض الحسن ويمكن للبنك ان يتلقاى عوامله او مبلغا معينا لقاء خدماته ولتعويض مصروفاته الادارية .

وتفتح (الزكاة) مجالا للبنوك الاسلامية لخدمة المجتمع بصورة مباشرة .. وقد سبقت الاشارة الى مانكرته احدى الصحف من ان زكاة بنك ناصر وحده بلغت سبعة ملايين جنيه .

ولكى تقوم البنوك الاسلامية بواجبها فى هذا الصدد عليها اولا - ان تترجم مصارف الزكاة بما يتافق مع اوضاع المجتمع<sup>(١)</sup> .

ثانيا - ان تقدم بيانا للرأى العام او على الاقل للمساهمين عما قدمته حتى يكون على بيته وتحسם شأنه الاقاويل والظنون وما دامت الزكاة (حق معلوم) فليس هناك امتياز خاص تدعى به الادارة .

وهناك دور مدخل وهو للبنوك الاسلامية في تحقيق التكامل ما بين الدول الاسلامية ان شركة بواخر يمولها بنك

---

(١) كتب المفكر الاسلامي الاستاذ ابراهيم الوزير رسالة بعنوان (وفي سبيل الله) ترجم فيها هذا المصرف السابع من مصارف الزكاة ترجمة تجعل مضمون الجهاد الذى رأى معظم الفقهاء أنه المقصود بتعبير (في سبيل الله) هو الدعوة الاسلامية .

فيصل فى القاهرة وبنك فيصل فى الخرطوم لتنشيط الانتقال افراداً وسلعاً مابين مصر والسودان يمكن ان يحقق التكامل باكثر مما يمكن ان تقوم به الحكومات وتحقق هدفاً اسلامياً واقتصادياً ناجحاً .

وهناك مجالات عديدة لاستثمار رؤوس الاموال المعطلة او الموجودة تحت ايدي اعداء الاسلام فى السودان لضمان غذاء المنطقة وتحقيق استقلالها عن التبعية لامريكا التى تجعل من (القمح) سلاحاً واداة للمساومة والضغط على الدول المحتاجة اليه .

وفى كل هذه المشروعات يجب دائماً على البنوك الاسلامية ان تبرز انسانيات الاقتصاد الاسلامى ودوره المقدس فى تفريح الكربات وتقديم الخدمات ..

ونعتقد ان هذه السياسة قد تهبط بنسبة (العائد) الذى تقدمه للمودعين ولكنه سيدعم مكانتها وسييرز افضليتها وهذه كلها مكاسب لايمكن الاستحواذ عليها بانفاق الملايين وهى تفضل عند الله وعند الناس ايضاً اى زيادة فى العائد تقدمها للمودعين .



## فهرست

	<b>الفصل الأول : المعالجات التقليدية للربا</b>
٥	محاضرات نادى دار العلوم .....
٧	الشيخ عبد العزيز شاويش .....
١٠	الشيخ محمد الخضرى .....
١٧	الشيخ اسماعيل خليل .....
٢٩	الدكتور توفيق صدقى .....
٣٥	السيد رشيد رضا .....
٤١	الاستاذ حفى ناصف .....
٤٣	الدكتور معروف الدوالى .....
٤٨	الدكتور عبد الرانق السنهورى .....
٥٠	كتاب الشيخ رشيد رضا .....
٥٢	كتابا ابى زهرة والمودودى .....
٥٧	معالجات أخرى (مؤتمراً البحث - لجنة ..)
٥٩	الفتوى - الشيخ شلتوت - الشيخ ..
٦٣	عبد الجليل عيسى الخ ..
٧٥	رأى الشيخ مصطفى الزرقانى تحليل التأمين
٨٠	<b>الفصل الثاني : المعالجة الواجبة للربا ، كما نراها</b>
٩٠	<b>الفصل الثالث : تحريم الربا نسبيّة ونظرية الاسلام</b>
٩٠	المقومات الثلاثة لنظرية الاسلام في القرض
١٠٥	قضية الأضعاف المضاعفة .....

الفصل الرابع : الربا كرمز للاقتصاد سرطانى شيطانى يدمر المجتمع	١١٣
مقومات الاقتصاد الاسلامي .....	١١٤
١ - جزء لا يتجزأ من الایمان الاسلامى	١١٤
٢ - اقتصاد ملتزم	١١٥
٣ - المال مال الله والملكية وظيفة ....	١١٨
٤ - العدل - الطابع الرئيسي .....	١٢٠
٥ - اقتصاد انفاق .....	١٢٢
٦ - القرن بين الكسب والعمل .....	١٢٣
٧ - هدف الاقتصاد الاسلامي إشاعة .. الاستمتاع بطبيعتيات الحياة	١٢٦
مقومات الاقتصاد الربوي .....	١٢٦
الفصل الخامس : البنوك : بنت الربا .. وأمه	١٣٠
المقايسة .....	١٣٢
اتخاذ الذهب : نقطة تحول كبرى .....	١٣٥
الصيارة وظهور البنوك .....	١٣٦
الائتمان .....	١٤٠
خاتم سليمان ائماني .....	١٥٠
من الائتمان الى الاختيارات .....	١٥٨
الجريمة النكراء : الأخذ من الفقراء .... واعطاء الأغنياء	١٧٤
وما الحل .....	١٨١

الفصل السادس : البنوك الاسلامية	١٨٤
قصور تكنيك «الاربا ولا ريبة» ..... ١٨٧	
مدى انطباق الربا على الفوائد المدفوعة ١٩٤	
للودائع	
شبهات قوية تكتنف المضاربة ..... ٢٠٠	
ممارسة الربا بصور مقنعة ..... ٢١٣	
بين المضاربة والممارسات المصرفية .. ٢١٩	
الريوية	
بعض الانعكاسات ..... ٢٢٩	
نحو استراتيجية جديدة للبنوك الاسلامية ٢٣٦	

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

## بِقَلْمِ الْمُؤْلِفِ

### أ - مُؤْلِفَاتٍ

- (١٩٤٥) ثلاث عقبات في الطريق إلى المجد  
(١٩٤٦) ديمقراطية جديدة  
مسئوليّة الانحلال بين الشعوب والقاده كما يوضحها القرآن الكريم (١٩٥٢)  
(١٩٥٣) ترشيد النهضة (صودر قبل التوزيع)  
(١٩٥٣) الأزمة والبطالة في الرأسمالية  
(١٩٥٧) موقف المفكّر العربي تجاه المذاهب السياسيّة المعاصرة  
(١٩٦٢) قصة فرسان العمل  
(١٩٦٣) القانون والقضاء في المجتمع الاشتراكي  
(١٩٦٦) التنظيم والبنيان النقابي .  
(١٩٦٧) نشأة الحركة النقابية وتطورها  
(١٩٦٧) في التاريخ النقابي المقارن  
(١٩٦٧) دور النقابات في المجتمع الاشتراكي  
مسئوليّات القيادات النقابية ملحق مجلة العمل العدد ٣٦ سنة ١٩٦٧  
(١٩٦٩) الثقة العماليّة بين حاضرها ومستقبلها  
منظمة العمل الدوليّة ملحق مجلة العمل العدد ٦٤ سنة ١٩٦٩  
الحركة العماليّة الدوليّة ملحق مجلة العمل العدد ٧٢ سنة ١٩٧٠  
العمل في الإسلام ملحق مجلة العمل العدد ٨٥ سنة ١٩٧١  
(١٩٧٢) محاضرات في الإدارة النقابية  
(١٩٧٢) روح الإسلام  
الحرية النقابية ملحق مجلة العمل عدد مارس سنة ١٩٧٢  
(١٩٧٣) قضية الأنماج  
العمال والدولة العصرية ملحق مجلة العمل عدد مايو سنة ١٩٧٥  
(١٩٧٧) ظهور وسقوط جمهورية فايمار  
(١٩٧٧) حرية الاعتقاد في الإسلام

- |        |   |
|--------|---|
| (١٩٧٨) | بحث في الثقافة العمالية                             |
| (١٩٧٨) | الدعوات الإسلامية المعاصرة مالها وما عليها          |
| (١٩٧٩) | جامعة العمالية                                      |
| (١٩٧٩) | الأصول الفكرية للدولة الإسلامية                     |
| (١٩٧٩) | بيان رمضان  |
| (١٩٨٢) | الأصلان العظيمان : القرآن والسنة                    |
| (١٩٨٦) | الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الشريعة                   |
| (١٩٨٦) | الربا وعلاقته بالمعارضات المصرفية والبنوك الإسلامية |

## بـ. كتب الاتحاد الاسلامي الدولي للعمل

- خلال الفترة من ١٩٨١ حتى الان (١٩٨٦) كتب الاستاذ جمال البنا للاتحاد الكتب الآتية :
- ١ - ازمة النقابية .
  - ٢ - الاسلام والحركة النقابية .
  - ٣ - الاتحاد الاسلامي الدولي للعمل (كتيب تعريفي) .
  - ٤ - الاتحاد الاسلامي الدولي للعمل بيد المسيرة (كتيب تعريفي) .
  - ٥ - رسالة الاسلام .
  - ٦ - اخت الصلاة المهجورة .
  - ٧ - الحركة النقابية من منطلق اسلامي .
  - ٨ - الخيار الصعب .
  - ٩ - الحساسية الدينية .
  - ١٠ - نظم الثقافة العمالية في الوطن العربي .
  - ١١ - وجوه الالتفاف والاختلاف ما بين الرأسمالية والشيوعية والاسلام .
  - ١٢ - الدولة العصرية .
  - ١٣ - رؤية لمضمون الحكم بالقرآن .
  - ١٤ - محكمة العدل الدولية الاسلامية .
  - ١٥ - الاتحاد الاسلامي الدولي للعمل في عامين .
  - ١٦ - العودة الى القرآن .
  - ١٧ - لا حرج (قضية التيسير في الاسلام) .
  - ١٨ - نحن ودعوتنا .
  - ١٩ - لست عليهم بمسطر (قضية الحرية في الاسلام) .
  - ٢٠ - العهد .
  - ٢١ - الشورى في الادارة .
  - ٢٢ - الحركة العمالية الدولية .
  - ٢٣ - عمال السودان والسياسة .

## ج - مترجمات و مراجعات

- |        |                                 |
|--------|---------------------------------|
| (١٩٦٢) | النقابات في الولايات المتحدة    |
| (١٩٦٢) | النقابات في المملكة المتحدة     |
| (١٩٦٢) | النقابات في الاتحاد السوفيتي    |
| (١٩٦٠) | النقابات في السويد              |
| (١٩٦٣) | النقابات في بورما               |
| (١٩٦٣) | النقابات في الملايو             |
| (١٩٦٢) | الأزمة المقبلة                  |
| (١٩٦٦) | العملة والتنمية الاقتصادية      |
| (١٩٦٦) | مدخل لدراسة الأجر               |
| (١٩٦٧) | الادارة العمالية في يوغوسلافيا  |
| (١٩٦٨) | العمل يواجه عصراً جديداً        |
| (١٩٦٩) | الديمقراطية النقابية            |
| (١٧٩٠) | دستور منظمة العمل الدولية       |
| (١٩٧١) | اتفاقيات العمل الدولية «مجلدين» |
| (١٩٧١) | توصيات العمل الدولية            |
| (١٩٧١) | البرنامج العالمي للعمالة        |

«تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية»

وكل هذه الكتب باستثناء الديمقراطية النقابية والأزمة المقبلة من  
مطبوعات منظمة العمل الدولية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رقم الاريداع / ٧٥١٧ / ١٩٨٦

دار الطباعة الحديثة  
٦ كنيسة الارمن - أول شارع الجيش

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

## هذا الكتاب

يبدأ الكتاب بفصل عن (المعالجات التقليدية للربا) ضمنه صفحة منسية هي محاضرات نادى دار العلوم سنة ١٣٢٦ ثم عرض لكتاب السيد رشيد رضا والشيخ محمد أبو زهرة والسيد أبو الاعلى المودودي وما دار من مناقشات في المجامع الإسلامية في الفترة المعاصرة.

والمؤلف يرى أن هذه المعالجات لم تحظ بروح الموضوع أى الربا كممارسة معينة من ناحية ورمز وأداه لاقتصاد سلطانى شيطانى من ناحية أخرى، ولهذا تحدث في فصل مستقل عن «نظرية الإسلام في القرض وحكمة تحريم الربا نسبيّة» وفي فصل آخر عن «مقومات الاقتصاد الإسلامي»

ولما كان الربا يتحكم في الاقتصاد عن طريق البنوك فقد خصها الكتاب بفصل باعتبارها «بنت الربا وأمه» واستعرض فيه تاريخها وسر الائتمان والتطرق من الائتمان إلى الاختيارات وكيف أن البنوك تأخذ من الفقراء لتعطى الأغنياء وعلاقة هذا كله بالربا.

ويختتم الكتاب بفصل عن «البنوك الإسلامية» يعرض بعض التحفظات على «المضاربة» كما يرسم الاستراتيجية الواجبة للبنوك الإسلامية.